

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة محمد خيضر-بسكرة-  
كلية الحقوق والعلوم السياسية  
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية



## المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية  
تخصص \* دراسات مغربية \*

إشراف الدكتور/:

إعداد الطالب:

لعجال أعجال محمد الأمين

بياضي محي الدين

أعضاء لجنة المناقشة

الرقم	الإسم و اللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
01	بن الصغير عبد العظيم	أستاذ محاضر أ	بسكرة	رئيسا
02	لعجال أعجال محمد الأمين	أستاذ محاضر أ	بسكرة	مشرفا و مقورا
03	مفتاح عبد الجليل	أستاذ محاضر أ	بسكرة	ممتحنا
04	بوعمامة زهير	أستاذ محاضر أ	عنابة	ممتحنا

السنة الجامعية 2012/2011

## مقدمة

## مقدمة:

لقد شهد العقد الأخير من القرن 20 إعادة إحياء مفهوم المجتمع المدني، وأصبح يحظى باهتمام واسع النطاق ضمن الخطاب التنموي العالمي، على مستوى المؤتمرات والندوات الدولية والأبحاث العلمية، حيث تم إفتراض وتصوير أن المجتمع المدني الدينامي النشط له دور إيجابي في تعزيز إحتتمالات التنمية، إلى جانب كونه عنصرا مهما في عمليات الديمقراطية.

ولقد تطور هذا الإهتمام فيما بعد، إلى درجة أن أصبح ينظر إلى المجتمع المدني على أنه شريك ثالث إلى جانب القطاع الحكومي والقطاع الخاص، وهذا ما أكدته الأمم المتحدة في تسعينيات القرن 20 بعد أن منيت الخطط والبرامج التي وضعتها الكثير من حكومات دول الجنوب للقضاء عن الفقر بالفشل وانكست الكثير من التجارب التنموية الحكومية.

وقد أسهم في ذلك كله مجموعة من المتغيرات أبرزها: إنهيار الإتحاد السوفياتي، والإخفاقات المتتالية التي تعرضت لها دولة الرفاهة في أوروبا الغربية، وكذا بروز ما يعرف بالموجة الثالثة للديمقراطية التي شهدت إنهيار العديد من الأنظمة الشمولية والسلطوية في جنوب أوروبا، آسيا، وشرق أوروبا وأفريقيا والتي كان للمجتمع المدني دور بارز فيها (جمعيات حقوق الإنسان، حركات نسائية تنظيمات طلابية... الخ).

الدول العربية ومن بينها الدول المغاربية لم تكن بمنأى عن هذه التحولات الدولية، فقد عجلت الظروف الإقتصادية والسياسية والإجتماعية السيئة التي كانت تعيشها البلدان المغاربية بسرعة إستجابة الأنظمة المغاربية للضغوط الداخلية والخارجية خاصة منها الداعية

إلى إعطاء الفرصة للمجتمع المدني للمساهمة في عملية التنمية، وفي هذا الإطار باشرت الأنظمة المغربية مجموعة من الإصلاحات السياسية والإقتصادية والإجتماعية تم بموجبها إطلاق العنان لبروز العديد من منظمات المجتمع المدني، والسماح لها بالنشاط في مختلف مجالات الحياة المجتمعية

وفي هذا الإطار نتناول المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية بالدراسة والتحليل، لكي نتوقف على مدى أهمية الدور الذي يضطلع به في تحقيق التنمية السياسية، وهذا مع التركيز على ثلاثة دول هي: الجزائر، تونس، المغرب خاصة وأن هذه الدول الثلاثة قد عرفت تضاعفا في عدد مؤسسات المجتمع المدني يبعث على الإنتباه، ويبعث على الإعتقاد بداية بإمكانية أن تشكل تلك المؤسسات رافدا مؤثرا في تحقيق التنمية السياسية. لذلك وقع إختيارنا على هذا الموضوع الذي دفعتنا إليه مجموعة من الأسباب الذاتية والموضوعية وهي كالآتي:

1/ الأسباب الذاتية: وهي الرغبة في التخصص في الشأن المغربي وتقديم دراسة متواضعة في هذا الصدد ترصد دور أحد الفاعلين في إحداث التحول أو التغيير في المشهد السياسي أو بالأحرى في تحقيق التنمية السياسية خاصة وأن هذا النوع من الدراسات قليل هذا إلى جانب الرغبة في اثراء المكتبة الجزائرية بصفة خاصة والعربية بصفة عامة بهذا النوع من الدراسات المتخصصة التي نأمل أن يستفيد منه طلبة العلم في المستقبل إنشاء الله.

ب/ الأسباب الموضوعية: وتتمثل في الرغبة في الوقوف على مدى مساهمة وتأثير مؤسسات المجتمع المدني في دول المغرب العربي في تحقيق التنمية السياسية؟ خاصة وأن ظاهرة ما يعرف بالمجتمع المدني، قد عرفت تحولا كميا ونوعيا في دول المغرب العربي يبعث على الإنتباه، ويثير العديد من التساؤلات، أو بعبارة أخرى يدعنا نتساءل هل هي تضطلع بدور فعال وشديد التأثير في تحقيق التنمية السياسية أم أنها مجرد فسيفاء تستخدم وتستغل للدمقرطة الشكلية للساحة السياسية.؟

لذلك فإن الإشكالية التي يطرحها الموضوع هي:

- ما مدى تأثير مؤسسات المجتمع المدني المغربية في تحقيق التنمية السياسية ؟

- وتندرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات أبرزها:

1/ ما علاقة مؤسسات المجتمع المدني بالسلطة في دول المغرب العربي ؟

2/ ما موقع مؤسسات المجتمع المدني في دول المغرب العربي من عملية التنمية السياسية.؟

كما أنه للإجابة على هذه التساؤلات قمنا بصياغة الفروض التالية:

1/ كلما كان النظام في دول المغرب العربي سلطويا غير ديمقراطي كلما كانت علاقة

المجتمع المدني بالسلطة علاقة هيمنة وإحتواء وإقصاء وتهميش، وكلما كان النظام المغربي

ديمقراطيا كلما كانت علاقة المجتمع المدني بالسلطة علاقة تعاون وتكامل وشراكة.

2/ كلما كانت مؤسسات المجتمع المدني المغربي تشتمل على ثقافة مدنية ديمقراطية في

حياتها الداخلية وتتمتع في علاقتها بالدولة بالإستقلالية والشراكة كلما كانت مساهمتها في

تحقيق التنمية السياسية بدرجة أكبر، والعكس صحيح .

ولدراسة هذا الموضوع والتأكد من صحة الفرضيات المطروحة أو عدمها، وللإجابة كذلك

على الإشكالية المطروحة فإننا إعتدنا على المناهج التالية:

- **مناهج الدراسة:**

1/ **المنهج التاريخي:**

وقد تم الإعتداد على هذا المنهج في رصد المراحل التاريخية لمفهوم المجتمع المدني والتنمية السياسية والتطورات والتحولات التي لحقت بهما في سياق التجربة الغربية، كما تم الإعتداد عليه في تتبع الظاهرة الجموعية في بلدان المغرب العربي ومحاولة تشخيص واقعها.

2/ **المنهج القانوني:**

وقد تم الإعتداد على هذا المنهج من خلال العودة للنصوص القانونية والدستورية المؤسسة والمؤطرة لعمل مؤسسات المجتمع المدني المغربي وهذا بهدف معرفة المساحة المتاحة له ومدى تطابق النصوص القانونية والدستورية مع الواقع العملي.

3/ **المنهج الوصفي التحليلي:**

وقد تم الإعتداد على هذا المنهج في تحديد خصائص مفهوم المجتمع المدني وفي وصف وتحليل العلاقة بين المجتمع المدني والسلطة في دول المغرب العربي وكذا في تحويل مفهوم التنمية السياسية إلى مؤشرات (الديمقراطية، المشاركة السياسية) ودراسة مساهمة المجتمع المدني في تحقيقها.

## -حدود الدراسة:

موضوع الدراسة في إطاره النظري يتمحور حول المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية وهنا يتمثل الإطار المكاني في المغرب العربي أما الإطار الزمني فهو غير محدود أي أن الدراسة شملت الفترة الإستعمارية وفترة الإستقلال على حد سواء.

## -الصعوبات:

لقد واجهتنا صعوبات كثيرة أثناء إعداد هذا البحث أبرزها:

1/قلة الأدبيات التي ترتبط بموضوعنا سواءا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لاسيما المتخصصة منها .

2/وأن ما وجد منها يشوبه خلط فيما يتعلق بالمفاهيم، كأن يشار إلى المجتمع المدني أحيانا بالمجتمع الأهلي وأحيانا أخرى بإسم المنظمات غير حكومية،بالإضافة إلى ذلك التباين الحاصل بين الباحثين فيما يتعلق بمكونات المجتمع المدني حيث يتم أحيانا مثلا في بعض الدراسات ضم الأحزاب إلى دائرة مؤسسات المجتمع المدني بينما في أحيان أخرى يتم استبعادها كذلك هل يمكن إعتبار الطرق الصوفية و الجمعيات الخيرية ضمن منظمات المجتمع المدني أولا ؟ وهكذا.

3/صعوبة الفصل بين مفهومي المشاركة السياسية والديمقراطية كأحد مؤشري التنمية السياسية المستخدمين في الدراسة، وذلك نظرا للترابط الشديد بينهما فأحيانا يكاد الباحث يقع في التكرار.

## -أدبيات الدراسة:

بالرغم من أن الموضوع حديث إلا أن هناك بعض الدراسات التي تناولت المجتمع المدني في علاقته بالتنمية السياسية ومن تلك الدراسات نجد:

-مقال للدكتور صالح زياني: بعنوان تفعيل العمل الجماعي لمكافحة الفساد وارساء

الديمقراطية المشاركة في الجزائر، مجلة المفكر: العدد الرابع، أبريل 2009.

لقد حاول الباحث من خلال هذه الدراسة الإجابة على التساؤلات التالية:

ما موقع العمل الجماعي ومؤسسات المجتمع المدني في عملية التنمية السياسية في الجزائر؟

وهل يمكن لهذا العمل الجماعي أن يكون رافدا مؤثرا لبناء نموذج الديمقراطية المشاركة

لإحلال الديمقراطية المنافسة التي أصابها الكثير من الوهن ضمن الحالة الجزائرية؟

وفي هذا الإطار عالج الباحث النقاط التالية:

تعريف التنمية السياسية والديمقراطية المشاركة

-فحص واقع العمل الجماعي والحركة الجمعوية في ظل التحولات الراهنة في الجزائر

-تحديد أهم المجالات التي يمكن للعمل الجماعي أن ينخرط فيها لتجسيد مبدأ الديمقراطية

المشاركة.

وبعد معالجة وتحليل تلك النقاط السالفة الذكر، والتي إستهدف الباحث من خلالها تقديم

تصور لكيفية التأسيس للديمقراطية المشاركة والتي تكون كبديل للديمقراطية المنافسة التي

أصابها الإنهاك في الجزائر، توصل الباحث في النهاية إلى أن الطريق لتحقيق هذا الهدف

ليس بالأمر الهين، إذ يتعين إحداث ترميمات وإصلاحات جذرية تمس جوانب عديدة من



المنظومتين القيمة والمؤسسية، أهمها تفعيل العمل الجمعي بإعتباره أداة فعالة لمباشرة تلك الإصلاحات، ومكافحة الفساد وما ينجم عن ذلك من إمكانات التأسيس للديمقراطية المشاركة.

-نادية بونوة: دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقييم السياسة العامة في الجزائر-  
1989-2009، الدراسة عبارة عن رسالة ماجستير مقدمة على مستوى قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة باتنة، خلال الموسم الجامعي 2009-2010.

لقد حاولت الباحثة خلال هذه الدراسة الإجابة على التساؤلات التالية:

ما مدى تأثير مؤسسات المجتمع المدني على السياسة العامة في الجزائر (صنع، تنفيذ، تقييم)؟  
وما هي طبيعة وحدود هذا الدور؟ هل هو إلحاقى خدمي أم رعائي؟ وما هي أهم العوائق التي تعترض نجاحه وتحد من فاعليته؟

وفي هذا الإطار عالجت الباحثة بشيء من التفصيل العناصر التالية:

-قضية مشاركة المجتمع المدني في المراحل المختلفة للسياسة العامة.

تطور المجتمع المدني وإشكالية المشاركة السياسية في السياسة العامة في الجزائر .

وبعد معالجة وتحليل العناصر السالفة الذكر توصلت الباحثة إلى جملة من النتائج أشارت

بالأساس إلى غياب أو إنعدام أي علاقة بين السياسة العامة والبيئة بمفهومها العام أي غياب

أي إطار قانوني أو عملي يشير إلى دور المجتمع المدني في صناعة السياسة العامة.

## - خطة الدراسة:

لمعالجة الإشكالية المطروحة فقد تم الإعتماد على خطة تتكون من ثلاثة فصول تسبقها مقدمة وتنتهي بخاتمة.

ففي **الفصل الأول** تم تخصيصه للإطار النظري والمفاهيمي للدراسة أي للمجتمع المدني والتنمية السياسية وتم تقسيمه إلى مبحثين تناول الأول ماهية المجتمع المدني وهذا من خلال التعرض لمفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي أولاً ثم مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي المعاصر وأخير لخصائص المجتمع المدني، بينما تناول المبحث الثاني ماهية التنمية السياسية وهذا من خلال التعرض للتنمية السياسية وعلاقتها ببعض المصطلحات المشابهة لها ثم إلى مراحل تطور مفهوم التنمية السياسية ثم للتعريف بالتنمية السياسية وأخيراً للمداخل النظرية لدراسة التنمية السياسية.

أما **الفصل الثاني**: والذي تمت عنونته بعلاقة المجتمع المدني بالسلطة في دول المغرب العربي، فقد تم تقسيمه هو الآخر إلى مبحثين إختص المبحث الأول بتناول واقع المجتمع المدني في دول المغرب العربي وهذا من خلال التعرض لواقع المجتمع المدني في الجزائر ثم في تونس ثم في المغرب كحالات مختارة في إطار هذه الدراسة بينما تناول المبحث الثاني: علاقة المجتمع المدني بالسلطة في دول المغرب العربي وهذا من خلال دراسة علاقة المجتمع المدني بالسلطة في الجزائر ثم في تونس ثم في المغرب.

أما **الفصل الثالث**: فقد عالج القضية المحورية في دراستنا والمتمثلة في موقع المجتمع المدني المغربي من عملية التنمية السياسية، وهذا من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مباحث إختص

الأول منها بمعالجة قضية مساهمات المجتمع المدني المغربي في تحقيق التنمية السياسية وهذا من خلال التعرض لمساهمة المجتمع المدني المغربي في بناء الديمقراطية ثم لمساهمته في تحقيق المشاركة السياسية. بينما إختص المبحث الثاني بمحاولة دراسة معوقات المجتمع المدني المغربي في تحقيق التنمية السياسية ،وهذا من خلال التعرض للمعوقات القانونية ثم إلى المعوقات السياسية ثم المعوقات الثقافية وأخيرا الإقتصادية. ومحاولة لتفادي وتجاوز تلك المعوقات فقد إختص المبحث الثالث بمحاولة عرض لمختلف آليات وسبل تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني المغربي في تحقيق التنمية السياسية.

**الفصل الأول:**

**الإطار النظري للمجتمع المدني**

**والتنمية السياسي**

## الفصل الأول: الإطار النظري للمجتمع المدني والتنمية السياسية.

يهدف هذا الفصل إلى الإحاطة ببعض القضايا النظرية والمفاهيمية والمنهجية المتصلة بالمجتمع المدني والتنمية السياسية، ومن هنا فإنه يعرض لماهية المجتمع المدني وكذا ماهية التنمية السياسية.

### المبحث الأول: ماهية المجتمع المدني.

لم يكن مفهوم المجتمع المدني وليد الصدفة، ولم يتبلور دفعة واحدة، بل إن ظهور هذا المفهوم وتطوره كان بفضل الإسهامات النظرية لفلاسفة الفكر السياسي عبر العصور، والتي كانت تعكس و في واقع الأمر ومن مرحلة لأخرى تعبيرات وإستخدامات ليس لها مضمون واحد، إنها تعني في كل مرة شيئاً مختلفاً، لأنها تأتي في سياق متغير بنيويًا وتاريخيًا يولد حاجات جديدة، وأسئلة جديدة يجيب عنها المفهوم (1).

وفي ضوء هذا نرى من الأهمية بمكان قبل التعرض لمفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي، ضرورة الإطلاع على التطور التاريخي للمفهوم في الفكر الغربي، ثم بعدئذ نأتي إلى ذكر خصائصه، وهذا حتى يتسنى لنا معرفة التطورات التي لحقت بالمفهوم، ومن ثم الوقوف منه موقف القبول أو الرفض .

---

1-عزمي بشارة، المجتمع المدني: دراسة نقدية (مع الإشارة للمجتمع المدني العربي)، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة

العربية، 1998)، ص29.

## المطلب الأول: نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي.

إن الحديث عن نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي، يقتضي منا بداية الحديث ولو في بضع أسطر عن الخلفية التاريخية لنشأة المفهوم، ثم إلى تطور هذا الأخير عبر التاريخ، وهذا من خلال الإسهامات النظرية للعديد من فلاسفة الفكر السياسي الذين سنذكرهم لاحقا، وهذا لإعطاء صورة واضحة بحسب إعتقادي عن التطور التاريخي (الكرونولوجي) للمفهوم.

### أولا: الخلفية التاريخية لنشأة مفهوم المجتمع المدني.

لقد عرفت أوروبا قبل القرن 18 نظاما إجتماعيا يتميز بالتفاوت الطبقي الصارخ\*، يتقاسم في إطاره كلا من النبلاء ورجال الدين السلطة والمكانة الإجتماعية، كما أن قدسية السلطة تستمد من قوة مرجعيتها الدينية والكنيسية بإعتبار هذه الأخيرة هي المشرع الوحيد للسلطة الزمنية.

هذا وقد عمل رجال الدين على تكريس تصور أيديولوجي ينبع أساسا من العقيدة -التي كانت سائدة في تلك الفترة- التي تجعل من البابا الإنسان الوحيد الذي يكون للأمرأء تقبيل قدميه، كما له الحق أن يبدي النظر في الأحكام الصادرة على البشر، فسلطته تفوق كل

---

\*النظام الإجتماعي الذي ساد في أوروبا قبل القرن 18 يتميز بالتفاوت الطبقي الصارخ بحيث يميز في ظاهبين ملاك الأراضي الذين يشكلون الطبقة الأولى المحتكرة للملكية وبين الطبقة العاملة التي تمثل الأفتان، الذين يشتغلون مقابل ضريبة عيشهم على جزء من تلك الأرض والسلطة مركزة بيد رجال الدين والنبلاء. أنظر خيرة بن عبد العزيز، دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد: أنموذج المنطقة العربية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2006-2007، ص11.

السلطات لأنها منحت له كحق إلهي\* وبالتالي لايجوز معارضتها ولا تقييدها (1).

إن هذا الطرح توافق إلى حد ما في جانبه القدسي مع فكرة حق الملك المقدس الذي تمنحه الكنيسة إياه والذي بموجبه يصير الملك الأب المقدس للجميع الذي تطاع أو امره فيكون له حق السماح للبشر بالحياة، كما يطبق القتل على من يشاء منهم (2).

كما شكلت الأوضاع السائدة في المجتمع الأوروبي، والتي تميزت بسيطرة الجانب الديني على كافة مناحي الحياة، عائقا دون قيام ديناميكية إقتصادية وإجتماعية خاصة في ظل الترويج لأفكار من قبل رجال الدين ترى في أي نشاط هدفه الربح المادي بمثابة الخطيئة التي لا تغتفر؛ لأن الأخلاقيات الدينية لا تسمح للفرد أن يمارس نشاطا غير الذي تسمح به الكنيسة، شرط أن لا يؤدي إلى تحقيق منفعة وربح ماديين، وهو الأمر الذي أدى إلى كبح حرية الأفراد، وأفكارهم وأعمالهم، وبالتالي الحيلولة دون قيام أي تغيير أو إصلاح داخلي(3). من شأنه أن يؤسس لسلطة مدنية مفصولة عما هو ديني.

لكن مع نهاية القرن 16 وبداية القرن 17 شهد المجتمع الأوروبي تحولا في الوعي الأوروبي، خصوصا مع بداية عصر النهضة، وذلك نتيجة بروز إتجاهات فكرية وفلسفية

---

\* يقصد بالحق الإلهي العقيدة التي كانت سائدة في تلك الحقبة التي اصطلح على تسميتها في الفكر السياسي بالتبوقراطية والتي هي مصدر تسلط وإحتكار لعقائد الإيمان، لا يعترف المؤمن إلا امامها فتهبه الغفران. انظر حسن حنفي، علم الإستغراب، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1992)، ص 167.

1 مليكة بوجيت ، ظاهرة المجتمع المدني في الجزائر دراسة في: الخلفيات، التفاعلات، الأبعاد"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1997، ص 16.

2- نفس المرجع، ص 17.

3- نفس المرجع، ونفس الصفحة.

داعية إلى الثورة ضد مقومات المجتمع القديم، بما ينطوي عليه من سيطرة رجال الدين والكنيسة على الحياة السياسية والفكرية، ومطالبة في الوقت ذاته بمقاومة الحكم المطلق، والإقرار بوجوبية أن يستمد الملك سلطته من الشعب، والتأكيد على حرية الفرد والمطالبة أيضا بأن يكون القانون هو العقل، والحكمة ذاتها، والحد من سلطة الملوك، وإخضاعها للقانون، وهذا ما تجلى بوضوح في أفكار الإتجاه الإصلاحية التنويرية، الداعية إلى مقاومة الحق المطلق للملك ونظرية الحق الإلهي (1).

إن هذه الاتجاهات الفكرية والفلسفية، التي تعد بمثابة ثورة فكرية ضد ما هو قديم، والداعية إلى الإصلاح الديني والاجتماعي، ساهمت بدورها في إحداث بذور التغيير الجذري على المستوى الاجتماعي والسياسي، وكذا على مستوى التنظير، وهذا ما تجلى بوضوح مع المذهب الإنساني، الذي دافع عن كرامة الإنسان وأرجع له مكانته وتوسع فيما بعد ليُجعل منه مركز العالم (2). كما ساعدت على بروز الحركات الاجتماعية، وخلصت الإنسان من فكرة أن البحث عن المادة يعد خطيئة يعاقب عليها، وعملت على توسيع التجارة والأسواق و تطوير وسائل الإتصال (3).

ولقد صاحب هذا النمو تطورا اجتماعيا، تمثل في نمو حركة البرجوازية في المدن والأرياف، وشروعها في تشغيل أموالها في الصناعة، وهو ما أفضى إلى ثورة صناعية

---

1- خيرة بن عبد العزيز، مرجع سابق، ص 13.

2- نفس المرجع، ونفس الصفحة.

3- مليكة بوجيت، مرجع سابق، ص 19.



تمخض عنها نمط إنتاج جديد وحياء جديدة، وهو الأمر الذي إستدعى ضرورة البحث عن أسس نظام حكم قادر على تنظيم الحياة وحماية البنية الإقتصادية، أي بمعنى نظام يحمي مصالح الطبقة البرجوازية، ويكرس الحرية الفردية، التي تمكن الأفراد من تسيير شؤونهم بأنفسهم، عن طريق تشكيل علاقات جديدة بينها، وهو ما تجسد مع الثورة الفرنسية التي أقرت نمطا جديدا في العلاقات بين الأفراد، وبين السلطة المركزية وساهمت في بروز قانون 22 ديسمبر 1789 القاضي بالحق في إنشاء الجمعيات، وهو الأمر الذي لم يكن مألوفا من ذي قبل (1).

كما ينبغي أن يمتاز ذلك النظام بالقوة، لتأمين حرية التبادل، وأن يكون مستقلا عن الأفراد عارفا حدود تدخله في التنظيمات الإجتماعية والإقتصادية التي أصبحت عند الغرب تعرف بالمجتمع المدني، بإعتباره مجالا منفصلا عن الدولة، يسعى في إطاره الأفراد إلى تحقيق المصالح العامة، ذلك أنه بتحقيق مصالحهم الخاصة داخله يكونون قد حققوا الصالح العام، لأنهم يساهمون في تنمية السلع والخدمات التي قد يوفرونها للجميع بأقل تكلفة. من خلال ما سبق، يمكن القول أن هذه التغيرات التي عرفها المجتمع الأوروبي، قد ساهمت في بروز المجتمع المدني، مرافقا لمفهوم الدولة، كتابع ضروري، لحفظ و إستمرار عمليات التبادل الإقتصادي، وتحقيق الأمن والإستقرار، وضمان الحريات الإقتصادية للأفراد، التي يعد المجتمع المدني المجال الحيوي لها (2).

---

1-خيرة بن عبد العزيز، مرجع سابق، ص ص 13-14.

2-مليكة بوجيت، مرجع سابق، ص ص 19-20.

ثانيا:تطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي.

## 1/نظرية العقد الاجتماعي.

بالرغم من إمتداد جذور المجتمع المدني إلى الثقافة الغربية القديمة، وتحديدًا إلى عهد الفيلسوف اليوناني أرسطو، إلا أن هذا المفهوم لم يتبلور في صيغته الإصطلاحية السياسية إلا خلال القرنين 17 و 18 في سياق نظرية العقد الاجتماعي، التي عبر روادها عن عزمهم في الإنتهاء من " أزمنة العصور الوسطى" وإعلان القطيعة مع النظام القديم جملة وتفصيلا ،والقول بنظام "جديد" يقوم على أسس مختلفة ، تتمحور حول أفكار ورؤى فلاسفة العقد الاجتماعي.

وبالرغم من كون فلاسفة العقد الاجتماعي قد إتفقوا على أن الإنسان قد مر بمرحلتين: الأولى :وهي الحالة التي كان يعيش عليها الإنسان قبل أن يدخل في المجتمع، فكان يعيش بموجب قوانين الطبيعة وحدها،وأتفقوا على تسميتها بحالة الطبيعة ،والحالة الثانية:وهي المرحلة التي إنتقل إليها الإنسان للعيش داخل المجتمع، وإحترام قوانينه وضوابطه عبر إقرار التعاقد الاجتماعي، إلا أنهم إختلفوا في تحديد الملامح الأساسية لحالة الطبيعة وكذا طبيعة العقد(1).

**فتوماس هوبز يرى أن حالة الطبيعة حياة بدائية متوحشة، تتسم بالأنانية والهمجية وحب الذات، والإنسان يعيش فيها في خوف دائم، لأن غريزة الأنانية وحب التملك تدفعانه إلى**

---

1-فيروز حنيش، إشكالية المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر(1989-2005)،رسالة ماجستير،جامعة الجزائر،كلية العلوم السياسية والإعلام،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،(2007-2008)،ص15.

الإستحواذ على أي شئ تمكنه قوته من الحصول عليه، فحياة الإنسان في هذه الحالة هي أقرب إلى حياة الغابة، يفتقد فيها الإنسان إلى الأمن والطمأنينة على حياته وممتلكاته ، إنها كما يقول هوبز "حرب الجميع ضد الجميع"، وهذا على عكس ما يرى لوك، الذي يرى فيها حالة سلام دائم، كما سنرى لاحقا (1).

وفي هذا الإطار يرى هوبز، أن عملية الإنتقال هذه قد تمت بموجب عقد إرادي، يتنازل فيه الأفراد عن كافة حقوقهم وسلطاتهم لصالح حاكم قوي، مقابل أن يلتزم هذا الحاكم بكفالة النظام وتحقيق الأمن والطمأنينة للجميع، وبهذا يكون تأسس ما يعرف عند هوبز بالمجتمع المنظم، أو الدولة التي يرى فيها هوبز أنه ينبغي أن تقوم على وجود حاكم يتمتع بسلطة مطلقة لا ينازعه فيها أحد (2).

أوبصيغة أخرى، على حكومة قوية، فهي بدون هذه القوة لاتستطيع أن تحقق الغاية من وجودها وهي المحافظة على المجتمع، وبهذا يكون هوبز منظرًا للسلطة المطلقة (3).  
و بناء على ما سبق، فالمجتمع المدني عند هوبز هو المجتمع القائم على التعاقد، ولو اتخذ شكل الحكم المطلق (4).

---

1- حسن نافعه، مبادئ علم السياسة، ط1، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2002)، ص ص143-144.

2- نفس المرجع السابق، ص144.

3- بطرس بطرس غالي، محمود خيرى عيسى، "المدخل في علم السياسة"، ط10، (القاهرة: المكتبة الأنجلومصرية، 1998)، ص106.

4- احمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص19.

وعلى النقيض التام من ذلك، يرى جون لوك أن حالة الطبيعة تتسم بالسلام والإخلاص والمحافظة على النفس والمساعدات المتبادلة، وأن قانون الطبيعة يؤمن لهم قدرا كافيا من الحقوق والواجبات(1). غير أن الخطر الوحيد الذي يتعرض له المجتمع في حالة الطبيعة هو غياب العدالة الطبيعية، وهذا نتيجة غياب الأنظمة والمؤسسات القادرة على تنفيذ القانون الطبيعي، ووضعه موضع التطبيق (2).

وفي ظل هذا التهديد الذي يتعرض له أفراد المجتمع، من جراء غياب سلطات قادرة على الضبط فيه، إتفق الأفراد على تكوين مجتمعا مدنيا، ضمانا لحقوقهم التي كانوا يتمتعون بها في ظل القانون الطبيعي، ثم تخلوا بعد ذلك عن إدارة شؤونهم العامة لصالح سلطة جديدة قامت برضاهم وتضطلع بمهمة صيانة حقوقهم الأساسية كحق التملك، حق الحياة، حق التمتع بالحرية، مقابل أن يلتزم أولئك الأفراد بطاعة تلك السلطة طالما إلتزمت هي بما جاء في الإتفاق (3).

وفي واقع الأمر، يرى لوك أن هذا التنازل ما هو إلا وسيلة لتحقيق هدف واضح، وهو إقامة المجتمع المنظم، أي المجتمع الذي توجد فيه سلطة تحكم بإسم القانون.

أي أن السيادة تظل في يد الشعب أو الجماعة التي من حقها إستخدام القوة لفرض القانون الطبيعي(4). وفي هذا السياق يرى لوك أنه يمكن عزل تلك السلطة اذا تمردت عن العقد

---

1- بطرس بطرس غالي، محمود خيرى عيسى، مرجع سابق، ص109.

2- حسن نافعة، مرجع سابق، ص145.

3- ناصر الشيخ علي، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين، رسالة ماجستير في

التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية في نابلس (فلسطين)، كلية الدراسات العليا، 2008، ص ص 19-20

4 - حسن نافعة، مرجع سابق، ص146.

الذي وقعته، أو تجاوزت مقتضيات القانون الطبيعي، عبر الإعتداء على أملاك المواطنين وحررياتهم وحياتهم من دون وجه حق، إلا أنه يفضل أن تتم عملية العزل بأسلوب منظم عن طريق الإنتخابات الدورية، بدلا من العصيان العنيف و الحروب الأهلية (1). ومن خلال ما سبق، فالمجتمع المدني عند لوك يبرز من خلال قوله "هكذا فحيث يؤلف عدد من الناس جماعة واحدة، ويتخلى كل واحد عن سلطة التنفيذ السنة الطبيعية التي تخصه، ويتنازل عنها للجميع ينشأ حين ذلك مجتمع سياسي أو مدني" (2).

أما بالنسبة لـ جان جاك روسو فهو يرى أن حالة الطبيعة لا شرا خالصا ولا خيرا خالصا، وبالتالي فهو يقف وسطا بين هوبز، ولوك في وصفه لحالة الطبيعة، غير أن حالة الطبيعة عنده تتكون من عدة مراحل، ففي البداية سادت المساواة المطلقة وعاش الإنسان في شبه معزل عن الناس، يتمتع ببساطة الحياة، ولم يكن في حاجة ماسة إلى الآخرين، لكن وبمرور الوقت ونتيجة لدخول الأفراد في علاقات إجتماعية مع بعضهم البعض بدأت المشاكل والصراعات، خاصة في ظل قلة الموارد وندرتها، فضلا عن ظهور الملكية الخاصة (3).

كما يرى أن إنتقال الإنسان من حالة الطبيعة إلى حالة المجتمع المنظم ليس بالضرورة خطوة إلى الأمام لتحقيق سعادة وأمن الإنسان المفتقدين، وبالتالي فهو إنتقال إضطراري،

- 1- أحمد شكر الصبيحي، مرجع سابق، ص ص 19-20.
- 2- سلاف سالمي، دور المجتمع المدني في دول المغرب العربي في عهد التعددية السياسية: دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، (2009-2010)، ص 12.
- 3- حسن نافعة، مرجع سابق، ص ص 154-155.

كان نتيجة الإحساس المتزايد بالإغتراب، ذلك أن الانتقال إلى مرحلة المدنية أو المجتمع الحديث، كان قد وضع أمام الإنسان مجموعة من القيود والعراقيل والتحديات، مما أدى إلى إنتشار الفوضى والإضطراب، وأمام هذه الحالة المتدنية التي وصل إليها الإنسان أصبح يبحث عن حل من ،فكان من وجهة نظر روسو في العقد الإجتماعي.

وبموجب هذا العقد، يتنازل كل فرد عن كافة حقوقه الطبيعية للمجتمع بأسره،والذي تصبح له شخصية معنوية ،ويتمتع بإرادة مستقلة عن إرادة الأفراد سماها روسو "بالإرادة العامة" وتصبح هذه الأخيرة هي صاحبة السيادة التي تجسدها الدولة (1).

وبحسب روسو دائماً،فإن السيادة لا تقبل أن تكون موضوع تفويض، كما أنها لا تقبل التجزئة،لأنها في الشعب الذي يستحيل أن تكون بموجبه محل تنازل أو تفويض(2).ومن هنا يأتي رفضه للنظام النيابي ،الذي يرى فيه أنه تزوير للسيادة الشعبية وإنحيازه للنظام الديمقراطي المباشر،هذا بالرغم من تسليمه بأن هذا الأخير(النظام الديمقراطي) غير قابل للتطبيق إلا في الدول الصغيرة ذات الحياة البسيطة (3).

---

1- نفس المرجع ،ص155.

2 - أحمد شكر الصبيحي،مرجع سابق ،ص20.

3- بطرس بطرس غالي،محمود خيربي عيسى،مرجع سابق ،صص121-122.

وإِعتمادا على ماسبق ذكره ،يمكن القول أن عبارة المجتمع المدني من زمن النهضة إلى القرن 18 كانت تستخدم للدلالة على المجتمع والدولة معا، اللذان تأسسا بناء على عقد إجتماعي تجاوزت بموجبه المجتمعات حالة الطبيعة (1).وعلى هذا، فالمجتمع المدني وفقا لنظرية العقد الإجتماعي هو"ذلك التجمع البشري الذي خرج من حالة الطبيعة إلى الحالة المدنية والذي يتمثل بوجود هيئة سياسية قائمة على الإتفاق التعاقدي، وبهذا المعنى فالمجتمع المدني هو مجتمع منظم سياسيا ،يعبر عن كل واحد لامتياز فيه يضم الدولة والمجتمع معا"(2).

## 2/هيجل

فبالنسبة لهيجل ليس المجتمع المدني بإعتباره مجموع الروابط القانونية والإقتصادية التي تنظم علاقات الأفراد فيما بينهم وتضمن تعاونهم وإعتمادهم بعضهم على البعض الآخر سوى لحظة في صيرورة أكبر تجد تجسيدها في الدولة ذاتها، وهي في الواقع الدولة القومية(3).

فالمجتمع المدني بوصفه كما ذكرت مجموع هذه الروابط يمثل تقدما نوعيا بالمقارنة مع الطبيعة الخام، لكنه لا يجد مضمونه الحقيقي إلا في الدولة التي تجسد

---

1-أحمد شكر الصبيحي،مرجع سابق ،ص20.

2-فيروز حنيش،مرجع سابق ،ص18.

3- برهان غليون،نشأة مفهوم المجتمع المدني وتطوره من المفهوم المجرد الى المنظومة الإجتماعية الدولية،محاضرة أقيمت في ندوة المجتمع المدني والديمقراطية ،جامعة قطر، 2001.

ما هو مطلق، أي الحرية والقانون والغاية التاريخية في أجلى تجلياتها. فالمجتمع يظل على مستوى المجتمع المدني مجتمع المصالح الفردية والمشاريع الخصوصية، أي مجتمع الإنقسام والتملك الفردي والصراع، ولا يجد خلاصه إلا في الدولة (1).

### 3/كارل ماركس

فبالرغم من تأثره بالفكر الهيجلي، لاسيما فيما يخص منهجه الجدلي، إلا أن تصوره للعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني ساقه إلى صياغة نظرية تختلف وتتباين مع الفلسفة الهيجلية، ويتجلى هذا الاختلاف خصوصا في إعتبار كارل ماركس أن الدولة ليست فكرة مطلقة، ولا مستقلة عن المجتمع المدني، بل إنها تابعة له ، فالعلاقة بينهما حسبه هي علاقة تبعية، أي تبعية الدولة للمجتمع المدني، حيث تعكس الدولة على وجه الخصوص مصالح الطبقة البرجوازية، التي بحوزتها وسائل الإنتاج، وتشكل في الوقت نفسه لبنة للمجتمع المدني (2).

وفي سياق نقده للمثالية الهيجلية، يرى ماركس أن المجتمع المدني يمثل في واقع الأمر الأساس الواقعي للدولة، وقد شخصه في مجموع العلاقات المادية للأفراد في مرحلة محددة من مراحل تطور قوى الإنتاج ، أو القاعدة التي تحدد طبيعة البنية الفوقية بما فيها من دولة

---

1- صالح ياسر، الديمقراطية والمجتمع المدني، (بغداد: منشورات طريق الشعب، 2005)، (سلسلة قضايا فكرية)، ص 15 .

2- مليكة بوجيت، مرجع سابق، ص 29.



أو نظم أو حضارة أو معتقدات (1).

وبصيغة أخرى، فهو يعتبر المجتمع المدني مجتمعا برجوازيا، بإعتباره فضاء للصراع الطبقي، وهو بالتالي الجذر الذي تمخضت عنه الدولة ومؤسساتها المختلفة (2).

#### 4/ غرامشي:

وعلى النقيض من ماركس الذي يعتبر أن المجتمع المدني يتطابق مع البنية التحتية، يأتي هنا غرامشي ويقدم لنا تصورا مخالفا تماما لمفهوم المجتمع المدني – وهذا بعد قطيعة من النقاش حول المفهوم دامت حتى الحرب العالمية الأولى – حيث يعتر غرامشي أن المجتمع المدني يمثل أحد مكونات البنية الفوقية، ويشير هنا إلى وجود مستويين فوقيين وهما المجتمع المدني (تنظيمات خاصة) والدولة (المجتمع السياسي)، هذان المستويان ينطويان على وظيفة الهيمنة، بحيث أن الطبقة المسيطرة تمارس سيطرتها على المجتمع، ومن جهة ثانية تمارس هيمنتها المباشرة من خلال الدولة (3). ولهذا فالدولة عنده ليست جهازا للحكم فحسب، بل جهاز للهيمنة الخاص أو المجتمع المدني، أي أن الدولة تتكون من المجتمع السياسي (سلطة الدولة + المجتمع المدني كحقل أيديولوجي والأجهزة الإعلامية والتربوية للدولة البرجوازية الحديثة) (4).

---

1- أحمد شكر الصبيحي، مرجع سابق، ص 22.

2- محمد صالح القادري، الدولة والمجتمع المدني بين عالمية المقاربة وخصوصية التجربة التونسية، ط1، (تونس: جريدة الحرية، 2009)، ص 75.

3- صالح ياسر، مرجع سابق، ص 23.

4- نفس المرجع، ونفس الصفحة.

وفي هذا السياق، يرى غرامشي أن الدولة لا ينبغي أن تقتصر على دورها القمعي، ذلك أنها تشتمل على مؤسسات حرة قانونياً، والتي بإمكانها إرساء الأيديولوجية المهيمنة، وعلى هذا الأساس، يعتبر غرامشي أن المجتمع المدني ليس فضاءاً أسبق للدولة، وأنه هو المكان الذي تمارس فيه وظيفة الهيمنة الثقافية والسياسية، ومعنى هذا أن المجتمع المدني ليس فضاءاً اقتصادياً فحسب وإنما هو فضاء سياسي أيضاً وكذا فضاء إنتشار الأيديولوجيات الأخرى (1).

وإرتباطاً بهذه الأفكار، يمكن القول أن غرامشي كان يريد أن يقول أن الوصول إلى السلطة والسيطرة عليها غير كاف لتحقيق الإستقرار وسيطرة البرجوازية ونظامها، وإنما لابد بالإضافة إلى مجال الدولة الذي تمتلك فيه أجهزة من شأنها تحقيق السيطرة المباشرة من مجال آخر وهو مجال المجتمع المدني، وما يشتمل عليه من أحزاب ونقابات ومساجد وجمعيات ومدارس، لتحقيق وظيفة ثانية وهي الشرط الأساسي لبقاء أي نظام وهي وظيفة هيمنة الأيديولوجيات الثقافية التي تمارس على المجتمع (2). وطالما أن الهيمنة مرتبطة بالأيديولوجيات فإن المثقفين هم أدواتها، لذلك حاول غرامشي إعادة تعريف المثقف وتحليل دوره والمراهنة عليه في إحداث تحول إجتماعي، لكن المراهنة على المجتمع المدني أو بالأحرى على المثقف لا تعني أن غرامشي قد ألغى دور الدولة، وإنما كان يرى أن العمل

---

1- سلاف سامي، مرجع سابق، ص 18.

2- ناصر الشيخ علي، مرجع سابق، ص 24.

في إطار المجتمع المدني هو جزء من العمل في إطار الدولة وسياساتها الرامية إلى التحويل  
،وعليه فالدولة والمجتمع المدني يسيران جنباً إلى جنب لممارسة السيطرة الإجتماعية (1).

5/الكسيس دي توكفيل:

إنطلق دي توكفيل في تحديده لمفهوم المجتمع المدني من التجربة الإمريكية في المسألة  
الديمقراطية ،والتي هيئت الأرضية المناسبة لنشأة مجتمع المدني نشيط وفعال، تشكل  
الجمعيات المختلفة النواة الرئيسية له (2).

ففي كتابه " الديمقراطية في إمريكا "،أشار دي توكفيل إلى ذلك العدد اللامتاهي من  
الجمعيات والنوادي التي ينظم اليها المواطنون بصورة عفوية،وقد ربط ضمان الحرية  
السياسية بالقوانين والعادات، أي بالوضعية الأخلاقية والفكرية للشعب (3).

وفي هذا السياق ،لاحظ دي توكفيل أن الأمريكيين على إختلاف ظروفهم وميولهم  
وأعمارهم يسارعون إلى إنشاء جمعيات، فليس عندهم شركات تجارية وصناعية فحسب بل  
عندهم كذلك جمعيات شتى من جميع الأصناف فثمة جمعيات دينية وأخلاقية جمعيات عامة  
للجميع وأخرى خاصة،فهم ينشؤون الجمعيات لإقامة المعاهد الدينية والكنائس ونشر الكتب  
،ويؤلفون الجمعيات لبناء المستشفيات والمدارس،وهو مايدل من جهة على أهمية المجتمع  
المدني بكل مؤسساته في المجتمع الإمريكي ،وهذا مقارنة بمؤسسات الدولة ، فالفرد في

---

1-نفس المرجع ،ونفس الصفحة.

2-مليقة بوجيت،مرجع سابق ،ص27.

3- أحمد شكر الصبيحي،مرجع سابق ،ص ص 23-24.

إمريكا يبدي ميلا أكثر للعمل الجمعي منه إلى الدولة، وهذا لتحقيق حاجاته بكل حرية، ومن جهة أخرى يدل هذا على إتساع مجال المجتمع المدني ليشمل حسب دي توكفيل مختلف مجالات الحياة الدينية والثقافية والأخلاقية، بدلا من إقتصاره على الجانب الإقتصادي(1).

وإبرازا لأهمية تلك التنظيمات الطوعية المنتشرة وبكثرة في المجتمع الأمريكي، فقد رأى دي توكفيل أنها تضطلع بدور بارز في المجتمع الأمريكي، وهذا مقارنة بما نراه في المجتمع الفرنسي أو البريطاني، فعلى سبيل المثال لا الحصر، في الوقت الذي تبادر فيه تلك التنظيمات الطوعية في الولايات المتحدة الأمريكية بإنجاز المشاريع وتوفير الإمكانيات اللازمة لتنفيذها، تضطلع الدولة في فرنسا والإقطاعي في بريطانيا بتلك المهمة هذا من جهة (2).

ومن جهة أخرى، وعلى وجه العموم، تضطلع مؤسسات المجتمع المدني في أمريكا بدور بالغ الأهمية في مواجهة الإستبداد الذي يختفي بحسب دي توكفيل وراء التشريعات والقوانين، وفي هذا الصدد يرى دي توكفيل، أن مواجهة الإستبداد عن طريق تطوير بعض الآليات الديمقراطية من توزيع السلطات السياسية وتكريس إستقلالية القضاء قد تخفف من مخاطر الإستبداد لكنها غير كافية، وإنما لابد من تدخل المجتمع المدني لحماية نفسه بنفسه وتعزيز عمل تلك الآليات، وهذا باللجوء إلى إستعمال حقه في حرية التجمع، فيقوم بتنظيم نفسه في شكل جمعيات طوعية مستقلة عن رقابة الدولة، فوجود هذه الجمعيات بشكل

---

1-مليكه بوجيت، مرجع سابق، 27.

2-سلاف سالمي، مرجع سابق، ص21.

متزايد من شأنه أن يقلص مساحة الإستبداد، ذلك أنها تمثل الأساس الضروري لترسيخ قيم التعددية وثقافة الإنتخاب التي تمكن من إختيار من هم أكفاء وتمارس دورها في الرقابة والمحاسبة وإعداد الكوادر لتولي مهام العمل الديمقراطي (1).

هذا وقد إعتبر دي توكفيل، أن تلك الجمعيات هي سر التقدم لذا نجده يقول: "إنه لضمان تمدن البشر وليزدادوا مدنية فهناك قانون فن إنشاء الجمعيات" (2).

### المطلب الثاني: مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي المعاصر

#### أولا / إشكالية المفهوم:

يواجه الباحث عند تعامله مع مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي صعوبات جمة، يمكن تحديدها كالآتي: (3).

1/ ضعف التأسيس النظري للمفهوم ، فبالرغم من شيوع إستخدامه في الآونة الأخيرة بشكل ملفت للإنتباه ،وملازما عند طرح عدة قضايا كالديمقراطية الأحزاب... الخ، إلا أنه ومع ذلك لم يتم التوصل إلى تأسيس رصين للمفهوم، من حيث تعريفه وضبطه وتحديد متغيراته وشروط ظهوره وتطوره.

2/ الإختلاف في تكييف طبيعة مفهوم المجتمع المدني، فالبعض يستخدمه كمقابل للدولة وما يرتبط بها من مؤسسات إجتماعية، والبعض الآخر يستخدمه كمقابل للدين بحيث يجب فصل

1- نفس المرجع ،ص22.

2- ملكة بوجيت، مرجع سابق ،ص28.

3- حسنين توفيق ابراهيم، بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمية والكيفية، ورقة قدمت إلى: المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، (بيروت: المركز، 1992)، ص ص 684-685-686.

الدين عن الدولة كأحد المداخل لبناء مجتمع مدني، بينما يستخدمه فريق ثالث كمقابل للنظم العسكرية، وأخيرا هناك من يستخدمه كمقابل للنظم الإستبدادية، ولعل من بين إحدى الصعوبات التي حالت دون التوصل إلى مواقف مشتركة بشأن مفهوم المجتمع المدني، نجد مشكلة إنعدام التحديد الدقيق للمصطلحات التي نستخدمها والتي يمكن ردها إلى أمور ثلاثة وهي: (1).

\*جدة إستخدام هذه المصطلحات المنقولة عن ثقافة أخرى، وإفتقار مستخدميها أنفسهم إلى معرفة جميع معانيها والسياقات المرتبطة بها وبالتالي إعطائها معاني تستجيب للضرورة الطارئة لإستخدامها (التحيز في توظيف المصطلحات).

\*التبدل السريع في المضمون النظري للمصطلح وهذا نتيجة التبدل السريع للتجربة العلمية في مجتمعاتنا.

\*السياق الجديد الذي تستخدم فيه المصطلحات، والذي لاشك يرتبط إرتباطا وثيقا بالسجال السياسي والعقدي والعملي.

3/ المواقف المتباينة بشأن وجود المجتمع المدني من عدمه في الوطن العربي، وفي هذا الصدد يمكن التمييز بين موقفين: الأول ينفي وجود المجتمع المدني في الوطن العربي بينما يقر الثاني بوجوده مع إبداء بعض التحفظات (2).

---

1- برهان غليون، بناء المجتمع المدني العربي: دور العوامل الداخلية والخارجية، ورقة قدمت الى: المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، (بيروت: المركز، 1992، ص733).

2- حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سابق، ص787.

هذا ويشوب مفهوم المجتمع المدني ثلاثة إختلالات ينبغي تحريره منها حتى يتسنى لنا استخدامه بصورة علمية والإستفادة منه في التحليل النظري للمجتمع العربي بصفة عامة والمغربي بصفة خاصة وهذه الإختلالات هي كالآتي:

— الإختلاط الأول: يجعل من المجتمع المدني معيار للحرية والتحرر ونقيض للسلطة والدولة وما تنطويان عليه من قيم إستبدادية.

— الإختلاط الثاني: نابع من مطابقة مفهوم المجتمع المدني مع مفهوم الشأن الخاص والمرتبط بالفرد وحياته الشخصية مقابل الشأن العام والدولة والتي تهتم بالأمور الوطنية، ووفقا لهذا التصور يصبح التحرر والتقدم نحو الديمقراطية يقتضي العودة إلى الفردية وسيطرة المصلحة الشخصية.

— الإختلاط الثالث: نابع من محاولة جديدة لوضع المجتمع المدني في مقابل المجتمع الأهلي، وعليه فالمجتمع المدني في هذه الحالة يصبح مطابقا للتنظيمات والبنى الحديثة المضادة للبنى التقليدية سواء أكانت ذات طابع ديني أو قبلي أو جهوي (1).

### ثانيا/ مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي المعاصر:

إن تحديد مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي ليس مسألة سهلة، وذلك نظرا لمجموعة الصعوبات والمشكلات التي سبق ذكرها، لاسيما فيما يتعلق منها بذلك الجدل المحتدم بين مختلف الباحثين والمفكرين حول تلمس وجود المجتمع المدني من عدمه في الفكر والخبرة

---

1- برهان غليون، بناء المجتمع المدني العربي: دور العوامل الداخلية والخارجية، مرجع سابق، ص734.

العربية، وكذا إرتباط المفهوم بالفكر والخبرة الغربية من حيث المنشأ وهو ما يزيد الأمر تعقيدا وصعوبة، لكن وبالرغم من كل ذلك يمكن الحديث في هذا المقام عن تلك الإجهادات التي قدمها بعض المفكرين العرب المعاصرين لتحديد مفهوم المجتمع المدني، والتي كانت تشير في البداية وفي واقع الأمر إلى تباينات واضحة بنية ومضمونا، لكن وفي وقت لاحق يبدو أنه حصل نوع من الإتفاق المبدئي حول تحديد المفهوم، وهذا من خلال وضع تعريف إجرائي له، وكان هذا إثر إنعقاد ندوة مركز دراسات الوحدة العربية سنة 1992 (1).

ففي إطار البنية، يذهب بعض المفكرين العرب من أمثال برهان غليون، ومحمود عبد الفضيل، وعلي عبد اللطيف حميدة إلى جعل المفهوم مفتوحا لیتضمن بنى ومؤسسات تقليدية، فيعرف على أنه "مجموعة المؤسسات والفعاليات والأنشطة التي تحتل مركزا وسطيا بين العائلة باعتبارها الوحدة الأساسية التي ينهض عليها البنيان الإجتماعي والنظام القيمي في المجتمع المدني من ناحية، والدولة ومؤسساتها وأجهزتها ذات الصبغة الرسمية من ناحية أخرى" (2). أي أنه يضم جميع المؤسسات الخاصة المرتبطة بالدولة وتقع خارج إطار العائلة، بينما يذهب فريق آخر من المفكرين العرب، من أمثال عزمي بشارة، ومحمد عابد الجابري، وسعد الدين إبراهيم، إلى محاولة حصر مجال (المفهوم) في البنى الحديثة وجعله قرين الحداثة، وفي هذه الحالة يعرف على إنه "مجملة التنظيمات غير الإرثية وغير الحكومية

---

1- عبد الله ابو هيف، الحرية والمجتمع المدني والعولمة، الفكر السياسي: العدد 16 ربيع 2002، ص 29.  
2- جمال بصيري، واقع تنظيمات المجتمع المدني ومدى مساهمتها في مسار التحول الديمقراطي - دراسة ميدانية للتنظيمات الطلابية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2006-2007، ص 40.



التي تنشأ لخدمة المصالح أو المبادئ المشتركة لأعضائها"<sup>(1)</sup>. في حين يذهب فريق ثالث، إلى طرح المفهوم في شكل القيود والحدود التي تقف أمام سلطة الدولة وتضبط تدخلاتها سواء الإدارية أو الأمنية وتقوم ضد نفوذها<sup>(2)</sup>. أما الدكتور حسنين توفيق إبراهيم، فقد عرفه على "أنه مجموعة من الأبنية السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والقانونية تنتظم في إطارها شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الإجتماعية في المجتمع، ويحدث ذلك بصورة دينامية ومستمرة من خلال مجموعة من المؤسسات التطوعية، التي تنشأ وتعمل باستقلالية عن الدولة"<sup>(3)</sup>. بينما إتفق نخبة من المثقفين والمفكرين العرب على وضع التعريف الإجرائي الآتي - وهذا إثر إنعقاد ندوة مركز دراسات الوحدة العربية سنة 1992- "إنه المؤسسات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في إستقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة، منها أغراض سياسية كما المشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني والقومي، ومثال ذلك الأحزاب السياسية، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في إتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي، ووفقاً لإتجاهات أعضاء كل جماعة، ومنها أغراض إجتماعية للإسهام في العمل الإجتماعي لتحقيق التنمية"<sup>(4)</sup>.

---

1- نفس المرجع، ص 43.

2- حازم يحي، "العلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطية في العالم العربي"، الحوار المتمدن. العدد 2838 بتاريخ

2009-11-23 http://www.ahewar.org تم تصفح الموقع في: 2011/08/05.

3- حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سابق، ص 694.

4- عبد الله أبو هيف، مرجع سابق، ص 29.

### المطلب الثالث: خصائص المجتمع المدني.

تتفق معظم الدراسات التي تناولت ظاهرة المجتمع المدني مع الخصائص التي حددها عالم السياسة صامويل هنجتون وإعتمد عليها كمعايير يمكن من خلالها الحكم على مدى التطور الذي بلغته أي مؤسسة أو منظمة ، وخصائص المجتمع المدني أربعة وتضم كل خاصية مؤشرات فرعية تساهم في تعميق الدراسة وهي:

1/ **القدرة على التكيف في مقابل الجمود:** يقصد بذلك قدرة المؤسسة على الإستجابة للتأثيرات الداخلية والخارجية ومواجهتها من خلال ترتيبات معينة، كإحداث تغييرات في الأشخاص أو الوظائف (1). وهنا يمكن القول أنه كلما كانت المؤسسة قادرة على التكيف كلما كانت أكثر فاعلية، وهذا بحكم أن الجمود يؤدي إلى تساؤل أهميتها وربما القضاء عليها، ولهذا الخاصية عدة مؤشرات فرعية هي:

\* **التكيف الزمني:** ويقصد به القدرة على الإستمرار لفترة طويلة من الزمن، إذ كلما طال عمر المؤسسة إزدادت درجة مؤسسيته.

\* **التكيف الجيلي:** ويقصد به قدرة المؤسسة على الإستمرار مع تعاقب أجيال من الزعماء على قيادتها، فكلما إزدادت درجة تغلب المؤسسة على مشكلة الخلافة والتبادل السلمي وإبدال مجموعة من القادة بمجموعة أخرى، كلما إزدادت درجة مؤسسيته.

---

1- محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي: (المفاهيم، المناهج، الإقترابات، الأدوات)، (القاهرة: د، ن، 1996)، ص122.

\***التكيف الوظيفي:** ويقصد به قدرة المؤسسة على إجراء تعديلات في أنشطتها للتكيف مع الظروف المستجدة بما يبعدها على أن تكون مجرد أداة لتحقيق أغراض معينة.

ب/**الإستقلال في مقابل الخضوع والتبعية:** أي أن لا تكون مؤسسات المجتمع المدني خاضعة أو تابعة لغيرها من المؤسسات أو الجماعات أو الأفراد، بحيث يسهل السيطرة عليها وفق ما يتماشى مع رؤية وأهداف المسيطر (1).

ويمكن تحديد درجة إستقلالية المجتمع المدني من خلال المؤشرات التالية:

\***نشأة مؤسسات المجتمع المدني،** وحدود تدخل الدولة في هذه العملية، فالأصل هو أن تتمتع مؤسسات المجتمع المدني بهامش من الإستقلالية عن الدولة.

\***الإستقلال المالي:** ويظهر ذلك من خلال تحديد مصادر تمويل هذه المؤسسات، أي هل تتلقى تمويلا من الدولة أو من جهات خارجية أخرى، أم تعتمد بصورة كاملة على التمويل الذاتي من خلال مساهمات أعضائها في شكل رسوم وتبرعات، أو من خلال بعض أنشطتها الخدمائية والإنتاجية، فالتأسيس الإقتصادي يشكل أهم عناصر الإستقلالية، كما أنه يشكل سببا مانعا للمنظمة المستقلة وعنصرا أساسيا من عناصر إستمرارها .

\***الإستقلال الإداري والتنظيمي:** ويشير إلى مدى إستقلال المؤسسة في إدارة شؤونها الداخلية طبقا للوائحها وقوانينها الداخلية بعيدا عن تدخل الدولة، وبالتالي إنخفاض درجة تبعيتها للسلطة التنفيذية (2).

---

1-جمال بصيري، مرجع سابق، ص ص 55-56.

2- ايمن السيد عبد الوهاب، المجتمع المدني العربي السمات العامة واشكالية الفاعلية، في محمود ابو ليلة واخرون، مرصد الإصلاح العربي: الإشكاليات والمؤشرات، (الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية، 2006)، ص ص 205-206-207.

ج/ **التعقد في مقابل الضعف التنظيمي:** يقصد به تعدد المستويات الرأسية والأفقية داخل المؤسسة، بمعنى تعدد هيئاتها التنظيمية من جانب ووجود مستويات إدارية داخلية من جانب ثان وإنتشارها جغرافيا على أوسع نطاق ممكن داخل المجتمع من جانب ثالث فالمؤسسة التي تكون لها أهداف عديدة تكون أكثر قدرة على تكييف أوضاعها، حين تفقد أي من أهدافها، وبالتالي تنتوع بدائلها لتحقيق الهدف النهائي.

د/**التجانس في مقابل الانقسام:** ويقصد به عدم وجود صراعات داخل المؤسسة التي تؤثر لا شك على ممارستها لنشاطاتها ، فكلما كانت الإنقسامات والصراعات داخل المؤسسة المدنية ترتبط بطبيعة نشاطها وممارستها وتحل بطريقة سلمية كلما إزداد تطور المؤسسة ، إذ يعتبر هذا مقياس على صحة المؤسسة ، وكلما كانت الصراعات ترتبط بأسباب شخصية وكانت طريقة الحل عنيفة كلما كان ذلك مؤشرا على تخلف المؤسسة(1).

المبحث الثاني: ماهية التنمية السياسية.

المطلب الأول: التنمية السياسية وعلاقتها ببعض المصطلحات المشابهة لها.

عادة ما نلاحظ مصطلحات تستخدم في دراسة التنمية السياسية دون إدراك أبعادها الفكرية والثقافية، وهذا يعود لأشك إلى غياب تحديد واضح للمفاهيم والمصطلحات العلمية المستخدمة، وهو الأمر الذي إنعكس سلبا على التصور النظري الموحد، ولعل السبب في ذلك يعود إلى أمور ثلاثة رئيسية:

1/نقل المصطلحات عن ثقافات سياسية أخرى مع إفتقار مستخدميها لمعرفة جميع المعاني والسياقات التي إرتبطت بها وإختزالها إلى معاني تستجيب للضرورة الطارئة لاستخدامها.  
2/التبدل السريع في المضمون النظري للمصطلح الناجم عن تبدل التجربة العلمية للمجتمعات.

3/السياق الذي تستخدم فيه المصطلحات، والذي يرتبط إرتباطا كبيرا بالمجال السياسي والعقدي والعلمي (1).

ومن بين هذه المصطلحات التي لها علاقة بمصطلح التنمية السياسية، والتي غالبا ما نجد الباحثين يخلطون بينها وبينه، نجد التغير السياسي CHange Political، الإصلاح السياسي Political Reform، التحول السياسي Political Transformatio، التحديث السياسي

---

1- بومدين طاشمة، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب: قضايا وأشكالها، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011)، ص8.

Political Modernization، وتلك المصطلحات والتي هي عديدة، عادة ما تستخدم كمرادفات أو كبديلة أو كمكلمة لبعضها البعض، بحيث نجد أن كل باحث يستخدم المصطلح الذي يروق له، وهذا إستجابة للضرورة الطارئة لإستخدامه (1).

وعلى الرغم من تعدد المصطلحات التي لها علاقة بمفهوم التنمية السياسية، إلا أننا في هذه الدراسة نحاول تعريف البعض منها فقط، وهذا بالتركيز على المصطلحات الأكثر شيوعا في الإستخدام لدى معظم الباحثين، وهي التحديث، التحول، التغيير، الإصلاح .

#### \*ماذا نقصد بالتحديث؟:

يعتبر مصطلح التحديث في نظر فريق من الباحثين أنه لصيق بمفهوم التنمية، وذلك نظرا للترابط الشديد بينهما، بحيث يصعب الفصل الدقيق بينهما، فمن الممكن حسبهم أن تكون عملية التنمية عاملا مسببا للتحديث، كما قد يكون التحديث عاملا مسببا للتنمية (2).

لكن وعلى الرغم من ذلك، فإن هناك من الباحثين من حاول أن يقدم تعريفا محددًا للمفهوم (التحديث)، وفي هذا الصدد يذهب ايزنستات إلى النظر إلى المفهوم من الناحية التاريخية، فيعتبره "أنه يشير إلى عملية التغيير نحو أنماط من النظم الإجتماعية والإقتصادية والسياسية التي تطورت في غرب أوروبا وأمريكا الشمالية ما بين القرنين 17 و19، ثم إنتشرت

---

1- بومدين طاشمة، مسأله التنمية السياسية والتجربة الديمقراطية في الجزائر (1988-1992)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2000-2001، ص3.  
2- عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية، دراسة في الإجتماع السياسي: الأبعاد المعرفية والمنهجية، ج1، (القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2002)، ص101.

إلى دول أوروبية أخرى، وبعدها في دول أمريكا الجنوبية وأسيا وإفريقيا في القرن 19، والقرن 20" (1).

أما كلود ولس، فيرى أن التحديث "عبارة عن عملية تستند إلى الإستخدام العقلاني للموارد وتستهدف بناء مجتمع عصري، أي حديث – يتسم بخصائص أهمها: توسع في المدن، الحراك الاجتماعي، تزايد الإعتماد المتبادل، إنتشار المعرفة بالقراءة والكتابة – تفتقد فيه الوحدات الإجتماعية القديمة إلى العديد من وظائفها وأهميتها في تحقيق التكامل الاجتماعي، وتصبح تابعة للمجتمع العصري والقومي"، وبهذا المعنى يكون التحديث بحسب كلود ولس أنه عملية تستهدف تفويض الكثير من عناصر المجتمع التقليدي، بإعتبار ذلك حتمية لامفر منها تفرضها عملية التغيير (2).

\*ماذا نقصد بالتحول؟:

يختلف التحول عن مصطلح التحديث والتنمية وغيرها من المصطلحات الهادفة إلى التغيير والتطلع إلى الأحسن، ذلك أنه ليس بالضرورة إيجابيا، فقد يكون نكوصيا إذ يفضي بدوره إلى تخلف شديد، ومثال ذلك التحول الذي يحدث نتيجة الحروب الأهلية أو نتيجة الإستعمار الطويل المدى.

---

1- اسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب، 1978)، (سلسلة عالم المعرفة 117)، ص 28.

2- عبد الغفار رشاد القصبي، التطور السياسي والتحول الديمقراطي، ط2، (القاهرة: كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، 2006)، ص 39.

ومهما يكن، فهو يشير عند البعض إلى تلك العملية التي يتم بمقتضاها تغيير أسس البنية والعلاقات، بحيث تتغير الوظائف والمراكز والأدوار التي يقوم بها الأفراد والجماعات أو يحتلونها في المجتمع، وعادة ما ينجم عن تلك العملية مشكلات جمة وفي شتى الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي يصعب التصدي لها في توها، لذلك يمكن أن نعتبر أن التحول هو تغيير شديد الوطأة (1).

بينما يعرفه البعض الآخر، على " أنه عملية تبديل جذري لأسس البنية الاجتماعية والسياسية القائمة في المجتمع، ينطوي على إحداث تغييرات كبيرة في النظام السياسي، بحيث تبدأ بتغيير في القيادة السياسية يليه تغيير في ممارسة السلطة، ومن ثم في التوجهات السياسية العامة التي تؤدي إلى تغييرات هيكلية وبنوية تؤثر على مخرجات النظام، عن طريق عدة أنماط كالنمط السلمي أو العنف أو التحول الجزئي المحدود أو التحول الشامل" (2).

#### \*ماذا نقصد بالتغيير؟:

يقصد بالتغيير في معناه الواسع الانتقال من حالة إلى أخرى إنتقالا يؤثر على العملية التي تقوم بها البنية موضع التغيير، أو تؤثر على البنية والعملية معا، وقد يكون التغيير كميًا إذا ما إقتصرت على التغيير في حجم النواتج، كما قد يكون التغيير نوعيًا إذا ما تعلق بطبيعة

---

1- بومدين طاشمة، استراتيجيات التنمية السياسية: دراسة تحليلية لتغيير البيروقراطية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص12  
2- محمد سمير عياد، اشكالية العلاقة بين التنمية السياسية والتحول السياسي، (مداخلة في الملتقى الوطني حول التحولات السياسية و اشكالية التنمية السياسية في الجزائر: واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي (الشلف)، كلية العلوم القانونية والإدارية، 16/12/2008، ص10.



الشيء موضع التغيير، كما قد يكون التغيير إيجابيا إذا ما ساهم في رفع مستوى أداء البنية، كما قد يكون سلبيا إذا ما ساهم في إنخفاض مستوى أداء البنية (1).

ومهما يكن شكل التغيير، سواءا أكان في البنية أو في العملية، تغييرا نوعيا أو كميا، فإنه قد يؤدي إلى إحداث تنمية، أي زيادة في قدرات المجتمع وقدرات نظمه الفرعية، كما قد يؤدي إلى إحداث حالة من الإنتكاسة ينجم عنها إعاقة لقدرات المجتمع ونظمه الفرعية (2). هذا ويمكن تحديد صيغ للتغيير السياسي في صيغتان أساسيتان وهما: التغيير الجذري (الثوري) والتغيير الإصلاحي، فما المقصود بهذا وذاك؟.

#### \*التغيير الجذري:

يتسم هذا النوع من التغيير بالشمولية، فهو يأتي في البداية في صيغة سياسية الطابع وتنتهي بأن تكون مجتمعة الإتجاه فتحدث تغييرات كمية ونوعية في آن واحد، تشمل الأنظمة الثقافية والإقتصادية والإجتماعية.

#### \*التغيير الإصلاحي:

يختلف هذا الأخير عن التغيير الجذري، لكونه يعتمد على النظام القائم الذي يسن قواعد وسياسات تقود الى إحداث تغيير كمي ونوعي .

ومن الملامح الأساسية للتغيير الإصلاحي، أن عملية التغيير تتعلق بالسياسات والأبنية المرتبطة بها أكثر من تعلقها بشاغلي الأدوار، كذلك فإن التغيير الإصلاحي لايقوم على تغيير

1- بومدين طاشمة، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب: قضايا وإشكاليات، مرجع سابق، ص16.

2- بومدين طاشمة، استراتيجية التنمية السياسية: دراسة تحليلية لتغيير البيروقراطية في الجزائر، مرجع سابق، ص10.

في أبنية المجتمع إلا كنتائج لتغييرات كمية في شغل الأدوار وفي الأداء، وهذا يعني أن هذا النوع من التغير يهتم بالتغيير الكمي أكثر من إهتمامه بالتغيير النوعي، وعليه يمكن القول أن التغيير الإصلاحي لا يتم على حساب النظام وإنما في إطاره (1).

### \*ماذا نقصد بالإصلاح؟:

يشير المصطلح من الناحية اللفظية إلى التقويم والتحسين وتطوير الأوضاع الراهنة، فهو يستهدف تقويم القواعد والسلوكيات الموجودة في النظام السياسي والإداري لتحسينها وتطويرها، معتمدا على المنظور المستقبلي للجهاز ومحاظا على الأصل ومجددا ومطورا له. وعليه فالمفهوم الشمولي للإصلاح والإصلاح الإداري خاصة يعبر عن عملية التغيير الكلية في النظام الإداري (ماديا، وظيفيا، سلوكيا) (2).

وبناء على هذا، يمكن تعريف الإصلاح حسب أبشر الطيب على "أنه جهد سياسي وإداري وإقتصادي وثقافي وإجتماعي وإرادي، هادف لإحداث تغييرات أساسية إيجابية في السلوك، والنظم، والعلاقات، والأساليب، والأدوات، تحقيقا لتنمية قدرات وإمكانات الجهاز الإداري، بما يؤمن له درجة عالية من الكفاءة والفعالية في إنجاز أهدافه (3).

بينما يذهب قايدن جيرالد Gaiden Gerald إلى تعريفه على "أنه جهود مصممة خصيصا لإحداث تغييرات أساسية في أنظمة الإدارة العامة، من خلال إصلاحات تنظيمية واسعة، أو

1- نفس المرجع، ص 11.

2- بومدين طاشمة، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب: قضايا وإشكاليات، مرجع سابق، ص 18.

3- نجم الأحمد، المتغيرات الاقتصادية العالمية وسياسة الإصلاح الإداري في سورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية: المجلد 24، العدد الأول، 2008، ص 368.

على الأقل من خلال إجراءات أوضوابط تسعى من خلال الأنظمة لتحسين الهياكل التنظيمية وشؤون العاملين" (1).

أما بالنسبة للإصلاح السياسي، فقد شاع استخدامه في أدبيات السياسة المعاصرة مرتبطاً بمنظومة من المفاهيم، كالديمقراطية، والتعددية الحزبية لاسيما في تلك الأدبيات التي تناولت خبرات دول العالم الثالث في التحول السياسي، وفي تسعينيات القرن 20 استقر هذا المصطلح كمدخل من مداخل تحقيق الديمقراطية، فهو أداة ضمن برنامج أوسع لتحقيق التحول الديمقراطي (2).

ومن هنا يمكن تعريفه بناء على ما ورد في وثيقة الإسكندرية " بأنه الخطوات المباشرة وغير المباشرة التي يقع عبء القيام بها على عاتق كلا من الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، وذلك للسير بالمجتمعات والدول العربية قدما نحو الديمقراطية" (3).

وهناك عدة مؤشرات تدل على مفهوم الإصلاح السياسي، يمكن تحديدها فيما يلي: الفصل بين السلطات، سيادة القانون، تفعيل وسائل المحاسبة ومحاربة الفساد، حماية حقوق الإنسان، الإصلاح الدستوري، تغيير بعض النظم والقوانين كالنظام الانتخابي، إصلاح النظام الحزبي والسماح بالتعددية الحزبية، التداول السلمي على السلطة (4).

---

1- نفس المرجع، ونفس الصفحة.

2- أسامة عبد الرحيم، قضايا الإصلاح السياسي في الصحافة العربية الدولية، بحث مقدم الى: المؤتمر الدولي لبحوث الإعلام والاتصال، الجامعة الأمريكية بالقاهرة يوليو 2006، ص2.

3- وثيقة الإسكندرية، مؤتمر قضايا الإصلاح العربي الرؤية والتنفيذ، (الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية، 12/14 مارس 2004)، ص3.

4- أسامة عبد الرحيم، مرجع سابق، ص2

## المطلب الثاني:مراحل تطور مفهوم التنمية السياسية.

يمكن تتبع تطور مفهوم التنمية السياسية من خلال تتبع المراحل التي مرت بها دراسات التنمية السياسية كقضية علمية ،وفي هذا الصدد يمكن الوقوف على ثلاثة مراحل أساسية كشف عنها التطور المعاصر لمفهوم التنمية السياسية:

### المرحلة الأولى:

وتمتد هذه الفترة من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى ستينيات القرن 20، وهي الفترة التي بدأت فيها العديد من دول العالم الثالث تأخذ استقلالها، وأصبحت الحاجة ملحة إلى ضرورة إيجاد صيغ فكرية من شأنها أن تساعد على تجاوز التخلف والتجزئة والجمود الذي تعاني منه تلك البلدان(1).

وفي هذا السياق، ظهرت نظرية التحديث(في الخمسينيات والستينيات)،على أيدي علماء الإجتماع الغربيين كـ "تالكوت بارسونز" غير أن الأصول المرجعية لهذا الإتجاه تعود في واقع الأمر إلى "دوركايم" ،وماكس فيبر" اللذان قاما بعملية مقارنة بين المجتمع التقليدي والمجتمع الحديث في القرن 19 في إطار إسهاماتهما النظرية العامة حول التغيير الإجتماعي والإقتصادي الذي كان محل إهتمام وجدل واسع في القرن 19(2).

---

1 نور الدين زمام، القوى السياسية والتنمية:دراسة في علم الإجتماع السياسي،(الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،2007)،ص47.

2- نفس المرجع ،ص20.

وقد كانت المعضلة الأساسية التي على نظرية التحديث أن تقدم إجابات لها، تتمثل في كيفية إحداث تنمية سياسية في هذه الدول الجديدة في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية بشكل يؤدي إلى الديمقراطية الليبرالية فيها(1). وفي هذا الإطار، رأى بعض أصحاب الإتجاه التحديثي أن التنمية السياسية يمكن أن تتحقق في تلك البلدان وهذا من خلال إستتساخ الدول النامية لسمات وخصائص المجتمع الصناعي الحديث في الدول المتقدمة،.لذا فقد عرف بعضهم التحديث على أنه يشير إلى عملية التغير نحو تلك الأنماط من النظم الإجتماعية والإقتصادية والسياسية التي تطورت في غرب أوروبا ، ثم إنتقلت إلى دول أخرى كإفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية(2).

وفي هذه المرحلة بالذات، لعبت لجنة السياسات المقارنة التابعة لمجلس بحوث العلوم الإجتماعية الأمريكي دورا بارزا وملموسا يتمثل في تقديم سلسلة من المؤلفات التي تعالج الأوضاع السياسية(قضايا التنمية السياسية ) في دول العالم الثالث، في مقدمتها كتابغابريال ألموند ،وجيمس كولمان عن"السياسة في المناطق النامية"...الخ(3). والجدير بالذكر هنا أن البحث في قضايا ومشكلات العالم الثالث من قبل أولئك الباحثين قد إقترن بظهور الثورة السلوكية التي أحدثت ما يعرف بالصدمة المنهجية، والتي لاشك تركت أثرها على العديد منهم، وهو الأمر الذي أفضى بأولئك الباحثين إلى التأثر بها، وأستدعى منهم في الوقت ذاته

---

1-أسامة غزالي حرب،مرجع سابق ،ص27.

2-نفس المرجع ،ص28.

3- عبد الحليم الزيات،مرجع سابق ،ص37.

ضرورة تغيير مناهجهم ومسلّماتهم الفكرية وتصوراتهم للظواهر السياسية ، وأدى بهم في النهاية إلى أن أصبحوا يتعاملوا مع الظواهر السياسية من جانبها السلوكي (الحركي)، ويحددون بشكل دقيق المتغيرات المؤثرة في هذه الظواهر من خلال المزوجة المنهجية بين الإلتزام النظري والبحث الميداني الأمبريقي (1).

ومهما يكن فإن تلك الإجتهدات وغيرها الممتدة خلال فترة منتصف الخمسينيات إلى منتصف الستينيات التي تناولت قضية التنمية السياسية بالإستناد إلى مفاهيم التحديث القائمة إلى مقابلة الحداثة بالتقليد قد إنطوت على إعتقاد بأن جوهر التنمية السياسية يتمثل في تحول المجتمعات المتخلفة من الحالة التقليدية إلى الحداثة ، ولا بد أن يكون الإنتقال في شكل تقدم خطي بالتحديد نحو النموذج الغربي للديمقراطية الليبرالية ، أي على الدول النامية محاكاة النمط الغربي لكي تحدث تنمية سياسية ، وعليه فقد كانت الإجتهدات الأولى في هذا المجال تدمج بين مفهومي التنمية السياسية والتحديث السياسي ضمن سياق التحول أو التغيير الشامل من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث (2).

ومن هذا فإننا نرى أن هذا التصور غير مقبول للتنمية السياسية، وذلك لأنه ينطوي على توجهات قيمية وأيديولوجية لوضعها والذين أغلبهم من العالم الغربي، وهو من هذه الناحية لايعكس العلمية والموضوعية، ثم أن هذا التصور الغربي للتنمية للسياسية يخفي في ثناياه الرغبة الغربية الإمبريالية للهيمنة على العالم من خلال الترويج لأيديولوجية أولحضارة بذاتها

---

1- نفس المرجع ، ص ص 38-39.

2- أسامة غزالي حرب، مرجع سابق ص 29.

بأسلوب سلمي هادئ بدلاً من الأسلوب العنيف القائم على قوة السلاح والحمالات المتتالية. وهو الأمر الذي إذا ما تم بنجاح سيكسر لامحال حالة من التبعية والتخلف ويقضي على روح الإبداع في تلك المجتمعات المتخلفة بحيث تصبح لاتفكر في سلك طريق آخر في تطورها أو طرح نموذج حضاري مغاير قد يكون أكثر جدوى ونجاحاً بصورة متكاملة.

كما أن هذا التصور، يتضمن تقليداً للغير والعلاج بالمثل Homeopathic عكس الأخذ بأسلوب العلاج بالصدد Allopathic الذي يولي أهمية لعمليتي التأصيل والتجديد في آن واحد وهذا مخالف لقاعدة أصولية في الشريعة الإسلامية حيث النهي الجازم والقاطع عن التقليد لأي أحد غير رسول الله صلى الله عليه وسلم (1). لقول الله تعالى "إتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء" (2).

### المرحلة الثانية:

وتمتد هذه المرحلة من منتصف الستينات إلى بداية السبعينات، وفي هذه المرحلة بدأ علماء السياسة في محاولة إعادة تعريف مفهوم التنمية السياسية، وربطها بقدرة السلطة السياسية على المحافظة على النظام العام (3). ومن أبرز هؤلاء العلماء صامويل هنتون هذا الأخير الذي إهتم بمناقشة فكرة التقدم الخطي وحاول أن يقدم أبعاد وأهداف التحديث مثل ترشيد السلطة، تحقيق التمايز الوظيفي، والمشاركة المتزايدة في السياسة، إلا أنه لاحظ أن تحقيق هذه الأهداف قد تعثر به بعض الصعوبات التي تتبع بالأساس من الخصوصيات العديدة

1- بومدين طاشمة، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب: قضايا وإشكاليات، مرجع سابق، ص 21.

2- سورة الأعراف، الآية: 3

3- نداء صادق الشريفي، تجليات العولمة على التنمية السياسية، (الأردن، جبهة للنشر والتوزيع، د،ت)، ص 88.

التي تتسم بها تلك البلدان(1). كما لاحظ أيضا، أن مظاهر التحديث السياسي كالتحضر والتعليم... الخ، والتي كانت موضع تفاؤل من قبل العديد من الباحثين الغربيين في الخمسينيات لم تفض إلى تحقيق الإستقرار السياسي والإجماع الوطني، وإنما أحدثت شرخا في الديمقراطية، وأفرزت نظاما عسكريا وأتوقراطية ونظام الحزب الواحد (2).

ولهذا جاء تأكيده على ضرورة إيجاد المؤسسات السياسية التي تعمل على إرساء الإستقرار السياسي والنظام العام، حتى لا تصبح المشاركة السياسية وسيلة للإخلال بالنظام العام ونشر الإضطرابات والفوضى بالمؤسسات الإدارية.

وبناء على تصوره هذا فقد عرف هنجتون التنمية السياسية بأنها تعني " تطور الأنظمة القادرة على التعامل مع ضغوط التعبئة الإجتماعية والمشاركة السياسية(3). وعلى هذا أعتبر هنجتون من الأوائل الذين جسدوا المحاولات الأولى التي سعت إلى الإنتقال من التركيز على الديمقراطية إلى التركيز على النظام(4). لكن ما قد يعاب على هذا التصور هو أن الرغبة في المحافظة على النظام، قد تجعل من دارسي التنمية السياسية يميلون إلى النظر للنظام كهدف في حد ذاته وليس وسيلة من وسائل إرساء مجتمع متطور .

ومن ناحية أخرى، فقد شهدت هذه المرحلة نمو النقد الراديكالي لدراسات التنمية، وتجلي

هذا من خلال كتابات بعض رواد السلوكية من أمثال ماكيلاند ، وهاجين اللذان قدما إسهاما

---

1- زمام نور الدين، مرجع سابق، ص196.

2- أسامة غزالي حرب، مرجع سابق، ص33.

3- زمام نور الدين، مرجع سابق، ص196.

4- رينشارد هيجوت، نظرية التنمية السياسية، (ترجمة: حمدي عبد الرحمان، محمد عبد الحميد، ط1، الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2000، ص48.



في نظرية التنمية حاولا من خلاله توضيح قضية أساسية وهي أن عملية التنمية ترتبط بتغيير توجهات أفراد المجتمع سواء من ناحية القيم والسلوك أو الحوافز، ومن ثم تأكيدهم على البعد السيكولوجي في عملية التنمية وإرتباطها إلى حد كبير بتغيير أفراد المجتمع، وهذا هو السبب الذي دفعهم إلى القول بأن درجة الدافعية الفردية أو الحاجة إلى الإنجاز هي الدعامة الأساسية للتنمية الاقتصادية(1). كما تجلّى ذلك النقد من خلال كتابات أنصار مدرسة التبعية وخصوصا الماركسيين المجددين من أمثال سمير أمين، وفرانك جندر، وبران والتي كانت ترمي إلى محاولة دحض الأطروحات النظرية السابقة، والتي أرجعت تخلف بلدان العالم الثالث إلى عوامل داخلية وربما إلى عوامل حضارية ذاتية، والتي إمتازت في نظرهم بالتحيز والتمحور حول الذات(2). والتأكيد في المقابل على تأثير العامل الخارجي على عملية التنمية القومية الشاملة في دول العالم الثالث، أي أن ما يكتنف هذه العمليات من قصور وضعف لا يمكن رده إلى عوامل داخلية بحته بقدر ما يمكن رده وبالأساس إلى عوامل خارجية تتمثل في تلك الضغوط التي تمارسها الدول المتقدمة على دول العالم الثالث لذا تركزت جهودهم العلمية على دراسة العلاقة بين المتربول والأطراف وتأثير الأول في الثاني مؤكداً أنها علاقة تبعية أو إمبريالية جديدة(3).

---

1- علي غربي، واسماعيل فيرة، في سوسيولوجيا التنمية، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2001)، (سلسلة المعرفة)، ص16، ص17.

2- محمد شلبي، مرجع سابق، ص191.

3- عبد الحليم الزيات، مرجع سابق، ص146.

وهو ما بدى واضحا في كتابات سمير أمين الذي يشير إلى إمتلاك المتروبول للإمكانيات والمقدرات التي تسمح له بممارسة عملية الهيمنة على الأطراف لذا نجده يقول "فهو يملك رؤوس الأموال والتكنولوجيا وكل وسائل التطور بينما يفتقر المحيط (الأطراف) إلى كل هذا ولا يملك سوى المواد الأولية الخام التي يقوم بتصديرها إلى المركز ثم يعيد إستيرادها مصنعة أونصف مصنعة وبأثمان باهظة، وبتعبير آخر، فالمركز يملك بنية إقتصادية قوية مكنته من الهيمنة على المحيط الذي يتميز بهشاشة بنيته التحتية الإقتصادية (2). وبالتالي تكريس التبعية، وفي سياق مشابه يرجع فرانك جندر التخلف إلى عملية النمو الرأسمالي المترتبة عن إندماج إقتصاديات التوابع في الإقتصاد الرأسمالي العالمي الذي يعمل على تنمية تخلف التوابع، لكنه في الوقت نفسه لا يهمل ما للعامل الداخلي من تأثير في إحداث التخلف وإن كان بدرجة أقل، وهو يقصد بالعامل الداخلي هنا البنى الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية التي يعتبرها تتسم بالهشاشة، وبالتالي عامل من عوامل التخلف، لذا فهو يعتبر أن الخروج منه أي من الإقتصاد الرأسمالي العالمي يعد خطوة نوعية للخروج من التخلف ومن ثم تحقيق التنمية (2).

وبالرغم من محاولات الماركسين المجددين (مدرسة التبعية) تقديم تفسيرات واضحة المعالم لمشكلات التخلف في دول العالم الثالث، إلا أنها لم تسلم هي الأخرى من إنتقادات

1- جندي عبد الناصر، انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الإتجاهات النظرية الكبرى للعلاقات الدولية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2004-2005، ص 170.

2- نفس المرجع، ص 169.

بعض الباحثين، وذلك نظرا لتقديمها تفسيراً أحادياً لكافة التطورات الاجتماعية في البلدان التابعة يدور حول موقعها في داخل النظام الإقتصادي العالمي، فمحاولتها ربط كل المتغيرات في البلدان المتخلفة بالتطور الرأسمالي للعالم المتقدم أدى إلى تعاضم الإهتمام بهذا الأخير وإهمال مشكلات التخلف، وكذا التعرف السليم على البناء الطبقي وعلاقات الإنتاج في البلدان المتخلفة وأثارهما على تطور مجتمعاتها، ومن منطلق هذا النقد حاول جيمس بترا س أن يقدم تحليلاً يزاوج بين التحليل الطبقي وأفكار التبعية لدراسة أوضاع البلاد المتخلفة(1).

ومن ناحية أخرى، يمكن القول أنه على الرغم من أهمية الدراسات التي قدمها الماركسيون فيما يتعلق بالتنمية السياسية، والتي كشفت أحد مسببات التخلف وسبل الخروج منه، إلا أنها هي الأخرى لم تخل من مضمون قيمي وأيديولوجي، كونها لاتعدو أن تكون سوى محاولة من الماركسين لثني شعوب تلك المجتمعات عن إعتناق الإيديولوجية الليبرالية الغربية في إطار ما يعرف بالحرب الباردة ودعوتهم في الوقت ذاته لتبني الأيديولوجية الماركسية كسبيل إلى التنمية الشاملة. وبالتالي فهي تفتقد هي الأخرى إلى العلمية التي تقتضي الموضوعية، ومن ثم لايمكن الإعتماد عليها كسبيل للتنمية السياسية.

### المرحلة الثالثة:

وهي مرحلة السبعينات وكانت التنمية السياسية تعني أساساً قدرة السلطة السياسية على وضع وتنفيذ السياسات العامة، فابتداءً من دراسة بايندر، وابترا أخذت دراسات التنمية السياسية تعتمد بالأساس على مدخل السياسات العامة القائم على نموذج الإختيار العقلاني

---

1-أسامة غزالي حرب، مرجع سابق، ص ص 62-63.

الرشيذ الذي من سماته التركيز على عملية التغيير التطورية التدريجية كشيء مرغوب فيه،  
يفي عملية التنمية كما أشار إلى ذلك ألموند، وبادل (1).

كما شهدت هذه المرحلة بداية إنفصال دراسات التنمية السياسية عن دراسة التحديث  
وإرتباطها بدراسات عملية التغيير السياسي، و ترتبها لهذا ظهرت محاولات لدراسة التغيير  
السياسي أبرزها محاولة ألموند وزملائه الذين عملوا على إدماج تأثير عوامل البيئة، والقيادة  
، والمهارة، وعمليات الإختيار في إطار صيغة كلية للتغيير، بالإضافة إلى محاولة جاري  
دبريو، ورونالد برونز التي تستهدف تطوير نماذج للتغير السياسي المعقد (2).

### المطلب الثالث: تعريف التنمية السياسية.

قبل التطرق إلى تعريف التنمية السياسية، نرى من الأهمية بمكان أن نشير لبعض  
الصعوبات، التي إعترضت سبيل الباحثين وحالت دون توصلهم إلى تعريف إجرائي ملائم  
لمفهوم التنمية السياسية في أبحاثهم، بل وإنعكست على ما قدموه في هذا المجال، ومن بين  
هذه الصعوبات نجد مايلي:

#### 1/الصعوبات:

ا/تداخل مفهوم التنمية السياسية مع مجموعة من المفاهيم الأخرى (كالتحديث، والتغيير  
والتطور....) وهذا ما جعل بعض الباحثين يعتبرونها كمرادفات للتنمية السياسية(3).

1-نداء صادق الشريفي، مرجع سابق، صص 88-89.

2-عبد الحليم الزيات، مرجع سابق، صص 51.

3-عباش عائشة، اشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي:مثال تونس، رسالة ماجستير، جامعة  
الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2007-2008، صص 12.

ب/إن معظم الإجهادات التي قدمها الباحثون في هذا المجال، قدمت تعاريف هي في واقع الأمر تعاريف مؤدلجة، كانت تنطوي على مجموعة من التوجهات القيمية والأيدولوجية لوضعها والذين أغلبهم من باحثي العالم الغربي، وبالتالي لوحظ أن ثمة إنحياز أيديولوجي وحتى حضاري لتجربة الغرب(1). وبالتالي هي تفتقر إلى الموضوعية التي هي الركن الأساسي للعلم، هذا فضلا عن عدم إلمامها بكافة الحقائق والظواهر الهامة المتعلقة بالواقع السياسي لدول العالم النامي، وهذا نتيجة قلة المعرفة الكافية بشؤونه. وهو الأمر الذي أدى في النهاية وفي غالب الأحيان إلى إستنتاجات لا تمت للواقع بصلة(2).

ج/ إن المحاولات الأولى لتعريف التنمية السياسية لم تقدم لنا تعريفا علميا للمفهوم، وذلك كونها كانت تصدر أساسا من قبل رجال الدولة أو صانعي السياسة لا من قبل علماء أو باحثين متخصصين، وهو ما جعلها أقرب إلى التحليلات السياسية منها إلى التعاريف العلمية، وهو الأمر الذي أثر وبصورة بالغة على مختلف المعارف المتعلقة بالمفهوم ووجهات النظر التي عولج من خلالها(3).

د/إتساع دائرة الإختلاف بين الباحثين حول المفهوم، ومن ثم صعوبة التوصل إلى تعريف موحد ملائم، وهذا نتيجة إتساع آفاق البحث في مجال التنمية السياسية وإهتمام العديد من العلوم به مثل (علم السياسة المقارن، علم الإجتماع) وإرتباطه من خلال هذه العلوم بالعديد

---

1- بومدين طاشمة، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب: قضايا وإشكاليات، مرجع سابق، ص28.

2- أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، ط1، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000)، ص105.

3- عبد الحليم الزيات، مرجع سابق، ص85.

من النظريات والتصورات الفكرية والتوجهات الأيديولوجية المتباينة، وخضوع دراسته للعديد من المناهج المختلفة والمداخل النظرية المتنوعة (1).

## 2/ تعريف التنمية السياسية:

يزخر تراث التنمية السياسية بالعديد من التصورات والإجتهادات التي قدمها الباحثون بغية إعطاء مفهوم محدد للتنمية السياسية أو على الأقل الإقتراب من معناه الحقيقي ودلالاته الموضوعية ، وفيما يلي عرض لمختلف تلك الإجتهادات :

تعد إسهامات لوسيان باي من أبرز الإسهامات التي قام بها العلماء لحصر التعاريف التي تناولت مفهوم التنمية السياسية، وكان هذا في منتصف الستينات، حيث قام هذا الأخير بدراسة مسحية لأدبيات التنمية السياسية عدد خلالها عشرة تعاريف متباينة (2).

### 1/ "التنمية السياسية كشرط مسبق لتحقيق التنمية الاقتصادية"

بحسب هذا التصور، فإن التنمية السياسية تعد مطلباً أولياً لتحقيق التنمية الاقتصادية، فالوضع الاجتماعي أو السياسي هما اللذان يلعبان دوراً حاسماً في سير أو إعاقة نمو الدخل الوطني (3). ذلك أن توافر نوع من الإستقرار السياسي والأمن والنظام الداخلي فضلاً عن تطبيق قواعد القانون في إطار الدولة القومية من شأنه أن يحرك عجلة الإقتصاد القومي، وينشطها ويحولها من إقتصاد راكد ثابت إلى إقتصاد دينامي متحرك، له من القدرة ما يمكنه

---

1- نفس المرجع ،ص 88 .

2- نور الدين زمام ،مرجع سابق ،ص.193.

3- نفس المرجع ،ص.194.

إشباع الحاجات الإقتصادية للجماهير، وحجة أنصار هذا الإتجاه تتمثل في أن التنمية الإقتصادية هدف وقرار سياسي أكثر منها مسألة تتعلق بالحياة الإقتصادية (1).

2/ "التنمية السياسية هي بناء الدولة القومية"

يرى أنصار هذا الإتجاه أن التنمية السياسية هي عملية بناء الدولة القومية، أي عملية يتم بمقتضاها تحويل المجتمع السياسي المتخلف إلى دولة قومية (2). هذا وينطلق أصحاب هذا الإتجاه من مقولة أساسية مفادها أنه في ظل تعقد وتنوع الحاجات الأساسية والمشكلات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية لم يعد بوسع المؤسسات التقليدية التعامل والإستجابة بشكل مقبول مع تلك الحاجات والمشاكل، وهو الأمر الذي إستدعى اللجوء إلى الدولة القومية باعتبارها المؤسسة الوحيدة التي يدين لها جميع الأفراد بالولاء، والأجدر بالقيام بكافة الأدوار لإشباع تلك الحاجات، وإيجاد الحلول الملائمة لها لما لها من مؤهلات القوة للقيام بذلك، وهذا هو جوهر التنمية السياسية (3).

فبحسب أنصار هذا الإتجاه أنه لا بد من توافر ثلاثة خصائص للدولة القومية والتي إذا ما توافرت تحققت التنمية السياسية والتي يمكن ذكرها كالآتي:

- وجود مفهوم محدد للمواطنة .

- وجود سلطة مركزية واسعة الإختصاصات.

---

1- عبد الحليم الزيات، مرجع سابق، ص ص 90-91.

2- أحمد وهبان، مرجع سابق، 129.

3- عبد الحليم الزيات، مرجع سابق، ص 118 .

— نمو القدرة التنظيمية للدولة وإتساع إختصاصاتها وإمتداد نفوذها (1).

### 3/ "التنمية السياسية هي بناء الديمقراطية"

أي أن التنمية السياسية تحدث كلما كان بوسع النظام السياسي بناء مؤسسات ديمقراطية وتدعيم الممارسات السياسية الديمقراطية، وهذا وينطلق أصحاب هذا الإتجاه من إفتراض مؤداه أن التنمية بما تتطلبه من قدرة على المشاركة لا يمكن أن تتحقق في ظل ظروف القهر التي يشهدها النظام التقليدي، ولذلك لابد من رفع أشكال القهر وإحلال نظم ديمقراطية محلها كخطوة أولية في سبيل تحقيق التطور الإقتصادي والسياسي (2).

### 4/ التنمية السياسية كسياسات تمتاز بها المجتمعات الصناعية"

يعتبر أصحاب هذا الإتجاه أن التنمية السياسية هي تقليد النظام السياسي القائم في المجتمعات الصناعية، وذلك بخلق نظام سياسي يمتاز بوجود حكومة مسؤولة تتجنب التصرفات السياسية الطائشة التي من شأنها التأثير على المصالح الحيوية للمجتمع، أو حتى لقطاع منه، وكذا فرض القيود على سلطات الدولة، هذا إلى جانب إرساء دعائم النظام السياسي على أساس مشاركة الجماهير، أي أن تقليد وإقتباس سمات المجتمعات الصناعية يعتبر كشرط ضروري لإحداث التنمية السياسية. (3).

---

1-عباش عائشة،مرجع سابق،ص14.

2- أحمد زايد، الدولة بين نظريات التحديث والتبعية،(القاهرة:نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع،د،ت)،ص38.

3-- نفس المرجع،ص36.



## 5/"التنمية السياسية هي التحديث السياسي"

ينطلق هذا التصور من إفتراض مبدئي فحواه أن التنمية السياسية هي المحصلة النهائية لعمليات التحديث السوسيو-اقتصادي بمعنى المظهر السياسي لتلك العمليات، وهي بذلك أي التنمية السياسية مرادفة للتحديث السياسي، ويرتكز هذا الأخير على أربعة أبعاد أساسية كما حددها صامويل هنتون وآخرون تتمثل فيما يلي:

— تمايز البنى والوظائف السياسية.

— ترشيد بناء السلطة.

— تدعيم القدرات النظامية والسياسية وإشاعة روح المساواة (1).

## 6/"التنمية السياسية هي التنمية القانونية والإدارية"

بحسب هذا التوجه فإن التنمية السياسية هي مرادف للتنمية الإدارية والقانونية بحيث أنها تتحقق في ظل التأسيس لأنظمة قانونية ترتكز إلى أنظمة إدارية رشيدة يستند عليها البناء المؤسسي للدولة (2).

## 7/"التنمية السياسية هي تحقيق المشاركة السياسية"

ينطلق أصحاب هذا الإتجاه من إفتراض مؤداه أن السياسة في المجتمعات التقليدية هي محتكرة من طرف عدد قليل من الناس ويخضع لها غالبية الجماهير خضوعا لاطوعيا، وفي

---

1-عباش عائشة،مرجع سابق،ص16.

2-نور الدين زمام،مرجع سابق،ص194.

هذه الحالة ، فإن المجتمع الحديث يقتضي إشراك أكبر عدد ممكن من الأفراد في عملية صنع القرار في المجتمع ، أي يقتضي خلق مواطن فعال ومشارك ، وهذا من خلال عملية التعبئة السياسية التي من شأنها أن تدفع بالأفراد إلى المشاركة في العملية السياسية، وخلق التنظيمات السياسية الملائمة لهذه المشاركة، وهذا هو الهدف الرئيسي للتنمية السياسية(1).

### 8/ التنمية السياسية هي تطوير الثقافة السياسية للمجتمع"

يرى أنصار هذا الإتجاه أن النظم السياسية الحديثة هي بحاجة إلى ثقافة سياسية متطورة تحدد الهوية السياسية للمجتمع وتحقق التكامل الإجتماعي والسياسي بداخله، ودليلهم في ذلك أن الثقافة السياسية تمثل مجموعة الإتجاهات والمعتقدات والمشاعر التي تعطي نظاما ومعنى للعملية السياسية وتقدم القواعد المستقرة التي تحكم السلوك داخل النظام السياسي، وتحدد الوضع الذي يحدث هذا السلوك في إطاره (2).

وعليه فإنه كلما تبلورت ثقافة سياسية ملائمة ومقبولة للمجتمع كلما أصبح النظام السياسي متميزا عن غيره من النظم الإجتماعية المكونة للبناء الكلي للمجتمع وتزايد شعور الأفراد بولائهم لأمة معينة، ويتوقف هذا على تطوير مجموعة من القيم السياسية والمعايير والرموز التي تشكل البناء المعرفي والقيمي الذي يعمل النظام السياسي في إطاره، والتي تحدد أنماط السلوك والعلاقات داخل المجتمع، وهذا هو الهدف الرئيسي للتنمية السياسية ( 3).

1- أحمد زايد، مرجع سابق، ص ص37-38.

2- بومدين طاشمة، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب: قضايا وإشكاليات، مرجع سابق، ص39.

3 بومدين طاشمة، استراتيجيات التنمية السياسية: دراسة تحليلية لمتغير البيروقراطية في الجزائر، مرجع سابق، ص24.

9/"التنمية السياسية هي دعم قدرات النظام من أجل إحداث التغيير المنتظم والإستقرار"

ويقوم هذا التعريف على مفهوم الإستقرار السياسي القائم على القدرة على التغيير المنتظم الذي يعمل على تطوير وتدعيم قدرات النظام السياسي والإرتفاع بقدرته ليتمكن من إستيعاب أنماط المتطلبات السياسية والتنظيمية المتغيرة ، وكذا الإرتفاع بمهارته ليتمكن من التعامل مع أنماط المشكلات الجديدة والمتغيرة التي قد تصدر عنه أو يمتصها من المصادر الخارجية، وبذلك يتسنى له التحكم في عمليات التغيير السياسي والإجتماعي في إطار من النظام والاستقرار (1).

10/ "التنمية السياسية هي التعبئة والقوة"

وبحسب أصحاب هذا الإتجاه فإن التنمية السياسية هدفها الرئيسي خلق نظام سياسي وفعال له من القوة مايمكنه من تعبئة الموارد لتحقيق التنمية ،وفي هذه الحالة فإن الحكم على النظام السياسي يكون من خلال مدى تمتعه بالقوة في عملية تحديد الأهداف الجمعية وتعبئة الموارد لتحقيق هذه الأهداف لا من خلال ديمقراطيته أو إستقراره (2).

وفي إطار الجهود المسحية أيضا لتحديد مفهوم التنمية السياسية قدم ربرت باكنهام تصنيفا يتضمن خمسة إقترابات لدراسة التنمية السياسية حتى عام 1963 وهي:

-الإقتراب القانوني الرسمي:بمعنى أن التنمية السياسية ضمن الدستور الرسمي الذي يوصف ملامح الحماية المتساوية في ظل القانون والانتخابات وفصل السلطات.

1- بومدين طاشمة،مسألة التنمية السياسية والتجربة الديمقراطية في الجزائر،مرجع سابق ،ص19.

2- أحمد زايد،مرجع سابق ،ص38.

-الإقتراب الإقتصادي: ويعني أن التنمية السياسية مساوية للتنمية الإقتصادية.

-الإقتراب الإداري: وينظر للتنمية السياسية على أنها القدرة الإدارية على حفظ القانون وأداء

وظائف المخرجات الحكومية بطريقة رشيدة ومحايدة.

-إقتراب النظام الإجتماعي: ويقوم على أساس أن فكرة التنمية السياسية تسهل المشاركة

الشعبية في العمليات السياسية وتخطي الإنشقاقات الإقليمية واللغوية والطائفية والقبلية.

-إقتراب الثقافة السياسية:بمعنى أن التنمية السياسية تتمثل في مجموعة من الخصائص

الإتجاهية والشخصية التي تمكن الأفراد من قبول الإمتيازات وتحمل المسؤوليات النابعة من

العملية السياسية الديمقراطية (1).

أما لجنة الدراسات السياسية المقارنة التابعة لمجلس العلوم الإجتماعية الإمبريكية فقد

حددت التنمية السياسية بثلاث أبعاد:

أ/خلق روح المساواة التي تؤدي إلى مزيد من المشاركة السياسية في صنع القرار السياسي

والمزيد من الديمقراطية.

ب/الإقتدار السياسي،الذي يعني خلق نظام سياسي قادر على إتخاذ قرارات فعالة وقادر على

التأثير الفعال في الإقتصاد والمجتمع.

---

1-مسعود الربضي،محمد الزغبي،سياسات التكييف الهيكلي وأثرها على التنمية السياسية في الدول العربية:دراسة حالة مصر-اليمن-الجزائر-المغرب في الفترة(1989-2003)،مجلة إتحاد الجامعات العربية للآداب،العددالثاني،2008،ص ص 463-464.

ج/تباين وتخصص النظم السياسية، وهذا يعني أن يكون للمؤسسات السياسية وظائف واضحة ومحددة وأن تكون الأدوار السياسية متخصصة(1).

بينما إتجه ألفرد ديامنت إلى صياغة تعريفا عاما للتنمية السياسية بوصفها "تشير إلى العملية التي يستطيع النظام السياسي أن يكتسب من خلالها مزيدا من القدرة، لكي يحقق باستمرار وبنجاح النماذج الجديدة من الأهداف والمطالب وأن يطور نماذج جديدة للتنظيم"(2). كما هناك من الباحثين والعلماء من حاول تعريف مفهوم التنمية السياسية من خلال تقديم مجموعة من المؤشرات، إذا ما توافرت في مجتمع ما فإنه يعد بذلك مجتمعا ناميا سياسيا، ومن أمثلة هؤلاء العلماء نجد صامويل هنتون حيث قدم هذا الأخير مؤشرات للحدثة السياسية، وبالتالي غايات التنمية السياسية تتلخص في:

- ترشيد السلطة: بمعنى تحقيق سيادة القانون على جميع الطبقات والفئات الإجتماعية بغض النظر عن الإختلافات العرقية أو المذهبية أو الطائفية وبهذا تصطبغ السلطة بطابع علماني وتتفصل السلطة عن شخصية الحاكم وأن لايمارس الحكم بشكل فردي وإنما يتم من خلال مؤسسات دستورية.

- تمايز المؤسسات والوظائف السياسية: بمعنى عدم إحتكار السلطة والفصل بين السلطات وتعدد الأحزاب وجماعات المصالح والضغط وهذا يعني تعدد المؤسسات الدستورية والقانونية التي

---

1- نفس المرجع، ص 465.

2- مولود زايد الطيب، علم الإجتماع السياسي، ط2، (ليبيا: مشورات جامعة السابع من أبريل، 2007)، ص93.

يتم من خلالها إتخاذ وتقييم القرارات السياسية.

المشاركة السياسية: ويقصد بها أن تكون القرارات العليا تعبيراً عن الإجماع الشعبي وإستحالة إجتماع الجماهير لتدبير أمورهم بالشكل الديمقراطي وفق النموذج الديمقراطي اليوناني فقد تطلب ذلك ظهور التمثيل النيابي ونظام الإنتخاب (1).

أما نبيل السمالوطي فقد قدم هو الآخر مؤشرات للدلالة على مفهوم التنمية السياسية مثل:  
-تحقيق المساواة : أي المساواة بين جميع المواطنين وهذا على إختلاف أصولهم وإنتمائتهم.  
-مشاركة الجماهير في صنع القرارات ديمقراطياً: وهذا بتوافر نظم برلمانية وكذا المؤسسات الدستورية والقانونية .

-عدم تجميع السلطات في يد شخص أو مجموعة والفصل بينها.  
-حق الجماهير في الإعتراض والنقد والمتابعة والمراقبة لأجهزة السلطة :وهذا يكون من خلال المؤسسات الشرعية .

- قيام السلطة على أسس رشيدة: حيث يتاح للجميع إمكانية تقلد مواقع قيادية وهذا إستناداً إلى معايير موضوعية ووفقاً لقواعد وأسس قانونية وفي إطار حدود يحددها الدستور.  
-نمو قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتها الحقيقية والتعامل معها بصورة رشيدة وتحقيق وحدة المجتمع وتكامله السياسي:وهذا يكون بواسطة نظم شبه سياسية أكثر كفاءة،فضلاً عن

---

1-مسعود الربضي،محمد الزغبي،مرجع سابق ،ص463.

وجود حد، أدنى من الإتفاق حول القيم السياسية مع وجود ولاء سياسي للسلطة المركزية(1).

أما عبد الحليم الزيات فقد عرف التنمية السياسية على أنها " عملية سوسيو- تاريخية متعددة الأبعاد والزوايا ،غايتها تطوير أو إستحداث نظام سياسي عصري، يستمد أصوله الفكرية ومرجعياته العقائدية من نسق أيديولوجي تقدمي ملائم ،تنسق مقولاته مع مقتضيات البنية الإجتماعية والمحددات الثقافية للمجتمع ،وتشكل في الوقت نفسه منطلقا رئيسيا لفعاليات التعبئة الإجتماعية ... " (2).

أما بالنسبة لأحمد وهبان فقد عرف التنمية السياسية على أنها "عملية سياسية لها غايات متعددة ،ترمي إلى تأكيد وترسيخ فكرة المواطنة وتحقيق التكامل والإستقرار في المجتمع وزيادة مشاركة الجماهير في الحياة السياسية ،وتدعيم قدرة الحكومة المركزية على أعمال قوانينها وسياساتها على سائر إقليم الدولة ورفع كفاءة هذه الحكومة فيما يتصل بتوزيع القيم والموارد الإقتصادية المتاحة،فضلا عن إضفاء الشرعية على السلطة" (3).

---

1- خالد سليمان فايز محمود، أثر حركة المقاومة الإسلامية حماس على التنمية السياسية في فلسطين:(الضفة الغربية،قطاع غزة 1987-2004)،رسالة ماجستير ،جامعة النجاح الوطنية،نابلس(فلسطين)،2004،ص30.

2-عباش عائشة،مرجع سابق ،ص18.

3- أحمد وهبان،مرجع سابق ،ص ص 143-144.

## المطلب الرابع: المداخل النظرية لدراسة التنمية السياسية.

يعد المدخل المنهجي أسلوباً للمعالجة والفهم، يكسب الدراسة طابعها الخاص ويحدد في الوقت ذاته محاور البحث وقضاياها الأساسية، وبالتالي يمكن إعتبره بمثابة ميل أو اتجاه الباحث إلى إختيار إطار مفاهيمي معين، كما يستهدف الوصول إلى صياغة نظرية معينة من خلال التركيز على دراسة مجموعة محددة من الفرضيات، كما أنه يقوم بتحديد نوعية المفاهيم والطرق التي يستعملها الباحث في دراسته (1).

وبالرغم من تعدد المداخل المنهجية في دراسة التنمية السياسية، إلا أننا سنركز في دراستنا هذه على الأهم منها فقط وهي: المدخل القانوني، المدخل الجدلي المادي، والمدخل البنائي الوظيفي، مع تقديم إنتقادات وتبيان أوجه القصور الذي يكتنف كلا منها.

**أولاً: المدخل القانوني:**

يعد المدخل القانوني من المداخل التقليدية في دراسة التنمية السياسية، والذي يركز أساساً في دراسته للأحداث والمواقف والعلاقات والأبنية على الجوانب القانونية، أي على مدى تطابق الفعل مع القاعدة القانونية، وبالتالي يمكن القول أن الدراسة القانونية تركز على شرعية الفعل أو عدم شرعيته (2).

وفي معرض تحليله للتنمية السياسية ينطلق هذا المدخل من إفتراض مؤداه، أن النظام السياسي النامي هو عبارة عن نسق من القواعد والقيم القانونية العامة والمجردة تتولى

1- بومدين طاشمة، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب: قضايا وإشكاليات، مرجع سابق، ص 49.

2- محمد شلبي، مرجع سابق، ص 117.



حمايتها وتنفيذها مجموعة من المؤسسات والهيئات الرسمية التي تتمتع بسلطة الإكراه والقهر، وعلى هذا الأساس فجوهر التنمية السياسية بحسب أنصار هذا الإتجاه يتمثل في قيام دولة القانون، وهذا يقتضي توفر دستور الذي يقيم السلطة في الدولة، ويؤسس وجودها، ويحدد قواعد ممارستها ووسائل وشروط إستخدامها، وبالتالي تصبح السلطة مقيدة وغير مطلقة، كما يقتضي قيام دولة القانون ضمان حقوق الأفراد وحمايتها من تجاوزات السلطة العامة هذا من جهة ومن جهة أخرى من إعتدائاتهم على حقوق بعضهم البعض، وهو الأمر الذي من شأنه أن يقيم العدالة والمساواة بين الجميع، ومن ثم جاز لنا الحكم على النظام السياسي بأنه نظام سياسي نامي وعصري(1).

وعلى الرغم من أهمية المدخل القانوني وما يمكن أن يقدمه للباحث من فوائد إلا أنه يظل يشوبه العديد من النقائص، فهذا المدخل قاصر على الإحاطة بالظاهرة من جميع جوانبها، كما أنه يركز على الأطر المعيارية الشكلية ويهمل العمليات والأنشطة غير الرسمية على الرغم من أنها قد تكون أكثر تأثير، وكذا إهماله للإعتبارات غير القانونية كالأوضاع الإجتماعية والإقتصادية والسياق التاريخي والثقافي للظاهرة، هذا فضلا عن تضيقه لحيز الدراسة حينما يحصر موضوعها في الدولة وأجهزتها الرسمية (2). وهذا كله من شأنه أن ينأى عن التحليل الواقعي والدقيق للظاهرة.

---

1- بومدين طاشمة، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب: قضايا وإشكاليات، مرجع سابق، ص ص 52-53.

2- محمد شلبي، مرجع سابق، ص 118 .

## ثانيا: المدخل الماركسي.(الجدلي المادي).

ينظر أنصار المدخل الماركسي إلى النظام السياسي بإعتباره بناء يعكس الأوضاع الاقتصادية والعلاقات الإجتماعية السائدة في المجتمع، ويعتبرون أن النظام السياسي يعد نظاما ناميا حينما يعكس هذا النظام مصالح الطبقة العاملة ويؤكد سيطرتها على وسائل الإنتاج ويحول دون حدوث الإستغلال الطبقي، كما يرون أن الطبقة العاملة هي الأجدر على حيازة القوة في المجتمع، وحمل الرسالة التاريخية لإقامة المجتمع الشيوعي المأمول، وذلك إتساقا مع ما يقتضيه التحليل المادي للتاريخ وما ينطوي عليه التحليل من التأكيد على دور العوامل الاقتصادية في تشكيل البناء الطبقي للمجتمع، وما يترتب عليه من بلورة للمصالح الإجتماعية والاقتصادية للطبقات المختلفة، وما ينجم عن ذلك من نمو للوعي الطبقي وإحتدام الصراع بين الطبقات وإنتصار الطبقة العمالية وتطوير البناء الكلي للمجتمع(1). وعلى هذا الأساس تتحقق دولة ديمقراطية، وهي ديمقراطية الأغلبية الساحقة من الجماهير التي سوف تتحول إلى ديمقراطية إشتراكية.

لكن ما يؤخذ على هذا المدخل هو تركيزه على الصراع بين الطبقات القائم على أساس إقتصادي، في حين أغفل باقي الأنواع الأخرى من الصراع (2). كما أن قوله بإنتقال السلطة إلى الطبقة العاملة وسيطرة هذه الأخيرة على وسائل الإنتاج سيحقق التنمية السياسية

---

1 -بومدين طاشمة،مسألة التنمية السياسية والتجربة الديمقراطية في الجزائر،مرجع سابق،ص 24.

2-عباش عائشة،مرجع سابق ص ص22-23

في المجتمع لايعني بالضرورة كذلك، بل إن كل مايعنيه هو حدوث إنتقال السلطة و السيطرة الإقتصادية من طبقة لأخرى دون إفساح المجال أمام بقية الطبقات لأن تمارس حقها في المشاركة في السلطة، أو في السيطرة على وسائل الإنتاج، كما أن إرتباط النظام السياسي بطبقة معينة ودفاعه عن مصالحها دون غيرها لايتفق مع المعايير الحديثة وما تقوم عليه من إعتبار عنصر الإنجاز هو المعيار الحقيقي لقياس مدى تنمية أو تخلف النظام السياسي(1).

ثالثا/المدخل البنائي الوظيفي: ينطلق أصحاب هذا الإتجاه في تحليلاتهم من إفتراض يتمثل في إعتبار المجتمع نسقا إجتماعيا مترابطا ترابطا داخليا ينجز كل جزء من أجزائه أو مكون من مكوناته وظيفة محددة ، بحيث أن كل خلل أو تغير في وظيفة إحدى مكوناته ينجر عنه تغير في باقي أجزاء النسق(2).وهو ما يشيرنا إلى ذلك التأثير المتبادل بينها، كما يعدل كل منها الآخر على نحو يؤكد تكاملها في إطار النسق الذي يشملها ويساعد في الوقت ذاته على تثبيت النسق ويوسع نطاقه، كذلك التكيف مع الظروف المتغيرة وتحقيق درجة عالية من التوازن والتكامل، وبالتالي الحفاظ على بقائه وإستمرار مكوناته في أداء وظائفها وأدوارها(3).

---

1- بومدين طاشمة، استراتيجية التنمية السياسية:دراسة تحليلية لمتغير البيروقراطية في الجزائر،مرجع سابق ،ص34.

2- نبيل حميدشة، البنائية الوظيفية ودراسة الواقع والمكانة،

[http://193.194.68.22/sitefssh/index.php?view=article&catid=58:publications&id=161:revue-5&tmpl=component&print=1&page=&option=com\\_content&Itemid=220](http://193.194.68.22/sitefssh/index.php?view=article&catid=58:publications&id=161:revue-5&tmpl=component&print=1&page=&option=com_content&Itemid=220): تم تصفح الموقع في: 2011/03/20.

3-بومدين طاشمة،مسألة التنمية السياسية والتجربة الديمقراطية في الجزائر،مرجع سابق ،ص 25.

هذا وقد أستعار علماء السياسة الوظيفيون مفاهيم البنائية الوظيفية من الدراسات الاجتماعية، وعلى وجه الخصوص من أفكار بارسونز. غير أنهم لم يكتفوا بتلك المفاهيم في تحليلاتهم مما جعلهم يقدمون وي طرحون العديد من الأبعاد والمفاهيم الجديدة، وتجلي ذلك من خلال التركيز على الأبنية والوظائف بدلا من التركيز على الدساتير والمؤسسات الحكومية، وعلى مفهوم النظام بدلا من التركيز على مفهوم الدولة وعلى الوظيفة بدلا من السلطة والقوة والأدوار بدلا من المناصب والأبنية بدلا من المؤسسات(1). هذا وينطلق البنائيون الوظيفيون في تحليلاتهم لقضية التنمية السياسية من إفتراض مؤداه أن النظام السياسي النامي هو ذلك النظام الذي يتسم بنفس الخصائص السياسية المميزة للمجتمع الصناعي الحديث، والمتمثلة في توفر المقومات البنائية والمتطلبات الوظيفية التي تمنح النظام السياسي القدرة على التفاعل والتكيف مع معطيات وتحديات البيئة الداخلية والخارجية، هذا من جهة ومن جهة أخرى تضمن بقاءه وإستمراره في أدائه لوظائفه، وهذا يقتضي بالضرورة توفر أنماط معينة من العمليات والمؤسسات والقيم السياسية المتطورة، فضلا عن تنامي قدرة وكفاءة وفعالية الأداء الوظيفي للنظام السياسي ذاته(2).

---

1- محمد شلبي، مرجع سابق، ص 174.

2- بومدين طاشمة، مسألة التنمية السياسية والتجربة الديمقراطية في الجزائر، مرجع سابق، ص 26.

لذا فهم يعتبرون (البنائيون الوظيفيون) أنه عند دراسة التنمية السياسية ينبغي التركيز

على ثلاثة وظائف يؤديها النظام السياسي والتي يمكن ذكرها كالآتي :

1/ قدرات النظام السياسي: وتشمل:

ا/ القدرة الإستخراجية: Extractive capability وتشير إلى مدى كفاءة النظام السياسي في

إستخراج وتعبئة وتحريك الموارد المادية والبشرية المحيطة به والمتاحة له في كل من البيئة

المحلية والدولية ، وهذا يتوقف أساسا على حجم الموارد البشرية والمادية والمعنوية (التأييد)

التي يتمتع النظام السياسي بها.

ب/ القدرة التنظيمية: Regulative capability ويقصد بها مدى قدرة النظام السياسي على

ضبط وتنظيم سلوك الأفراد والجماعات داخل المجتمع، وكذا مدى قدرته على التغلغل في

بيئة الدولة وفرض نفوذه فيها ،وبهذا فهي تعني نشاط وعمل النظام السياسي على المستويين

الداخلي والخارجي على حد سواء.

ج/ القدرة التوزيعية: Distributive capability وتشير إلى مدى قدرة النظام السياسي في

توزيع القيم والموارد والمنافع... الخ بين الأفراد والجماعات ،ويمكن قياس هذه القدرة على

أساس أهمية الأشياء الموزعة وعلى قدرة النظام في الرد على الطلبات الوافدة.

د/القدرة الرمزية: Symbolic capability وتتمثل هذه القدرة فيما تبديه النخبة الحاكمة من

تأكيد على القيم لبعث الحماس لدى الجماهير وإستمرار ولائها للنظام.

ه/القدرة الإستجابية: Responsive capability ويقصد بها مدى قدرة النظام السياسي على الرد على الطلبات الواردة من البئتين الداخلية والخارجية (1).

و/القدرة الداخلية والدولية: International capabilit وتتضمن القدرة الدولية (القدرات السابقة المذكورة ولكن على المستوى الدولي).

2/وظائف التحويل: و(تتكون هذه الوظائف كما يقول "ألموند" و"باول" من ستة عمليات رئيسية هي: التعبير عن المصالح، وتجميع المصالح، وصنع القواعد، وتطبيق القواعد، والفصلي المنازعات وفقا للقواعد، ثم الإتصال السياسي، وهذه الوظائف جميعا ترتبط بقدرات النظام ولا تنفك عنها، كما أن بعضها يرتبط بمدخلات النظام والبعض الآخر يرتبط بمخرجاته .

3/وظائف التكيف والحفاظ على النظام: لكي يحافظ النظام على بقاءه وإستمراره لابد له من التكيف مع التغيرات الواردة من بيئته أو من البيئة المحيطة به، وهو في ذلك شأنه شأن مختلف النظم الإجتماعية الأخرى ووسيلته في ذلك هي عملية التنشئة السياسية والتجنيد السياسي(2). بالرغم من ما يتسم به هذا المدخل من إهتمام من قبل العديد من الدارسين وما ينطوي عليه من قدرات وإمكانات تحليلية فائقة، إلا أنه مايعاب عليه أنه مدخل محافظ همه المحافظة

---

1-عباش عائشة،مرجع سابق،ص ص 23-24.

على الوضع القائم، ويقوم بتشبيه النظام السياسي والإجتماعي بالنموذجين البيولوجي والآلي، فضلاً على أنه مدخل منحاز جاء لخدمة البراغماتية الأمريكية، لذلك جاءت الكثير من الدراسات السياسية المقارنة في خدمة المصالح الإمبريكية وإعتبارها أن النموذج الأمريكي هو النموذج الأمثل لعملية التنمية في مجتمعات العالم الثالث (1).

## الفصل الثاني:

علاقة المجتمع المدني بالسلطة في

دول المغرب العربي



## الفصل الثاني: علاقة المجتمع المدني بالسلطة في دول المغرب العربي .

يذهب العديد من الباحثين إلى أنه من الصعب جدا معالجة أية قضية مرتبطة بالمجتمع

المدني بمعزل عن الدولة على اعتبار أن الدولة والمجتمع المدني يدوران في فلك واحد، فكما يقول الدكتور برهان غليون "إن الدولة والمجتمع المدني ليس أمرين مستقلين أحدهما عن الآخر ولكنهما مترابطان" (1). بل هما كما يذهب البعض مكونان متكاملان وأن ما يميز بينهما سوى توزيع الأدوار وليس الانفصال الكامل (2).

إذ يفترض في ظل هذا الترابط أن تتأسس علاقة متوازنة بين الطرفين تحقق شروطا محددة تتقاطع فيها علاقة التناغم والتمايز في المجالات والحقول، حيث تمتلك الدولة حيزها ومؤسساتها وأجهزتها ويملك المجتمع المدني فضاءه العام وتنظيماته وهيئاته المستقلة عن الدولة (3). وحيثما تتأسس هذه العلاقة الصحية بين الطرفين سيتم النهوض بالتنمية والديمقراطية، هذا ما ينبغي أن يكون فماذا عن ماهو كائن في الواقع المغربي؟ أوبعبارة أخرى كيف هي طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والسلطة في دول المغرب العربي؟ للإجابة على هذا السؤال المحوري نرى من الأهمية بمكان التعرف على واقع مؤسسات المجتمع المدني المغربي، لكي يتسنى لنا إدراك أكثر بطبيعة العلاقة بين المجتمع المدني

---

1- مؤيد جبير محمود، سعود احمد ربحان، المجتمع المدني في الوطن العربي: الواقع والتحديات، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية: العدد الرابع، د، ص 285.

2- محمد زين الدين، الأحزاب والنقابات وهيئات المجتمع المدني علاقة تقاطع ام تكامل، الحوار المتمدن، العدد 1905، التاريخ 2007/05/04 . [www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=95709](http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=95709)، تم تصفح الموقع في: 2011/07/04.

3- عمر كوش، "الترابط بين المجتمع المدني والدولة"، [www.omandaily.om/mode](http://www.omandaily.om/mode)، تم تصفح الموقع في: 2011/12/12.

والسلطة، ثم بعد ذلك نأتي إلى تبيان طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والسلطة في دول المغرب العربي، وهذا من خلال تتبع أبرز محطات التفاعل بين المجتمع المدني والسلطة، مع التركيز على ممارسات النظام تجاه مختلف فعاليات المجتمع المدني.

## المبحث الأول: واقع مؤسسات المجتمع المدني في دول المغرب العربي.

سنحاول خلال هذا المبحث الوقوف على واقع مؤسسات المجتمع المدني في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب)، وهذا بالإعتماد على المقاربة القانونية أحيانا والتاريخية أحيانا أخرى، وبالرغم من إقرارنا بأهمية مختلف فعاليات المجتمع المدني إلا أننا سوف نركز على الجمعيات، والنقابات، والأحزاب فحسب على إعتبار أنها الأكثر تأثيرا في الأوضاع السياسية، وبالنسبة للأحزاب فقد ذهب بعض المنظرين إلى إستبعادها من قائمة منظمات المجتمع المدني في حين رأى البعض الآخر أنه لا يمكن إقصاؤها من هذا الإطار في العالم الثالث والدول غير ديمقراطية، لأن هناك فرق كبير بين المجتمع المدني كمفهوم بعد تأسيس الديمقراطية كنظام حكم والمجتمع المدني كمفهوم في مرحلة ما قبل تأسيس الديمقراطية، وفي حالة السعي نحو الديمقراطية فإن الأحزاب هي الطليعة الأكثر أهمية في عملية الديمقراطية، وحيث أن دول المغرب العربي جزء من منظومة العالم الثالث التي تسعى بخطى متقلبة نحو الديمقراطية فإن الأحزاب تصبح جزءا أصيلا من المجتمع المدني المغربي(1).

---

1- بهاء الدين مكاوي، منظمات المجتمع المدني في السودان: خلفية تاريخية، ورقة عمل قدمت الى: ورشة دور منظمات المجتمع المدني في البناء الديمقراطي، (د، م: مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، دت)، ص4.

## المطلب الأول: المجتمع المدني في الجزائر.

### أولاً: الأحزاب :

للعمل الحزبي في الجزائر تقاليد قديمة تعود إلى الفترة الإستعمارية، حيث عرفت الجزائر إبان تلك الفترة تجربة تعددية حزبية في إطار ما يعرف بالحركة الوطنية، ذلك التنظيم السياسي الذي ضم في صفوفه تيارات مختلفة وطنية، ثورية إصلاحية إسلامية، إندماجي، ليبرالي، شيوعي طالبت بالحقوق المدنية والسياسية في ظل الإدارة الإستعمارية (1) وساهمت بشكل كبير في المحافظة على القضية الوطنية بمختلف أبعادها الحضارية والإجتماعية والثقافية والسياسية (2). وقد إستمر نشاط هذه الحركة إلى غاية 1954 حيث تكاثفت جهودها وتوحدت في إطار جبهة واحدة بموجب بيان أول نوفمبر لتتجه بالإستقلال في 05/جويلية 1962 (3).

إلا أن الفترة التي عقيبت هذا التاريخ لم تشر لملامح تعددية سياسية شرعية في البلاد، حيث أكدت النصوص التشريعية ودساتير الجزائر المستقلة بشكل جاد وصريح على الأحادية الحزبية، وحظر الجمعيات ذات الطابع السياسي وتحولت بذلك الجبهة إلى حزب

---

1- عبد النور ناجي، البعد السياسي في تراث الحركة الوطنية، مجلة التراث العربي: السنة 27، العدد 107 تموز 2007، ص 23.

2- عبد الرزاق مقري، التحول الديمقراطي في الجزائر: رؤية ميدانية، د، م، د، ن، د، ت، ص 11.

3- عبد الرحمان برفوق، صونيا العيدي، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر: (كراسات الملتقى الوطني الأول حول التحول الديمقراطي في الجزائر، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، شركة دار الهدى للطباعة للنشر والتوزيع، 10-11 ديسمبر 2005)، ص 98.

التحرير الوطني الذي أعتبر الحزب الواحد والوحيد ذو الشرعية القانونية والسياسية في البلاد (1).

لكن وبالرغم من كل هذا، فإن الواقع المعاش لم يمنع من ظهور أحزاب سياسية مارست عملها سرا في فترة الأحادية الحزبية، كحزب جبهة القوى الاشتراكية الذي أنشأه آيت أحمد في سبتمبر 1963، وحزب الطليعة الاشتراكية الذي تأسس في 1966، كذلك فقد نشطت عدة حركات إسلامية في بداية الثمانينات كحركة الموحدين التي تأسست في 1963 وعرفت فيما بعد بحركة حماس أو (حمس)، وجماعة الدعوة والتبليغ التي تأسست في 1966 وعرفت منذ عام 1974 بجماعة الإخوان المحليين والتي تعرف حاليا بحركة النهضة. (2)

ونتيجة لبروز مجموعة من المتغيرات الداخلية والخارجية تم إنتقال الجزائر من نظام الأحادية الحزبية إلى نظام التعددية الحزبية، وهذا بموجب دستور 23 فبراير 1989 الذي أقر التعددية السياسية والحزبية، وهو ما تجلى في المادة 40 منه والتي نصت على ما يلي: "حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية، والوحدة الوطنية، والسلامة الترابية، وإستقلال البلاد، وسيادة الشعب" (3). ثم جاء قانون 89-11 الصادر في 5 جويلية 1989 ليؤكد على مبدأ التعدد

---

1- نفس المرجع، ص 99.

2- أحمد منيسي، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية مؤسسة الأهرام، 2004)، ص 157.

3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور الجزائر لسنة 1989.

الحزبي، وينظم عمل الجمعيات ذات الطابع السياسي(1). وإستنادا لهذا ظهر على الساحة السياسية ما يقارب 40 حزبا سياسيا وصلت فيما بعد إلى 60 حزبا، هذا وتنتمي الأحزاب السياسية المتواجدة على الساحة السياسية في الجزائر حاليا إلى ثلاثة تيارات مختلفة هي: التيار الوطني ويضم(حزب جبهة التحرير، والتجمع الديمقراطي الوطني)، والتيار الإسلامي ويضم(حركة مجتمع السلم حماس سابقا، وحركة النهضة، والجبهة الإسلامية للإنقاذ التي حلت في 1992)، والتيار العلماني ويضم(حزب العمال، وجبهة القوى الاشتراكية، والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، والحركة الديمقراطية الإجتماعية-الحزب الشيوعي سابقا-). (2)

ونظرا للأزمة السياسية والأمنية التي عرفتها الجزائر أدخلت بعض التعديلات على الممارسة السياسية، وهذا بعد صدور دستور 1996، والذي تدعم بالقانون العضوي للأحزاب السياسية في 6 مارس 1997 بموجب الأمر 97-09 والذي وضع شروطا للإعتراف بالأحزاب السياسية، من بينها خضوع مسار تشكيل الحزب إلى فترة تجريبية في حدود سنة واحدة على الأكثر من أجل تمكين أصحاب المبادرة من توفير الشروط الضرورية لعقد مؤتمر تأسيسي تتم فيه صياغة القانون الأساسي للحزب وتحديد أهدافه، ولا يمكن للأعضاء المؤسسين الذين رفع عددهم إلى 25 عضوا القيام بأنشطة سياسية بإستثناء تلك المتعلقة

---

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 89-11، المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي، الجريدة الرسمية، رقم 27 بتاريخ 5. جويلية. 1989.

2- أحمد منيسي، مرجع سابق، ص 156.

بتحضير عقد المؤتمر التأسيسي، أما فيما يتعلق بالنصاب القانوني لتأسيس الحزب فقد تم اشتراط الحصول على 100 منخرط وأن لا يقل عدد المؤتمرين عن 16 في كل ولاية بشكل يستلزم تمثيل الأغلبية المطلقة لـ 25 ولاية (1).

وبالإضافة إلى تلك الشروط، فقد منع هذا القانون الأحزاب السياسية من حمل أية إشارة في تسميتها إلى ما يسمى في الجزائر بمقومات الشخصية أو الثوابت (إسلام، عروبة، أمازيغية)، وفي هذا الإطار، فقد جرى حل مجموعة من الأحزاب التي لم تمتثل لهذا القانون، بينما اضطرت أخرى وبخاصة الإسلامية إلى تغيير تسميتها بحذف الإشارة إلى الإسلام، وقد بلغ مجموعة الأحزاب المحلة 30 حزبا لكن البعض منها عاد إلى الساحة السياسية وإنما تحت تسميات جديدة (2).

وعلى العموم، فإنه بقراءة متفحصة لهذا القانون، يتضح أنه شكل تراجعاً بالنسبة لحرية تكوين الأحزاب السياسية، كما أنه إشتمل على خطورة فيما يتعلق بالمستقبل السياسي للأحزاب، فقد وضع هذا القانون المصير السياسي للأحزاب بيد النظام السياسي.

---

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، امر رقم 97-09 المؤرخ في 27 شوال عام 1417 الموافق لـ 06 مارس 1997، المتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية، الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 06/03/1997 المادة 18 ص32.

2- العياشي عنصر، التعددية السياسية في الجزائر: الواقع والآفاق، ورقة مقدمة للندوة التي نظمتها جامعة آل البيت والمعهد الدبلوماسي الأردني، حول الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية بتاريخ، 18/19/1999، ص18.

## ثانيا: النقابة.

إن العمل النقابي في الجزائر ليس وليد فترة التسعينات أو مرحلة ما بعد الإستقلال، وإنما يعود إلى الفترة الإستعمارية(1). بحيث خاضت الطبقة الشغيلة في الجزائر تجربتها النضالية في إطار النقابات التابعة للأحزاب اليسارية الفرنسية، ومع صعود المقاومة التحررية أسس العمال الجزائريين منظمة نقابية مستقلة عن النقابات الفرنسية سنة 1956 (2). عرفت بالإتحاد العام للعمال الجزائريين برئاسة عيسات إيدير، وقد كان الهدف من تأسيس هذا التنظيم النقابي هو إعطاء نفس جديد للثورة، وتدعيم صفوفها بواسطة جمع شمل الطبقة العاملة الجزائرية في تنظيم نقابي واحد وأيضا لدفع هذه الشريحة الإجتماعية للمساهمة ليس فقط في الدفاع عن مصالح العمال المادية والإجتماعية، وإنما في النضالي السياسي والكفاح المسلح من أجل تحرير الجزائر (3). هذا إلى جانب تدويل المشكلة النقابية الجزائرية والتجنيد الفعال لكل عمال العالم من أجل تأييد قضية العمال الجزائريين المكافحين . ولتجسيد هذه الأهداف ؛ إنضمالاتحاد إلى الجامعة العالمية للنقابات الحرة، التي وجد فيها منبر التبليغ صوته إلى الرأي العام العالمي، وأسس فروع للإتحاد في كل منتونس والمغرب وفرنسا، وقد مكنته

---

1- العياشي عنصر، المجتمع المدني المفهوم والواقع: الجزائر نموذجا، ورقة مقدمة لمؤتمر المشروع القومي والمجتمع المدني، التي نظمتها جامعة دمشق، سورية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم الدراسات الفلسفية والإجتماعية، 7-12 ماي 2000، ص10.

2- عبد القادر الزغل، المجتمع المدني والصراع من اجل الهيمنة الأيديولوجية في المغرب العربي، ورقة قدمت الى: المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمتها مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، (بيروت، المركز، 1992)، ص464.

3- كمال قريشي كمال، عضو مجلس ولائي لنقابة مؤسسة عمال التربية لولاية بومرداس-الجزائر-تقرير وطني عن الإتحاد العام للعمال الجزائريين. ص2.



هذه الخطوات من القيام بنشاط كبير في المجال الدولي للتعريف بالحركة النقابية الجزائرية ، ومشكلة الحرفي الجزائري ونتائجها الإجتماعية ، وكسب تأييد عمال العالم لكفاح العمال الجزائريين والشعب الجزائري (1).

وقد إستمرت هذه الحركة النقابية حتى مرحلة ما بعد الإستقلال، خاصة في ظل إعتراف جل الدساتير الجزائرية بأحقية ممارسة الحق النقابي، وقد إرتبطت في البدايات الأولى للإستقلال بالحزب الواحد ، وذلك نتيجة التناقضات التي كان يشهدها المجتمع الجزائري - كغياب يد عاملة مؤهلة قادرة على التحكم في التكنولوجيا المستخدمة، وكذا أن اليد العاملة أغلبها ذات أصول إجتماعية فلاحية ناتجة عن الهجرة من الريف إلى المدينة والتخلي عن العمل الزراعي - والتي اثرت بدورها على نشاطه، وأرغمته على الإندماج في المشروع الإجتماعي الوطني ، وبالتالي الإنضواء تحت لواء حزب جبهة التحرير الوطني الذي يخضع بدوره للسلطة ، فالحركة العمالية بعد الإستقلال ممثلة في الإتحاد العام للعمال الجزائريين أعتبرت من بين التنظيمات الجماهيرية التي يمكن أن يعتمد عليها في تجنيد اليد العاملة للنهوض بالتنمية (2) . وعلى العموم، فدورها ونشاطها ونطاق عملها محدد في المواثيق والقوانين ، إذ نجد مثلا أن الميثاق الوطني لسنة 1976 قد حدد النشاط النقابي في مجموعة من النقاط يمكن إجمالها فيما يلي:

1/تأطير العمال وتطوير الوعي السياسي والتكوين الأيديولوجي.

1- نفس المرجع ،ص3.

2- نعيم بومقور ،الحركة النقابية في الجزائر وسياستها المطليبية:الأجر نموذجا،مجلة إضافات:العدد الأول،شنتاء 2008،ص28.

2/رفع المستوى السياسي والنقابي للعمال.

3/تحسين مؤهلاتهم التقنية والعملية.

4/السهر على الدفاع عن حقوق العمال ضد الإستغلال الرأسمالي وذلك فيما يتعلق بالقطاع

الخاص.(1)

وهذا يدل على أن النقابة كانت مندمجة في العمل في المشروع الإجتماعي ولا تملك خطة عمل خاصة بها.

وبناء على ماسبق يمكننا تلخيص مميزات النقابة خلال مرحلة الأحادية في النقاط التالية:

1/الطابع السياسي للنقابة فهي لم تعنى بالمطالب المهنية والإجتماعية للعمال وإنما عملت على تنفيذ ومساندة البرامج السياسية للحكومة.

2/الطابع الإحتكاري الذي جسده إحتواء الإتحاد العام للعمال الجزائريين جل العمال والطبقة الشغيلة في الجزائر.

3/الطابع البيروقراطي بحيث تميز الإتحاد بنمط بيروقراطي وذلك يعود إلى كفيات الإنخراط والإنتخاب وغيرها، الأمر الذي أدى إلى إعادة إنتاج نموذج أحادي الرؤية(2).

لكن مع إقرار التعددية فإن دستور 1989 حرر تلك الحركة النقابية من أي وصاية

سياسية أو سيطرة حزبية ،وهذا إستنادا الى القانون 01-88 المؤرخ في16/جانفي 1988

---

1-نفس المرجع ، ص30.

2--نفس المرجع ، ص31.

والخاص بإستقلالية المؤسسات كما وقع إقراره في المواثيق الدولية، كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مادته 22 (1).بالإضافة إلى دستور 1989 والذي أقر التعددية النقابية جاء قانون جوان 1990 الخاص بكيفيات ممارسة الحق النقابييعطي معنى آخر لممارسة الحق النقابي ويكرس التعددية النقابية، إذ تنص المادة 2 منه على "حق العمال الأجراء والمستخدمين والمنتمين إلى مهنة أو قطاع أو نشاط واحد أن يكونوا بتنظيمات نقابية للدفاع عن مصالحهم." كما يمكن أن تؤسس النقابة وفق شروط بسيطة محددة في المادة 06 والتي تنص على "ضرورة تمتع النقابيين بالجنسية الجزائرية الأصلية أو المكتسبة منذ 10 سنوات على الأقل و التمتع أيضا بكافة حقوقهم المدنية والوطنية وأن يكونوا راشدين وأن لم يصدر منهم أي سلوك مضاد للثورة التحريرية، كما إشتراط عليهم ممارسة نشاط له علاقة بهدف التنظيم النقابي .وعدم الإرتباط لاهيكليا ولا عضويا بالجمعيات ذات الطابع السياسي(2).

وعليه ففي ظل هذه المنظومة القانونية الجديدة ظهرت العديد من التنظيمات النقابية، والتي بلغ عددها رسميا 47 منظمة نقابية تهدف إلى تحقيق مصالح أعضائها ومن بين هذه التنظيمات النقابية نجد مثلا نقابة عمال قطاع التربية، والأطباء، وأساتذة التعليم العالي، والمهندسون، ونقابة الوظيف العمومي، والنقابة الإسلامية(1).وقد لجأت هذه النقابات

---

1-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 01-88 المؤرخ في 16 جانفي 1988 الخاص بإستقلالية المؤسسات.  
2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 90-14 المتعلق بكيفيات ممارسة الحق النقابي، الجريدة الرسمية الصادرة في 6 يونيو 1990، ص ص 765-766.  
3- نعيم بومقور، مرجع سابق، ص 32.

المستقلة إلى العديد من الحركات الإحتجاجية في السنوات الأخيرة ، دفاعا أساسا عن مكانة الفئات الوسطى المؤهلة الأجيرو (أساتذة الجامعة، معلمون، أطباء، موظفون ...الخ) التي عرفت وضعيتها تدهورا في المجالين الإقتصادي والإجتماعي وحتى الرمزي، جراء التحولات التي عاشها المجتمع الجزائري في العقدين الأخيرين. لكنه يبدو أنها لم تجد آذانا صاغية من السلطة، التي على الرغم من إقرار القانون التعددية النقابية إلا أنها تفضل التعامل مع الإتحاد العام للعمال الجزائريين كقنابة تاريخية، وبالتالي فهي ترفض الإعتراف بتلك النقابات المستقلة كطرف رسمي في المفاوضات الرسمية، وهو الأمر الذي سمح للإتحاد العام للعمال الجزائريين بإحتكار التمثيل العمالي والإستشارات... الخ (1) ، وبالتالي تأهيله لإحتلال مكانة مرموقة في المجتمع، ولعل ما يدل على ذلك هو تلك المواقف التي أتخذها الإتحاد والتي كانت تتعلق بالعمال وحتى بالحياة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية، وكان أبرزها تدخله في ندوة الوفاق الوطني سنة 1994، وتدخله قبلها في تشكيل لجنة الدفاع عن الجمهورية سنة 1991 (2).

وفي سنة 1996 جاء دستور 1996 ليؤكد هو الآخر على ممارسة الحق النقابي في مواده 56-57 إذ نص على أن الحق النقابي معترف به ولكل المواطنين وكذا الحق في الإضراب

---

1- عبد الناصر جابي، العلاقات بين البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر: الواقع والأفاق، مجلة الفكر البرلماني: العدد 15 فيفري 2007، صص 13-14.

2- نعيم بومقور، مرجع سابق، صص 33.

ولكن بشكل قانوني ودون أن يضر بسلامة وأمن الوطن وكل ماله منفعة للمجتمع والبلاد(1).  
لكن ومع ذلك فالتعددية النقابية ظلت شكلية، والجدير بالذكر هنا أن هذا الإعراف بممارسة الحق النقابي(التعددي) لم يكن ليأتي إلا بعد ضغوط كبيرة مورست على الجزائر جعلت هذه الأخيرة توقع على الإتفاقية الدولية"إتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي التي أسست سنة 1948، والتي ورد في ديباجتها مبدأ الإعراف بالحرية النقابية كوسيلة لتحسين أوضاع العمال ولإقرار السلام كشرط للتقدم

### ثالثا: الجمعيات.

إن العمل الجمعي في الجزائر يعود بجذوره إلى الفترة الإستعمارية، بحيث بدأ تكوين الجمعيات في الجزائر المستعمرة مع بداية القرن 20 وتحديدًا سنة 1912 أين تم إنشاء أول جمعية رياضية للسكان الأهالي في مدينة معسكر، وتزايد تكوين الجمعيات منذ منتصف الثلاثينات إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، ومع اندلاع الحرب التحريرية في الجزائر أخذ تكوين الجمعيات بعدا آخر، حيث شجعت جبهة التحرير الوطني مختلف شرائح المجتمع على إنشاء الجمعيات مثل جمعية الطلبة المسلمين الجزائريين، جمعية التجار والحرفي (3). وقد إستمرت عملية تأسيس الجمعيات في الجزائر بعد الإستقلال حيث نص دستور 1963 في

---

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 76 المؤرخة في 08/ديسمبر 1996، ص5.

2- الأمم المتحدة، حقوق الإنسان، مجموعة صكوك دولية، مجلد1، ج2 نيويورك 2002، ص707.

3- العياشي عنصر، المجتمع المدني المفهوم والواقع: الجزائر أنموذجا، مرجع سابق، ص10.

مادته 19 على ضمان الدولة حرية تكوين الجمعيات(1). إلا أن الشيء الملاحظ هنا هو أن تكوين الجمعيات لا ينبغي أن يتعارض أو يتناقض مع خط الحزب الواحد الذي يأخذ به النظام السياسي الجزائري ، وإنما يجب أن يتماشى وتوجهات وسياسات هذا الأخير، ومن ثم فالمهمة الأساسية التي ينبغي أن تؤديها تلك الجمعيات تتمثل في التربية الأيديولوجية ،وتكوين مناضلين للقيام بدورهم في نشر سياسة الحزب الرامية إلى التحرر وبناء الإشتراكية والتنظيمات الجماهيرية الإشتراكية والدفاع عنها (2).

وإنطلاقاً من هذا فقد إستبعدت التجربة السياسية التي قادتها جبهة التحرير الوطني كل الجمعيات التي لم تكن منسجمة مع روح التغيير السياسي (3) ،مثل جمعية القيم ،جمعية العلماء المسلمين ، وهو ما يعد حجرة عثرة أمام تأسيس الجمعيات في الجزائر. فبالرغم من كون قانون 1901 قد إشتراط إجراءات مبسطة لتأسيس الجمعيات وهو القانون الفرنسي المنظم للعمل الجمعي في الجزائر الى غاية 1971، إلا أن السلطة الجزائرية كانت تفترض شروط وتتخذ إجراءات تضيق من هامش حرية الجمعيات وتعرقل عملية تأسيس الجمعيات.

---

1 -الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،دستور 1963-المادة 19.  
2-بوجمعة غشير،الإطار التنظيمي للجمعيات في الجزائر، في جمعية الدفاع عن الحقوق والحريات ،تنظيم الجمعيات في الدول العربية ،(لبنان : د ، ن ، د،ت )،ص ص،51-52.  
3-منصف وناس،الحياة الجمعياتية في المغرب العربي:التاريخ الأفق(الجزائر،المغرب الأقصى ،تونس)،المجلة العربية لحقوق الإنسان:العدد الرابع،سنة1997،145.

ولاحقا، تم إلغاء قانون 1901 في إطار المراجعة العامة للقوانين الفرنسية التي كان ينظر إليها على أنها تتعارض والسيادة الوطنية، وبهذا تم إصدار أول تشريع جزائري ذومسحة إشتراكية منظم للقطاع الجمعي(1). وهو الأمر 79/71 المؤرخ في 3 ديسمبر 1971 تضمن هذا الأخير التعريف بالجمعية وكذا إجراءات التنظيم ومختلف الشروط اللازمة لذلك(2). إلا أن هذا الأمر ظل صارما إلى حد ما مما ضيق من هامش حرية الجمعيات، وحوال دون تكاثرها في المجتمع، وهذا بفعل الإجراءات القانونية التي تضمنها والتي تعد بمثابة قيود، فمثلا يخضع هذا الأمر إنشاء الجمعية لمراقبة السلطات العمومية (وزير الداخلية إذا كانت الجمعية وطنية والوالي إذا كانت محلية وإذا كان هدف الجمعية ينحصر في إطار وصاية وزارة من الوزارات فتمنح الموافقة بعد صدور رأي موافق من الوزير الذي يهمله الأمر وفي المادة 23 من هذا الأمر فقد قضت بعدم إمكانية تأسيس أي تنظيم سياسي أو جمعية خارج إطار حزب جبهة التحرير الوطني(3).

إلا أنه وبحلول الثمانينات، ونتيجة بروز مجموعة من التحولات اضطرت النظام السياسي الجزائري لتقديم بعض التنازلات لفائدة المجتمع، فقبل بظهور جمعيات مستقلة عن المنظمات الجماهيرية والحزب الحاكم مثل الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان، كما ألغى الأمر 79/71 المتعلق بالجمعيات وإصدار قانون 15/87 المتعلق بالجمعيات(4). والذي أتاح

- 1- الزويير عروس، التنظيمات الجموعية في الجزائر: الواقع والأفاق، الجزائر، منشورات anep سلسلة الدفاتر، مركز البحث في الأنثروبولوجية الإجتماعية والثقافية، رقم 13، 2005، ص19.
- 2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 71-79 المتعلق بالجمعيات، المؤرخ في ديسمبر 1971.
- 3- الأمر رقم، 71-79 مرجع سابق، ص23.
- 4- بوجمعة غشير، مرجع سابق، ص54.

للجمعيات بأن تتكفل ببعض القضايا الإجتماعية التي اضطرت الدولة للتخلي عنها، لكن وبالرغم من ذلك إلا أن تلك الجمعيات لازالت خاضعة لإرادة السلطة ومراقبة عملية في تأسيسها(1).

ليأتي بعد ذلك دستور 1989 ،والذي أقر التعددية السياسية، وهذا في المادة 40 منه التي نصت على"حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية ، والوحدة الوطنية ، والسلامة الترابية ، وإستقلال البلاد، وسيادة الشعب"(2). لتتدعم هذه التعددية فيما بعد بالقانون 11-89 الذي جاء لإلغاء المادة 30 من القانون 87-15 التي تنفي نفيًا باتًا التعددية السياسية في البلاد ، وهذا في المادة 42 من قانون 89-11 (3). وبالرغم من كون هذا القانون دشن بداية التعددية السياسية إلا أنه ظل يطرح بعض القيود أمام الحركة الجمعوية لاسيما فيما يتعلق بعملية التأسيس، فهذا الأخير أكد في مادته الخامسة أنه يمنع تأسيس أي جمعية سياسية على أساس لغوي أو ديني أو جهوي أو عرقي (4).

وحول مزيد من الإنفتاح السياسي عملت السلطات الجزائرية على إصدار القانون 31/90 المؤرخ في 04 ديسمبر 1990 المتعلق بالجمعيات، وهو القانون الذي أحدث ما يعرف

---

1- الزويبر عروس ،مرجع سابق ،ص22.

2-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989 المادة 40،مرجع سابق .

3-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،قانون 11-89 المادة 42.مرجع سابق.

4- نفس المرجع ،ص5.



بالإنفجار في تعداد مؤسسات المجتمع المدني، ومن أهم الأشياء التي أتى بها هذا القانون مايلي :

- كرس الحق في إنشاء الجمعيات في مختلف الميادين الحياتية.

- رفع مختلف العراقيل والمعيقات الإدارية والبيروقراطية.

- تبسيط إجراءات التأسيس.

- وحدد المدة القانونية لحماية مبدأ إنشاء الجمعيات.(1)

ومع صدور دستور 1996 تم التأكيد مرة أخرى على أن حرية التعبير وإنشاء الجمعيات مضمونة للمواطن وهذا حسب المادة 41 من دستور 1996، إلا أن الشيء اللافت للانتباه هنا أن دستور 1996 إستعمل تعبير الحركة الجمعوية بدلا من الجمعيات حسب المادة 43"الدولة تشجع ازدهار الحركة الجمعوية .."(2). وهذا أمر جدير بالإهتمام إذ أن توجه المشرع الجزائري بهذا الخطاب الجماعي (حركة جمعوية) بدل الخطاب الإفرادي الجمعيات له أسبابه الموضوعية، حيث تعمد المشرع إستعمال مصطلح الحركة الجمعوية لتكون الجمعيات تجمعا ضاغطا بدلا من أن تبقى منقسمة على نفسها منغلقة مما يحول دون فعاليتها إلا أنها وللأسف بقيت مجرد تسمية خالية من التطبيق.

---

1-جمال بصيري، مرجع سابق، ص ص 110-111.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996-المادة 43.

المطلب الثاني: المجتمع المدني في تونس.

أولاً: الأحزاب.

لقد عرف المجتمع التونسي ظاهرة الحزبية منذ 1920، أين تم تأسيس الحزب الحر الدستوري بقيادة عبد العزيز الثعالبي، وقد رسم الحزب لنفسه أهدافاً ترمي إلى تحرير البلاد والإرتقاء بالشعب التونسي إلى مصاف الشعوب المتعدنة.(1)

ومنذ نيل تونس لإستقلالها في 1956 تولى الرئيس بورقيبة مهمة الحكم في تونس، وقام بإصدار دستور 1959، ينص هذا الأخير في فصله الثامن على حرية الفكر والتعبير والصحافة والنشر والإجتماع وتأسيس الجمعيات مضمونة وتمارس حسبما يضبطه القانون والحق النقابي مضمون (2). وقد عزز فيما بعد بقانون عدد 57 لسنة 1959 كأول قانون لتنظيم الأحزاب السياسية في تونس المستقلة، وهو الأمر الذي يفترض معه قيام التعددية السياسية (3). لكن وبالرغم من كل ذلك، فالرئيس بورقيبة ومن خلال حزبه الدستوري الجديد إستطاع أن يسيطر على الحياة السياسية في تونس، خاصة بعد فرضه حظراً على الأحزاب السياسية المعارضة وهذا سنة 1963(4).

---

1- منحي الزيدي، التجمع الدستوري الديمقراطي: التحولات التاريخية ورهانات التغيير، ط1، (تونس، جريدة الحرية، 2008)، ص27.

2- الجمهورية التونسية، دستور 1959 (الفصل الثامن).

3- الجمهورية التونسية، قانون عدد 157 لسنة 1959.

4- عبد الرحمان حمدي، "المجتمع المدني والتكامل في إفريقيا: رؤية من الشمال الإفريقي" <http://www.4shared.com/document/lwRIUQXJ>، تم تصفح الموقع في: 2011/08/11.

غير أنه بحلول الثمانينات وتحديدا سنة 1981، تنازلت النخبة الحاكمة عن شئ من سلطتها وأقرت التعددية السياسية في مؤتمر الحزب الدستوري سنة 1981 (1). بحيث أعلن الرئيس بورقيبة عدم إعتراضه عن تأسيس أو إنشاء أحزاب سياسية معارضة، شريطة أن تتخلى عن العنف والتعصب وعدم الإعتماد على قوى خارجية، وبأي شكل من الأشكال وكذا شريطة حصول الحزب على 5% من الأصوات في الإنتخابات التشريعية المزمع عقدها في 1981 (2).

لكن تلك التعددية جاءت شكلية ومشوهة، خاصة أنها كانت تشترط الإعتراف بشرعية الرئيس وحكمه البلاد مدى الحياة بعد أن أقر ذلك دستوريا، وعليه فقد إعترفت السلطة السياسية في تونس ببعض الأحزاب السياسية التي قبلت شروط اللعبة السياسية (3). ونتيجة بروز مجموعة من الظروف التي شهدها عقد الثمانينات، خصوصا منها تراجع دور الدولة التنموي بسبب نقص الموارد، وفشل إستراتيجيات التنمية، تصاعدت وتيرة المعارضة للنظام السياسي من جانب القوى النقابية من جهة، وتيار الإسلام السياسي من جهة أخرى، جاء التغيير من خلال الإطاحة بنظام بورقيبة في إنقلاب غير دموي سنة 1987 (4).

---

1- سالم لبييض، الدولة واحزاب المعارضة القانونية... اية علاقة؟: حالة تونس، المجلة العربية للعلوم السياسية: العدد 27، صيف 2010، ص ص 17-18.

2- سيد احمد كبير، التحولات السياسية في بلدان المغرب العربي بين المطالب الداخلية والتأثيرات الخارجية (1989-2009)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009-2010، ص 95.

3- سالم لبييض، مرجع سابق، ص 18.

4- عبد الرحمان حمدي، مرجع سابق .

أتى بالوزير الأول أنذاك زين العابدين بن علي إلى السلطة، وقد شهدت بداية حكمه سن تشريعات وقوانين جديدة لإعادة تنظيم الحياة السياسية من أبرزها الميثاق الوطني الذي وقعه الرئيس مع مختلف تكوينات المجتمع المدني (أحزاب، نقابات، جمعيات) سنة 1988، وقانون الأحزاب السياسية الذي أقرته السلطة التشريعية في العام نفسه، وأهم إضافة إتسمت بها تلك التشريعات هي الإقرار بهوية تونس العربية والإسلامية وتضمين ذلك قانون الأحزاب شرطا في تأسيسها وإنبعاثها.

وعليه، فبموجب هذه الضمانة القانونية والدستورية تمكنت الكثير من الأحزاب السياسية التقليدية أو تلك الناشئة حديثا من الحصول على التأشيرة القانونية، والعمل العلني ولنا أن نذكر في هذا الإطار الحزب الإشتراكي التقدمي الذي سمي لاحقا بالحزب الديمقراطي التقدمي (يساري) والإتحاد الديمقراطي الوحدوي (عروبي) (1). وبالتالي أصبحت الساحة السياسية تعج بمختلف التيارات السياسية والمشارب الفكرية ذات التوجهات الإسلامية والليبرالية والتقدمية واليسارية والتي من أبرزها مايلي:

- التجمع الدستوري الديمقراطي.

- حركة الديمقراطيين الإشتراكيين.

- حزب النهضة.

- الحزب الإجتماعي التحرري

---

1- سالم لبيض، مرجع سابق، ص 18.

-حزب الخضر للتقدم.

-حركة التجديد .

-حزب الوحدة الشعبية.(1)

## ثانيا:الجمعيات.

إن حرية العمل الجمعي في تونس تعود إلى القرن 19 أي إلى سنة 1888 ،أين صدر أول أمر ينظم الجمعيات بالرائد التونسي في 15 سبتمبر 1888 إلا أن هذا الأمر شدد الرقابة على الجمعيات وحجر عليها الخوض في القضايا السياسية والدينية ولعل هذا ما يفسر ظهور أول جمعية إثر هذا القانون سنة 1896\* أي بعد ثمانية سنوات من صدور القانون ،لتنشأ بعد ذلك جمعيتان أخريان سنة 1905، وفي 1913 تأسست جمعية التعاون الخيري بصفافس\* وبداية من القرن 20 تأسست حركة الشباب التونسي كإحدى أولى الجمعيات السياسية في تونس(2).وقد إستمر العمل بهذا النص القانوني الى غاية1922، أين تم إصدار أمر جديد

---

1-نفس المرجع ،ونفس الصفحة.

\*اسست الجمعية الخلدونية سنة1896 وقد كانت أولى الجمعيات العصرية التي اتخذت نموذج الجمعيات الأوربية(انظر فتيحة السعيدى،"تقيم وطني لمشاركة المواطنين والمجتمع المدني في إصلاح القطاع العام بتونس"،ص21.

[www.pogar.org/publications/civil/assessments/tunisia-a.pdf](http://www.pogar.org/publications/civil/assessments/tunisia-a.pdf) ،تم تصفح الموقع في:14/06/2011.

\*جمعية التعاون الخيري بصفافس وهي احدى الجمعيات التي حافظت على وجودها الى اليوم وهي موجودة في نهج الخيرية قرب جامع الحي الخيري بصفافس وان دل عنوانها على شئ فهو يدل على مستوى تنظيم الخيريات بإمتداده الى احياء اطلق عليها تسمية الخيري لترمز الى مستوى التعامل والتعاون والتكافل بين السكان ولهذه الجمعية فروع في كل معتمديات الولاية وهي منضوية تحت لواء الأتحاد التونسي للتضامن الإجتماعي حاليا،انظر نفس المرجع ، ونفس الصفحة.

2- نفس المرجع ، ونفس الصفحة.

مكمل للأول خاص بالعمل الجمعياتي، وقد شدد هذا الأخير الرقابة على مصادر الجمعيات المالية، كما ضبط أوجه صرف المال المخصص للدعم وقد تواصل العمل بهذين الأمرين إلى غاية 1936 أي تاريخ صدور قانون 06 اوت 1936 الذي دعم الهوية الوطنية للجمعيات وحرر نسبيا مبادرات تأسيسها"اذ تنص المادة الثانية منه على إمكان تكوين الجمعيات دون ترخيص مسبق على أن يتم إعلام السلطات بإنشائها وقد أتاح هذا القانون بروز العديد من الجمعيات التي نشطت في مجالات مختلفة (رياضية، ثقافية....الخ) ولعبت دورا هاما في حركة التحرر الوطني في البلاد التونسية(1).

ومنذ الإستقلال جاء دستور 1959 معترفا بحرية تكوين الجمعيات معلنا ذلك في الفصل الثامن منه "إن حرية الفكر والتعبير والصحافة والنشر والإجتماع وتأسيس الجمعيات مضمونة وتمارس حسبما يضبطه القانون"(2). وتكريسا لهذا الحق تم إصدار قانون 7 نوفمبر 1959 الخاص بالجمعيات إلا أن هذا القانون أخضع الجمعيات إلى رقابة الدولة المباشرة وهذا لكي تتسجم مع روح التغيير السياسي الجديد(مرحلة الإستقلال والبناء الوطني) (3).

حيث نجد أن إنشاء الجمعية يخضع لنظام الترخيص المسبق Autorisation préalable وهو الأمر الذي إعتبره البعض متعارضا من حيث إجراءاته مع حرية إنشاء الجمعيات التي نص عليها الدستور وقد إستمر العمل بهذا الترخيص إلى غاية 1988 أين تم إجراء أول

---

1- نفس المرجع ، ونفس الصفحة.

2- الجمهورية التونسية، دستور 1959.

3- فتحة السعيدي، مرجع سابق ، ص 21-24.

تتقيد للقانون السالف الذكر وهذا في 02 أوت 1988 وبذلك حررت مبادرات إنشاء الجمعيات في تونس وذلك نظرا لإستعاضته نظام الترخيص المسبق بنظام الإعلام Régime Déclaratif وهذا رأى البعض بأن هذا القانون الجديد قد وضع حدا لطرق التسلط المقننة المنصوص عليها في قانون 1959، والذي يمنح السلطة التنفيذية صلاحيات مطلقة ولايخضع لأية رقابة ويتنافى مع ما أقره الدستور من توجهات تحررية وقد منح هذا القانون ضمانات قانونية وقضائية تحد من تجاوز السلطة وتفتح الباب أمام بناء الهياكل البنوية.(1).

بينما تم إجراء التقيد الثاني للقانون 7 نوفمبر 1959 في 02 أفريل 1992، غير أن الجديد الذي جاء به هذا القانون أنه تضمن تصنيفا للجمعيات وهذا على النحو التالي:

جمعيات نسائية،رياضية،علمية،ثقافية فنية،خيرية إسعافية إجتماعية،تتموية،الودادية.

كما تضمن التصنيف على صنف الجمعية ضمن التصريح الذي يقدمه الأشخاص الراغبون في تكوين جمعية،وكذا لم يبدي مانعا من إنخراط أي شخص في أي جمعية عامة الإلتزام بمبادئ الجمعية وقراراتها،إضافة إلى منعه إرتباط الجمعيات بالأحزاب السياسية(الجمع بين عضوية الجمعية ومواقع قيادية في الحزب السياسي) (2).

---

1- نفس المرجع،ص24.

2--الجمهورية التونسية، الفصل الأول والثاني من القانون الأساسي للجمعيات عدد25، لسنة 1992، الوارد في الرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد21، الصادر بتاريخ 3-7 أفريل 1992.

وعليه فإن إحدى الدراسات تشير إلى أنه في ظل قانون 1988 نشأت 5553 جمعية إلى غاية 11 أكتوبر 1998 بينما وصل عدد الجمعيات المؤشرة قبل صدور قانون 1988 فقد وصل إلى 1976 جمعية ليصبح عدد الجمعيات في تونس 7529 جمعية سنة 2000 وقد اتخذت تلك الجمعيات في الواقع أحد الأنماط الثلاثة الآتية:

-النمط الأول: وهي الجمعيات التي تتكامل أدوارها مع الدولة وتسمى الجمعيات الحليفة وتمثل العدد الأكبر من الجمعيات التونسية وهي ظهرت إما في الفترة التي سبقت تنقيح قانون الجمعيات أو إثره، والمنتبع لطبيعة نشأتها يتبين له أنها تكاد تكون إمتداد عضويا لمؤسسات الحزب الحاكم وتنفذ خيارات الدولة، ومن المؤشرات الدالة على هذا القول منها تمثيلية بعض الوزارات في الهيئات المديرة لهذه الجمعيات أو إسناد الرئاسة الشرفية لأحد أعضاء الحكومة، كما نجد أن البعض منها نشأ لتنفيذ خيار حكومي وعلى سبيل المثال لا الحصر الإتحاد التونسي للنضال الإجتماعي نشأ بمقتضى منشور مشترك صادر عن كتابة الدولة للصحة العمومية، والشؤون الإجتماعية من جهة، والتربية القومية من جهة أخرى.

-أما النمط الثاني من الجمعيات فهي تلك التي جعلت إستقلاليتها التامة عن الدولة وعن مختلف الأحزاب السياسية في البلاد، وهي جمعيات حديثة النشأة حصلت على التأشير القانونية بموجب قانون الجمعيات المنقح لسنة 1988، ومن بين هذه الجمعيات نجد الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، المعهد العربي لحقوق الإنسان، فرع تونس لمنظمة العفو الدولية، وهي جمعيات تأسست في الغالب من طرف شخصيات عرفت بتوجهاتها اليسارية.



-أما النمط الثالث: فيضم الجمعيات التي تتوسط النمطين الأولين، وهي في العادة جمعيات علمية أو ثقافية أو تنمية وهو نمط من الجمعيات لا ترتبط بعلاقة شراكة مع هيكل الدولة ولا تتخبط في مواقف معادية لخياراتها (1).

### ثالثاً: النقابية:

تعود جذور الحركة النقابية في تونس إلى تاريخ بعيد يمتد إلى العهد الذي كانت تتبنى فيه البلاد النظام الملكي، وتعيش تحت سيطرة الإستعمار (2).

ففي سنة 1924 تم تأسيس أول منظمة نقابية تونسية على يد محمد علي حامي سميت بـ "جامعة عموم العملة التونسيين" وقد جاءت هذه المنظمة كرد فعل عن سياسة التمييز العنصري التي مارسها السلطات الإستعمارية الفرنسية ضد الطبقة الشغيلة في تونس، وقد سبق هذا مجموعة من الإضرابات القطاعية التي شنتها الطبقة الشغيلة التونسية، وقد كانت تطالب من خلالها بالمساواة في الأجور وتحسين ظروف العمل (3). وقد لقيت هذه المنظمة معارضة شديدة من قبل السلطات الإستعمارية التي حاكت مؤسسها (محمد علي حامي) في نوفمبر 1925 وقامت بحلها.

---

1-فتيحة السعيد، مرجع سابق، ص 26.

2- امينة هكو، الظاهرة النقابية والجمعية في بلدان المغرب العربي، المستقبل العربي: السنة 31، العدد 353، 2008، ص 73.

3- الطاهر المعز، الحركة النقابية في تونس بين ارادة الإستقلال ومحاولات الإحتواء، كنعان: السنة السادسة، العدد 1000 ديسمبر 2006، ص 2-3.

وبعد فشل المحاولة الأولى جرت محاولة ثانية لما وصلت الجبهة الشعبية الفرنسية إلى السلطة سنة 1936 تحت نفس الاسم "جامعة عموم العملة التونسيين"، ولكن الإشتراكيين والشيوعيين الفرنسيين الذين كانوا في الحكم حاربوها بشدة وكان مصيرها مثل الأولى.

وبعد عشرة سنوات ، سنة 1946 تأسس الإتحاد العام التونسي للشغل بمبادرة من نقابي الجنوب برئاسة فرحات حشاد وهذا بعد فشل التجربتين النقابيتين السابقتين.(1). وعلى الرغم من أن الإتحاد قد أصر منذ تأسيسه على أن يبقى يشتغل مستقلا عن الحزب الدستوري الحر دون أن يخضع لأوامره إلا أن ذلك الوضع لم يستمر طويلا ذلك أن الإتحاد أصبح يشارك في الإنتخابات التشريعية منذ 1959، وهو الأمر الذي أضعف من حماس الطبقة العاملة لإتحادهم وأعتبروه لايشكل الأداة الحقيقية للتعبير عن مصالحهم إلا أن الوضع تغير منذ منتصف السبعينيات حيث نشبت مواجهات وإضرابات بين الإتحاد والسلطة أسفرت عن قتلى وإعتقالات، ويعزو البعض هذا الوضع المأساوي أو ما يسمى بالأزمة النقابية إلى جراءة الإتحاد في توجيه الإنتقادات للخيارات الإقتصادية والإجتماعية التي باشرتها السلطة وهو الأمر الذي إعتبرته السلطة من جانبها أنه تكريس لإستقلالية الإتحاد وخروجه عن الوحدة القومية(2)

---

1- نفس المرجع ، نفس الصفحة.

2- أمينة هكو، مرجع سابق ، ص ص 73-74.

وعلى الرغم من التطورات التي عرفتها تونس إلا أن الإتحاد العام التونسي للشغل بقي يمثل المنظمة النقابية الوحيدة على الساحة التونسية رغم محاولات الخروج عليها وتأسيس منظمات أخرى، هي الإتحاد الوطني التونسي للشغل في الثمانينات والجامعة العامة التونسية للشغل في 2006 (1).

**المطلب الثالث: المجتمع المدني في المغرب.**

**أولاً: الأحزاب.**

إن بروز ظاهرة الحزبية في المغرب ليس وليد مرحلة الإستقلال وإنما يعود إلى المرحلة الإستعمارية، أين تم تشكيل كتلة العمل الوطني سنة 1936، ومن باب المفارقة أن فكرة الحزب في المغرب قد إرتبطت بسياق النضال من أجل التحرر وإسترداد السيادة الوطنية، بحيث شكلت أطرا تنظيمية لقيادة العمل الوطني ورسم توجهاته العامة، وعليه فلم يكن واردا في خلد النخبة المغربية أن تتأسس أحزاب لأغراض تمثيلية أو جهوية أو عرقية، وعليه فالحزب يعد إطارا يجمع النخبة ويجمع قدراتها لقيادة العمل المشترك، وبهذا المعنى يكون إختلافا جذريا عن المعنى الحقيقي المعاصر للحزب (2).

وفي سنة 1936 إنقسمت كتلة العمل الوطني ليخرج من صلبها حزبان هما الحزب الوطني 1937، والجبهة القومية بقيادة محمد بلحسن الوزاني، وفي سنة 1945 ظهر الحزب

---

1- الإتحاد العام التونسي للشغل. <http://ar.wikipedia.org/wiki>، تم تصفح الموقع في: 2011/05/12.

2- محمد مالكي، تطور الأحزاب السياسية في البلدان العربية، (بيروت: المركز اللبناني للدراسات، 2007)، صص 6-8.

الشيوعي المغربي، كما توالى ظهور أحزاب أخرى في المنطقة الخاضعة للإستعمار الإسباني (سبته، ومليلة)، وبهذا عرف المغرب التعددية المبكرة قبل أن يتم تشجيعها قانونياً سنة 1958 (1).

وفور نيل المغرب لإستقلاله، بادر السلطان بإصدار أول ظهير في 15/نوفمبر 1958 تضمن أول نص قانوني ينظم الحريات العامة في المغرب، وهذا في وقت لم يكن فيه البرلمان قد تأسس بعد (2). وبهذا تم تكريس التعددية دستورياً لكن من الناحية الواقعية لم يحدث هذا، ذلك أن التعددية تقتضي شرعية الإعتراف بالآخر وهذا ما لم نلمسه في التجربة المغربية التعددية المبكرة، فمن 1960 إلى 1998 بقيت المعارضة خارج دائرة الحكم والسلطة على الرغم من مشاركتها في مختلف الإستحقاقات التي شهدتها الساحة السياسية المغربية.

غير أنه مع منتصف تسعينيات القرن الماضي تم إلتماس تحول في النسق السياسي المغربي والسعي لإعادة بناء الثقة، لاسيما بين الأحزاب سلبية الحركة الوطنية والمؤسسة الملكية عبر ما يسمى بـ (شيوع ثقافة الإعتراف المتبادل)، وتجاوز إعاقة التعاقب على السلطة ما يُفسر تصاعد عدد الأحزاب التي وُلدت في هذا السياق، والتي قاربت نصف مجموع الأحزاب التي تأسست منذ عام 1937 (خمسة عشر حزباً). وذلك وعياً من النخبة من خطورة تشرذم الحقل الحزبي وضرورة إعادة هيكلته بما يدعم التحول السياسي ويُعزز مساعي

---

1- نفس المرجع، ص9.

2- نفس المرجع، ص18.

## الانتقال إلى الديمقراطية(1).

وفي سنة 2002 تم تعديل وتنظيم الظهير 15 نوفمبر 1958 بالقانون 75.00 الصادر بتاريخ 2002، غير أن المرحلة الحاسمة والتاريخية في مسار الأحزاب السياسية المغربية كانت بصدور قانون جديد يحمل رقم 36.04 لسنة 2006، وهو القانون الذي خص الأحزاب السياسية بقانون خاص بها، وهذا بعد أن كانت جزءا من منظومة الأحكام المتضمنة في قانون الجمعيات كما دأب العمل في 15 نوفمبر 1958، ومن جهة أخرى إنطوى على مقتضيات مست جوانب لم تحظى بالإهتمام سابقا كالديمقراطية، والشفافية في التمويل، الإنفاق، تكوين الأحزاب (2).

وعليه، ففي ظل تلك الأطر القانونية السالفة الذكر عرفت الساحة السياسية المغربية تأسيس 29 حزبا سياسيا متباينة الإتجاهات، ومتفاوتة من حيث أهميتها وتاريخها في الحياة السياسية المغربية، ومن أهم هذه الأحزاب السياسية مايلي:

1/حزب الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية .

2/حزب الإستقلال

3/حزب العدالة والتنمية

4/حزب الإتحاد الدستوري

---

1- نفس المرجع، ص10

2- نفس المرجع، صص 17-18.

5/حزب الحركة الشعبية.

6/الحزب الوطني الديمقراطي.(1)

### ثانيا: النقابة.

تعود الإرهاصات الأولى لنشأة الحركة النقابية في المغرب إلى عهد الحماية، لكنها ظلت ولمدة من الزمن تحمل بصمات العنصر الفرنسي (2).

ومن ثم لم تتأسس نقابة مغربية مستقلة إلا غداة الإستقلال عندما عمد مجموعة من النقابيين المغاربة على تأسيس الإتحاد المغربي للشغل وكان هذا سنة 1955 كبداية لمغربة العمل النقابي (3).

وبالرغم من أن القانون الأساسي للإتحاد يقضي بالإستقلالية أي بعدم الإنضمام للسلطة أو لأي تنظيم سياسي، وكذا الباطرونا ويعتبر ذلك مبدأ اساسيا، يميز العمل النقابي الأصيل عن العمل النقابي المشبوه أو التابعالذي يسعى إلى إستخدام الطبقة العاملة بدل خدمتها (4).

إلا أن هذا الأخير، عمد على التحالف السياسي مع الجناح الراديكالي لحزب الإستقلال، وهو الأمر الذي أدى إلى قطيعة بينه وبين الحزب إنتهت بظهور حزب جديد إسمه حزب الإتحاد الوطني للقوات الشعبية الذي أدمج فيه الإتحاد إندماجا شبه كلي لكن سرعان ما

---

1- أحمد منيسي، مرجع سابق، صص 108-109.

2- امينة هكو، مرجع سابق، صص 69.

3- حسن قرنفل، المجتمع المدني والنخبة السياسية: إقصاء ام تكامل، (المغرب: افريقيا الشرق 2000)، صص 60.

4- الإتحاد المغربي للشغل: <http://www.umt.ma/ar/>، تم تصفح الموقع في: 2011/6/25

حدثت قطيعة بينه وبين الحزب وهذا نظرا لإختلاف الرؤى بين قادة الحزب والقادة النقابيين.(1).

ونظرا للتباعد الذي حصل بين الإتحاد المغربي للشغل وحزب الإستقلال، فقد عمد هذا الأخير سنة 1960 على تأسيس نقابة جديدة عرفت بالإتحاد العام للشغاليين المغاربة، يضم هذا الإتحاد في صفوفه الطبقة الشغيلة المؤيدة لبرنامج الحزب وتمثل هذا الأخير داخل الحقل النقابي حيث على مستوى الحزب العتيد لا إفتصال بين العمل النقابي والعمل السياسي، فالمواقف موحدة ولا فصل بينها (2).

والجدير بالذكر هنا أن هذه المركزية النقابية الجديدة قد حظيت ومنذ البداية بإعتراف السلطة وهذا نتيجة شعور هذه الأخيرة بخطورة الوحدة النقابية التي كانت تؤكد عليه في البداية لذلك ذهبت لتشجع التعدد النقابي (3).

وفي سنة 1975 تم تأسيس الكونفيدريالية الديمقراطية للشغل من قبل ثمانية نقابات قطاعية كانت تابعة للإتحاد المغربي للشغل ولكنها كانت في وضعية شبه مستقلة عنه وبالرغم من أن هذه المركزية النقابية حاولت تأكيد إستقلاليتها وعدم إرتباطها بأي تنظيم سياسي إلا أنها ظلت تربطها بحزب الإتحاد الإشتراكي علاقات وطيدة حيث نجد أن

---

1- حسن قرنفل، مرجع سابق، ص60.

2- امينة هكو، مرجع سابق ص70.

3- حسن قرنفل، مرجع سابق، ص63.

الأستاذ نوبير الأموي عضو المكتب السياسي لحزب الإتحاد الاشتراكي معين ككاتب عام للمركزية النقابية (1).

وعليه فقد عرف العمل النقابي في المغرب دينامية جديدة، لاسيما مع ظهور الكونفيدريالية الديمقراطية للشغل إذ تضاعفت الإحتجاجات النقابية والإضرابات القطاعية التي كانت تنظم بالشراكة بين مختلف الإتحادات النقابية، وهو الأمر الذي جعل الدولة تعير إهتماما كبيرا للحركة النقابية الإحتجاجية و تدعوها لعقد إجتماعات دورية للنظر في المشاكل المطروحة (2).

وفي وقت لاحق تعزز الحقل النقابي ببروز العديد من التنظيمات النقابية وصل عددها إلى حوالي أكثر من 20 مركزية نقابية، لكن نظرا لإعتماد المغرب على مبدأ النقابة الأكثر تمثيلية - كما أشارت إليها مدونة الشغل المادة 425- فإنه يمكن الحديث في المغرب عن خمسة مركزيات نقابية مهمة فقط تعتبر الأكثر تمثيلية وهي:

1/ الإتحاد العام للشغاليين بالمغرب.

2/ الإتحاد المغربي للشغل.

3/ الكونفيدريالية الديمقراطية للشغل .

4/ الفيدرالية الديمقراطية للشغل

---

1- امينة هكو، مرجع سابق، ص70.

2- نفس المرجع، ص ص70-71.



## 5/الإتحاد الوطني للشغل.(1)

### ثالثا:الجمعيات.

إن المغرب الأقصى بلد متميز بثراء تقاليده الجمعوية الموروثة من التاريخ العربي الإسلامي بحكم إرتباطها بمؤسسة الأحباس، والمعروفة تاريخيا حيث كانت تدير حوالي 50.000 عقار لصالح الزوايا والعائلات ،فقد ساعدت هذه الأحباس على تمويل الجمعيات الخيرية وعلى إستمرارها وعلى تعاضد الجهود وتعميم العمل الخيري ،ولا غرابة في ذلك طالما أن التقليد الجمعياتي لم يبقى خاضعا مباشرة للسلطة المركزية بل يحتفظ بنوع من الإستقلالية التي أكسبته قدرة على الحركة (2).إلا أن المغرب شهد في الفترة التي عقيبت الإستقلال تطورا من الجمعيات الخيرية إلى الجمعيات الوطنية ذات الصبغة النضالية إلى حد بلغ عددها 18000 جمعية حسب إحصائيات وزارة الداخلية المغربية موزعة كالتالي:3405 جمعية تربوية3236جمعية اجتماعية2047جمعية مهنية1291جمعية ثقافية878جمعية فنية792جمعية مسرحية180جمعية سياسية170جمعية علمية.(3).وهذا بحكم ظهير 15 نوفمبر 1958الذي شجع على إنبثاق مثل هذه الجمعيات (4) .

---

1- هند موتو،"التقرير الوطني بالمغرب ،الإتحاد العربي للشغالين بالمغرب"تدريب نقابي حول الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية،إيطالي"27-8 أكتوبر2010.

<http://actrav-courses.itcilo.org/en/a5-02573/a5-02573-part-material/national-reports>

تم تصفح الموقع في:2011/07/08.

2- المنصف وناس ،مرجع سابق ،ص143.

3-Ahmed gazali.contribution à L'analyse de phenoméne associatif au maroc.paris.annuaire de làfrique du nord tome x x vi l l.1989 Edition du C N R S .P 251

4-المنصف الوناس،مرجع سابق ،ص143.

إلا أنه بصدور ظهير 10 أفريل 1973 خففت من هذه الروح التحررية، كون أن هذا الظهير أخضع الجمعيات إلى مراقبة الدولة المباشرة ،وبالتالي إستطاعت الدولة تحقيق الرقابة المباشرة على نشاط الجمعيات ،ورغم حرص الدولة على ذلك إلا أن العديد من الجمعيات حاولت أن تكون أدوات تحرر فكري وسياسي من خلال الحرص على التدخل في القطاع الإجتماعي والثقافي والسياسي والإهتمام بالدفاع عن حقوق الإنسان والمرأة فقد حاولت أن تلعب دور الشريك إزاء السلطة فعوضتها في قطاعات تراجع عنها ،فتأكد دور الجمعيات خاصة في مراحل الخصوصية ، وتراجع أداء الدولة الوطنية ،وإنحسار تدخلها في القطاعات الحساسة مثل الصحة والتعليم والنقل (1).

أما عن أنواع هذه الجمعيات، فإنه يمكن أن نورد تصنيفا عاما لا يخلو من تصنيفات فرعية أحيانا :

-الجمعيات الجهوية :

ويتأسس هذا النوع من الجمعيات غالبا للدفاع عن مصالح جهة أو منطقة معينة ، والعمل على تنفيذها وعادة ما ينحصر نشاطها في المجالات الثقافية، والإجتماعية والخيرية ،والإقتصادية ،لكن لا يمكن ان نغفل مع ذلك هدفها السياسي غير المعلن، ففي الغالب ما نلاحظ وجود شخصيات سياسية بارزة في الدولة أو مسؤولين حزبيين على رأسها ،ويبدو أن هذا النوع من الجمعيات يعرف إنتشارا واسعا في المملكة، كما يعرف إقبال العديد من النخب

---

1- نفس المرجع ،ونفس الصفحة.

المهمة للإنخراط في صفوفها، فرغم أن على راسها سياسيون إلا أنها تولي إهتماماً أكثر بالتنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والجهوية، وهي لاتعرف تعارضاً مع سياسة الدولة وإنما تتعاون معها، وهو الأمر الذي جعل منها مدارس لتكوين النخب المحلية والوطنية (1).

-الجمعيات الحقوقية.

وتعود الجذور الأولى لتأسيسها في المغرب إلى فترة ما قبل الإستقلال، حيث إرتفعت أصوات تطالب بصيانة حقوق الإنسان وكرامته، وبدأت هذه الثقافة الجديدة تنتشر تدريجياً، وتجلت مظاهرها الأولى في مشروع دستور 1908 الذي نادى بداية بإلغاء الضرب بالعصي والجلد والسياط، وذلك من خلال المواد من (27) إلى (31).

وعليه تأسست أول منظمة للدفاع عن حقوق الإنسان في المغرب في سنة 1933، وشكلت فرعاً من العصبة الإنسانية المنضوية تحت لواء الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، وفي بداية الستينيات أنشأ حزب الإستقلال العصبة المغربية لحقوق الإنسان، وفي نهاية السبعينات أسس حزب الإتحاد الإشتراكي الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، إلا أنه وفي وقت لاحق تم تأسيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان والتي ضمت شخصيات من أحزاب مختلفة (2).

---

1- حسن قرنفل، مرجع سابق، ص 86.

2- امينة هكو، مرجع سابق، ص 78.

## -الجمعيات النسائية:

إن الإرهاصات الأولى لنشأة مثل هذه الجمعيات تعود الى فترة الحماية وذلك بمبادرة من بعض الأحزاب، لكنها طغت عليها الصبغة السياسية لأنها كانت تهدف إلى إستقطاب المرأة داخل الحزب وتسييسها أكثر من الدفاع عن حقوقها وتفعيل مشاركتها.

وبعد الإستقلال خصوصا في السبعينيات، بدأت قضية المرأة تستقطب إهتمام الرأي العام وكذا أجهزة الدولة ،حيث بادرت بعض القوى السياسية في تأسيس جمعيات تابعة لها ، فحزب الإستقلال مثلا وحده أسس سبع جمعيات نسائية منها جمعية حماية الأسرة المغربية ، وجمعية النهضة النسوية وكلها جمعيات تستهدف تثقيف المرأة ، أكثر من التوعية بقضايا المرأة ،أما على المستوى الحكومي فقد عنيت كلا من وزارة الشبيبة والرياضة ووزارة الصناعة التقليدية والشؤون الإجتماعية بقضية المرأة وتم تشجيع المنظمات والجمعيات المهمة بها من خلال تقديم المنح والمساعدات المادية، وتنظيم لقاءات وطنية ودولية تعنى بشؤون المرأة.

وهكذا تزايد الإهتمام بقضية المرأة لاسيما عند الأحزاب التي أصبحت تعير إهتماما بالغا لقضيتها وتنشئ لها قطاعات نسائية داخل تنظيماتها، وإذا كان في الواقع الهدف من تأسيس هذه التنظيمات داخل الحزب يستهدف في البداية إستقطاب العنصر النسوي للحزب، فإنه سرعان ما بدأت هذه التنظيمات تبدي نوعا من الإستقلالية ،إذ يعد إنعقاد الندوة الوطنية الأولى للقطاع النسائي المنعقدة في من طرف النساء المنضويات تحت منظمة العمل الديمقراطي الشعبي في 1983 بداية للتعبير عن هذا التوجه، حيث ظهرت فيما بعد سنة 1984

جريدة 08 مارس يصدرها الجناح النسوي لمنظمة العمل ،وفي سنة1985 ظهرت الجمعية الديمقراطية للنساء المغربيات التابعة لحزب التقدم والإشتراكية ، لكن ومع ذلك فالملاحظ أن هذه التنظيمات لازالت مسيسة ، ولعل مايدل على ذلك ، هو أن أغلب المسؤولات في هذه التنظيمات يتقلدن مناصب هامة في الأحزاب، وكذلك يخلطن بين عملهن كجمعية وعملهن كتنظيم قطاعي داخل الحزب الأم (1).

وعلى العموم، فالواقع يدل أن تجربة الحركة النسائية في المغرب قد حققت نجاحا مهما تجلى في إحراز العديد من المكتسبات والتأثير في صناعة القرار السياسي من خلال الضغط عن طريق الإحتجاجات المستمرة ،وبهذا أصبحت قضية المرأة محل إهتمام واسع وعلى أعلى مستويات في الدولة(2).

#### الجمعيات الثقافية:

إنطلق هذا النوع من الجمعيات منذ الستينيات ،وقد عرف إنتشارا واسعا شمل جميع إرجاء المملكة ،وقد ساهم بشكل فاعل في عملية التنمية والتنشئة الاجتماعيتين، كما تمكن من التأثير على السلطة وتحقيق العديد من المطالب الخاصة به.

#### الجمعيات الأصولوية:

لقد إنطلق هذا النوع من الجمعيات بصفة حقيقية في السبعينيات،وقد ساعد على إنتشاره المد الأصولوي الذي شهدته مختلف البلدان العربية على إثر نجاح الثورة الشعبية الإيرانية،وأهم

1- نفس المرجع ،ونفس الصفحة.

2- نفس المرجع ، ونفس الصفحة.

ما يميز هذه الجمعيات هو قوتها العددية والتنظيمية التي أظهرتها في المسيرات والإحتجاجات لكن ومع ذلك فإن هذا النوع من الجمعيات لازل محل عدم ثقة من قبل الدولة إذ لوحظ أن العديد من هذه الجمعيات لم يحصل على التأشيرة القانونية لممارسة العمل بعد(1).

### المبحث الثاني: طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والسلطة في دول المغرب العربي.

قبل الخوض في إستعراض طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والسلطة في دول المغرب العربي يمكن بداية التأكيد على بعض القضايا النظرية فيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والدولة .

إن الأصل في العلاقة بين المجتمع المدني والدولة أنها علاقة تكامل وإعتماد متبادل، وتوزيع للأدوار وليست علاقة تناقض أو خصومة ، فالمجتمع المدني ماهو إلا أحد تجليات الدولة الحديثة ،التي توفر شروط قيامه عن طريق تقنين نظام للحقوق، ينظم ممارسات كافة الأطراف والجماعات داخل المجتمع ،كما أن المجتمع المدني يعتمد على الدولة في القيام بوظائفه الأساسية الإقتصادية والإجتماعية والتعليمية من خلال ما تضعه من تنظيمات (2).

فالدولة والمجتمع المدني واقعان متلازمان، فلا وجود للمجتمع المدني من دون حماية الدولة له ولا بناء للمجتمع المدني من دون بناء الدولة ،فالدولة تستمد من المجتمع المدني قيمها وقواها وسياساتها ومن ثم فلا بد من وجود درجة من السيطرة للدولة على مؤسسات

---

1- نفس المرجع ، ص ص78-79.

2/ محمود قرزيز ،يحياوي مريم"دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر،بين الثبات والتغيير"، [www.univ-chlef.dz/seminaires/.../com\\_dic\\_2008\\_14.pdf](http://www.univ-chlef.dz/seminaires/.../com_dic_2008_14.pdf)،تم تصفح الموقع في:2011/09/22.

المجتمع المدني، وفي الوقت ذاته تمثل الدولة الإطار الذي يحتضن ويؤطر حركة المجتمع المدني ونشاطه (1).

والحقيقة التي لا بد من إدراكها إذا هي أن المجتمع المدني والدولة مترابطان، ذلك أن المجتمع المدني جزء من السياسة بمعناها الواسع، ومن ثم فلا يمكن فهم مصير المجتمع المدني المغربي ومشاكله في صورته الراهنة إلا من خلال إدراك مصير الدولة المغربية ومشاكلها في صورتها الراهنة أيضا (2).

وعلى العموم فإن الشيء الذي ينبغي التأكيد عليه بداية هو أن المجتمع المدني ليس المقصود به إيجاد معارضة سياسية في مواجهة الدولة، إذ أن فاعلية المجتمع المدني تتضمن أهداف أعمق وأوسع من المعارضة، إنها المشاركة بمعناها الشامل -اقتصادية، إجتماعية، سياسية- إذ أن هذه المشاركة هي التي تتيح له الفرصة على مراقبة وضبط وتصحيح مسار كافة البنى الإجتماعية بما فيها الدولة، وبناء على هذا المنطق يصبح ليس بالضرورة أن تكون علاقة المجتمع المدني بالدولة تتسم بالتناقض والعداء، إلا أن العلاقة يجب أن تحكمها قاعدة أساسية تستند على الحفاظ على إستقلالية المجتمع المدني، ومع ذلك فالواقع العملي يبين أن أنماط العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني لم تحافظ على هذه القاعدة في كثير من الحالات (3). وهو ما سنوضحه لاحقا.

1- فؤاد عبد الله ثناء، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية يناير، 1997)، ص287.

2- نفس المرجع، نفس الصفحة.

3- محمود مؤيد جبير، سعود احمد ريجان، مرجع سابق، ص285.

## المطلب الأول: طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والسلطة في الجزائر.

يُدرج النظام السياسي الذي عرفته الجزائر منذ الإستقلال، بحسب بعض المحللين في إطار الأنظمة الشعبوية\* التي عرفتها البلدان النامية بعد إنحسار الإستعمار في النصف الثاني من القرن 20 خاصة بسبب إقتران الإستقلال بإتباع النموذج الإشتراكي في التنظيم السياسي والإقتصادي(1).

ولعل مايدلل على هذا القول هو إعتقاد النظام السياسي الجزائري منذ الإستقلال لمنطق الأحادية في بناء الدولة الوطنية، ناكرا بذلك الإعتراف بالتباين والإختلاف، ومن ثم التعددية أو المعارضة، متحججا في ذلك بعدم قدرة المجتمع في هذه المرحلة على التكفل الذاتي بشؤونه

---

\* الشعبوية: ظهرت كحركة سياسية في روسيا القيصرية في النصف الثاني من القرن 19 وهي تقوم على أيديولوجيا تعتبر الفلاحين بمثابة القوة الثورية بإمتياز وعملت بذلك على المحافظة على البناء الإجتماعي المميز للمجتمع الزراعي القديم في وجه الثورة الصناعية والرأسمالية التي عرفت طريقها إلى روسيا في تلك الفترة، لكنها فقدت وزنها مع نهاية القرن لصالح الحركة العمالية والأيديولوجيا الإشتراكية بفعل تغلغل الرأسمالية وتحت تأثير الحركة السياسية الواعية للطبقة العمالية الناشئة في أحضان الماركسية، ويمكن الحديث عن الشعبوية كحركة أوتيار سياسي أو أيديولوجيا عرفتها الكثير من المجتمعات بما في ذلك المجتمعات العربية بعد الحرب العالمية الثانية، والشعبوية في الجزائر تعتبر الشعب بأكمله القوة الثورية وتتنظر إليه بإعتباره كيانا سياسيا متجانسا وجسما غير متباين لاتخترقه إنقسامات أو صراعات، أنظر: العياشي عنصر، التعددية السياسية في الجزائر: الواقع والآفاق مرجع سابق، ص3.

\* الثقافة السياسية الشعبوية المرتكزة على الأيديولوجية الشعبوية ترى انه لا مكانة للحرية السياسية ولا لأستقلالية الفرد اللذان هما من عنصري الديمقراطية، وقد بقيت هذه الثقافة الشعبوية مترسخة في الثقافة السياسية الجزائرية مما اعاق وصعب من ظهور ثقافة سياسية ديمقراطية، ومن أن تترسخ في البيئة السياسية الجزائرية فالشعبوية سمحت بظهور حركات جماهيرية رفضت وجود الأحزاب السياسية التعددية. انظر في هذا الصدد:

Addi Lehouari, l Algérie et la Democratie: Pouvoir et Crise du Politique Contemporaine, France: ed. La Découverte, 1994, pp 109-110

1- العياشي عنصر، التعددية السياسية في الجزائر: الواقع والآفاق، مرجع سابق، ص3.



وذلك عن طريق تأسيس وإنشاء منظمات جمعوية تدافع عن حقوقه وأرائه وتخدم مصالحه(1). وقد تم التأكيد على هذا التوجه الأحادي دستوريا وقانونيا ، حيث إستنادا إلى المادة 23 من دستور 1962 قامت السلطات الجزائرية بمنع تشكل أحزاب سياسية معارضة، وهو الأمر الذي تم تأكيده بموجب مرسوم 1963/08/14 الذي نص "على أنه ممنوع على كامل التراب الوطني أي تشكيلة أو تجمع ذو طابع سياسي، بينما ترك المجال لحزب جبهة التحرير كحزب وحيد لممارسة العمل السياسي والحزبي (2).

ومن منطلق هذا الإعتقاد ، عملت السلطات الجزائرية على ملاحقة وقمع مختلف تكوينات المجتمع المدني التي ترفض الإنصياع لفلسفة النظام ، وسياسة الحزب الواحد ، ومن ذلك حرمان جمعية العلماء المسلمين من مزاولة نشاطها بعد الإستقلال وتم وضع شيخها البشير الإبراهيمي قيد الإقامة الجبرية إلى أن وافته المنية في 20 ماي سنة 1965 وكذلك حل جمعية القيم..... الخ (3). أما باقي تنظيمات المجتمع المدني القائمة والمسماة بالمنظمات الجماهيرية كالإتحاد الوطني للعمال الجزائريين، وإتحاد الطلبة الجزائريين..... إلخ والتي في الواقع ظهرت بفعل عملية التعبئة الواسعة التي قامت بها الحركة الوطنية في نضالها ضد الإستعمار (4). فإنه تم إحتوائها وأصبحت جزءا من النظام وفلسفة الحزب الواحد تعمل

---

1- فيروز حنيش، مرجع سابق ،ص58.

2 اسماعيل فيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، ط1، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، يناير 2002) ،ص155.

3-نادية بونوة، دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقييم السياسة العامة: دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، كلية الحقوق ،قسم العلوم السياسية، 2009-2010، ص127 .

4- العياشي عنصر، المجتمع المدني المفهوم والواقع: الجزائر نموذجا ، مرجع سابق ،ص14.

وفق توجيهات الحزب كمنظمات جماهيرية، بحيث نصت المادة 119 من النظام الداخلي لحزب جبهة التحرير الوطني على مايلي: "تخضع المنظمات الجماهيرية من حيث سيرها الداخلي لقوانينها الأساسية وأنظمتها التي يجب أن تتفق مع أيديولوجية حزب جبهة التحرير الوطني وتوجيهاته ونصوصه الأساسية (1). وهذا بالرغم من المحاولات الفاشلة التي كانت تبديها بعض مؤسسات المجتمع المدني (الحركة الجمعوية) لتقليص تلك السيطرة وتحقيق قدرولو يسير من حرية المبادرة بعيدا عن هيمنة الدولة البيروقراطية بأجهزتها الإدارية والسياسية (الحزب الواحد) (2). وبالتالي فقدعانت مؤسسات المجتمع المدني خلال تلك الفترة من الأحادية التي فرضها نظام الحكم، والتي منع على إثرها أي نشاط مجتمعي خارج سيطرة الحزب الواحد.

لكن مع التطورات السياسية، والإجتماعية، والثقافية الكبيرة التي بدأت تتبلور في منتصف الثمانينات على إثر الصعوبات الإقتصادية بسبب إنهيار أسعار النفط ونضج، ونمو الحركات الإجتماعية المعارضة خاصة الإسلامية في كامل التراب الوطني، وتلك المطالبة بالحقوق الثقافية في منطقة القبائل، شعرت السلطات الجزائرية بضرورة فتح المجال نسبيا فصدر القانون 15-87 في 21 جويلية 1987 الذي ساهم بدوره في نمو الحركة الجمعوية نوعا ما إذ وصل مثلا عدد الجمعيات المؤسسة آنذاك حوالى 11000 جمعية لكنها ومع

---

1- أمينة هكو، مرجع سابق، ص 79.

2- العياشي عنصر، المجتمع المدني المفهوم والواقع: الجزائر، مرجع سابق، ص 14.

ذلك بقيت تعمل بشكل محتشم بسبب ذهنيات الحزب الواحد المهيمنة(1).

لكن التحول التاريخي والمهم في طبيعة علاقة المجتمع المدني بالسلطة كان بعد صدور دستور 1989، الذي أقر التعددية الحزبية، والنقابية، والإعلامية، وعزز تلك التعددية بترسانة من القوانين الناظمة لممارسة تلك الحقوق والحريات، وهو مافتح المجال واسعا لإزدهار مؤسسات المجتمع المدني، فقد عرفت الساحة السياسية تأسيس حوالي 60 حزبا خلال تلك الفترة، إلى جانب تأسيس العديد من النقابات كالنقابة الإسلامية للعمل وهي تابعة للجهة الإسلامية للإنقاذ، والإتحاد الوطني للإنقاذ وهو تابع للإتحاد العام للعمال الجزائريين، فضلا عن تأسيس العديد من الجمعيات، ففي غضون أربعة سنوات تم إنشاء 434 جمعية وطنية (2). لكن من الناحية الواقعية يبدو أن هذه التعددية كانت شكلية، وربما إضطرارية ظرفية، وبالتالي لم تكن حقيقية إذ ربما قام بها النظام لتحقيق أهداف يجملها الأستاذ العياشي عنصر في مايلي:

1/إنعاش أجهزة وهياكل النظام التي أعيتها سنوات طويلة من الحكم البيروقراطي المركزي الأحادي وكان إستراتيجيوا النظام يعتقدون أن الإنفتاح الديمقراطي سوف ينفخ روحا جديدة في هياكله وتنظيماته بما في ذلك حزب جبهة التحرير الوطني الحزب الحاكم منذ الإستقلال.

---

1- عبد الرزاق مقري، مرجع سابق، ص 34-35.

2-مرسي مشري، المجتمع المدني في الجزائر:دراسة في آليات تفعيله، (مداخلة في الملتقى الوطني حول التحولات السياسية و اشكالية التنمية السياسية في الجزائر:واقع وتحديات،جامعة حسيبة بن بوعلي (الشلف)، كلية العلوم القانونية والإدارية،16/12/2008،ص11.

2/ كان هدف مخططي النظام إقامة تعددية شكلية ومقيدة من خلال ضمان سيطرة أحزاب النظام (حزب جبهة التحرير الوطني، والتجمع الوطني الديمقراطي) بحيث يسمح لتشكيلات سياسية أخرى بتزيين الساحة السياسية الوطنية دون أن يكون لها تأثير فعال وحقيقي على مجريات الأحداث أحزاب تفتقر إلى قاعدة شعبية قوية وتقاليد نضالية وخبرة تنظيمية الشيء الذي يسهل إستقطابها في لعبة يتصرف فيها النظام من خلال إستعمال وسائل الترغيب (توزيع الريع النفطي، والمناصب في هياكل الدولة) والترهيب بواسطة سن قوانين غير ملائمة للنشاط السياسي التعددي مرورا بإحتكار وسائل التعبير الجماهيري وصولا إلى القمع.

3/ الغاية البعيدة للنظام من وراء قبول التعددية وتشجيع تكوين الأحزاب هي تفتيت القوى المعارضة وإمتصاص الغضب الشعبي المتزايد الذي إستطاعت بعض تلك التنظيمات (خاصة التيار الإسلامي) إستغلاله لصالحها في ظل توسع رقعة الإحتجاج الإجتماعي ضد سياسة الإقصاء والتهميش والتفجير التي عرفتها فترة الثمانينات. (1).

ذلك أنه سرعان ما تم إجهاض التجربة الديمقراطية التعددية، وهذا بإلغاء المسار الإنتخابي سنة 1991 إثر فوز الجبهة الإسلامية للإنتقاد في الإنتخابات التشريعية، وإعتقال قيادات الجبهة الإسلامية للإنتقاد، وحل مختلف تكوينات المجتمع المدني التابعة لها (2).

---

1- العياشي عنصر، المجتمع المدني المفهوم والواقع: الجزائر نموذجا، مرجع سابق، ص8.

2- عبد اللطيف باري، المجتمع المدني العالمي وتأثيره على المجتمع المدني الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، سبتمبر 2007، ص118.

وبهذا دخلت البلاد في أزمة أمنية تم على إثرها إعلان قانون الطوارئ سنة 1992- وهو يعد كسلاح لمواجهة المعارضة- وهو القانون الذي أعطى الحرية لمصالح الأمن بإيعاز من السلطة للتصرف في حياة الناس وتقييد حرياتهم حيث نصت المادة 3 منه "على أنه يمكن إتخاذ تدابير لوقف نشاط كل شركة أو جهاز أو مؤسسة أو هيئة أو غلقها مهما كانت طبيعتها أو إختصاصها عندما تعرض هذه النشاطات النظام العام أو الأمن العمومي أو السير العادي للمؤسسات أو المصالح العليا للخطر وتتخذ التدابير أعلاه عن طريق قرار وزاري لمدة لا تتجاوز ستة اشهر....."، أما المادة 7 منه فتجيز لوزير الداخلية ممثلا بالأجهزة الأمنية في منع الكثير من النشاطات الحزبية والجمعوية حتى ولو كانت داخل قاعات مغلقة(1).

وقد إستغلت السلطة هذا القانون لمواجهة قوى المعارضة والتقليل من دورها، إذ لوحظ مثلا تشميع الإدارة بعض مقرات الأحزاب أو رفض ملفات إعتماها كما هو الحال بالنسبة لحزب الوفاء الذي يترأسه أحمد طالب الإبراهيمي بحجة وجود عناصر من جبهة الإنقاذ المحلة في الحزب.(2).

ومن أجل بلوغ الهدف ذاته (أي تحجيم المعارضة وتقليل دورها)، أصدرت السلطة الجزائرية مجموعة من القوانين المؤطرة للعمل السياسي الحزبي، نكتفي هنا بالإشارة إلى قانون الأحزاب السياسية سنة 1997، وهو القانون الذي وضع قيودا على الأحزاب

---

1- عبد الناصرجابي، "تقييم وطني لمشاركة المواطنين والمجتمع المدني في اصلاح القطاع العام في الجزائر"، صص 8-9.

www.pogar.org/publications/civil/assessments/algeria-a.pdf، تم تصفح الموقع في: 2011/08/15.

2- نفس المرجع، صص 10.

لممارسة نشاطاتها السياسية، والأخطر من ذلك أنه مكن النظام من الإطاحة بالأحزاب السياسية أو تفكيكها من الداخل، والتعامل مع الأحزاب بطريقة إنتقائية وحالة بحالة تبعا للحجم الإنتخابي لكل حزب وعلاقته بالنظام (1).

هذا ولا يختلف الوضع كثيرا بالنسبة للنقابات، فبالرغم من إقرار الدستور بالحقوق النقابية، أي حق المواطن في تكوين نقابات مهنية يدافع من خلالها عن مصالحه، ويشترك في تسيير الأمور المتعلقة بالشأن العام، وصدور قانون لتنظيمها منذ سنة 1990، إلا أن النقابات لازالت تعاني التضييق والمحدودية فوزارة العمل المؤهلة رسميا بمنح تصاريح العمل للنقابات المهنية رفضت الإقرار بعدة نقابات في أكثر من قطاع خاصة التربية، التعليم، الصحة... إلخ، في تعارض واضح مع القوانين، فنقابات مجلس ثانويات العاصمة CLA، والمجلس الوطني لأساتذة التعليم الثانوي والتقني CNAPEST، والعديد من النقابات المهنية القطاعية في الصحة لم تسمح لها وزارة العمل بالنشاط القانوني رغم تمثيليتها الكبيرة التي عبرت عنها من خلال الكثير من الحركات الإحتجاجية والإضرابات التي لجأت إليها في السنوات الأخيرة، وحتى النقابات التي تم الإقرار بها بصعوبة كالنقابة الوطنية لموظفي الإدارة العامة SNAPAP لم يسمح لها بتكوين كفيديرات نقابية تسمح لها بالعمل خارج قطاع الإدارة العمومية والمشاركة في المفاوضات المركزية (2).

---

1- عمر فرحاتي، فريجة احمد، مؤشرات التحول الديمقراطي في الجزائر: (في كراسات الملتقى الوطني الأول حول التحول الديمقراطي في الجزائر، جامعة محمد خيضر (بسكرة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، شركة دار الهدى للطباعة والنشر، 11/10 ديسمبر 2005)، صص 46-47.

2- عبد الناصر جابي، تقييم وطني لمشاركة المواطنين والمجتمع المدني في اصلاح القطاع العام في الجزائر، مرجع سابق، ص 17.

ومن جهة أخرى، فرغم أن قانون النقابة لسنة 1990 أفرز حوالي سبعين نقابة على المستوى الوطني إلا أن هذه الأخيرة لم تتحول كلها إلى شريك مفاوض كطرف إجتماعي مقبول لدى السلطات العمومية، فلحد الساعة لازالت النقابة القديمة-الإتحاد العام للعمال الجزائريين-UGTA هي النقابة الوحيدة التي تحتكر المشاركة في المفاوضات الرسمية التي تضم نقابات أرباب العمل والحكومة وتدرس الكثير من الملفات الهامة. وهذا على إعتبار أنها الأكثر تمثيلا في الأوساط العمالية (1).

كذلك أمتنعت السلطة الجزائرية عن منح الإعتماد للعديد من التنظيمات الطلابية إما بسبب قرب هذه الأخيرة من الأحزاب المعارضة وإما تخوفها من أن تفقد سيطرتها على المجتمع المدني(2).

ومما سبق يتضح أن السلطة الجزائرية بالرغم من تبنيها للتعددية السياسية إلا أنها في الواقع لازلت ترفض تأسيس مجتمع مدني خارج عباءة الدولة،ومن ثم فهي ترفض إستقلاليتها، إذ هي تفضل أن يتأسس مجتمع مدني في إطارها وتحت هيمنتها ولتكريس هذا التوجه عادة ما تلجأ السلطة في الجزائر إلى إتباع الإستراتيجيات التالية:

اولا/إستراتيجية الإختراق :

حيث يتم تعبئة الأفراد من أعضاء الحزب الحاكم وحثهم على المشاركة في المجتمع المدني والتحكم فيه من الداخل، يعني ذلك أن تدفق الموالين للسلطة الحاكمة في مؤسسات المجتمع

---

1- نفس المرجع، ص18.

2- عبد القادر مشري، النخبة الحاكمة في الجزائر (1989-2002)، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2007-2008، ص148.

المدني القائمة وإنشاء تنظيمات جديدة تضمن للنظام السيطرة وعدم تحديه من قبل المجتمع المدني، وهو حال الإتحاد العام للعمال الجزائريين الذي يضم في صفوفه قياديين من جبهة التحرير الوطني، والتجمع الوطني الديمقراطي.

ثانيا/ إستراتيجية التنظيمات المماثلة:

أي إنشاء تنظيمات تابعة للسلطة الحاكمة في مقابل التنظيمات المستقلة (إنشاء وزارة حقوق الإنسان ثم مرصد حقوق الإنسان وهذا لإحتواء المنظمات المشابهة والحد من فعاليتها.

ثالثا/ إستراتيجية القمع والإكراه:

وهي تمثل الملاذ الأخير للنظام السياسي، ويتم الإعتماد على القدرات الأمنية والإستخبارتية والقانونية لإحتواء أي تهديد من قبل بعض التنظيمات، والمؤسسات المستقلة، مثل تعامل السلطة مع تهديدات القوى الإسلامية، تعامل السلطة مع فكرة التعددية النقابية، النقابة الوطنية المستقلة لمستخدمي الإدارة العمومية التي تشكو من قانون الطوارئ والعراقيل الممارسة ضدها وبإيعاز من الإتحاد العام للعمال الجزائريين (1).

بالإضافة إلى تلك الإستراتيجيات السابقة والتي لجأت إليها السلطة لبسط الهيمنة على مؤسسات المجتمع المدني وتحقيق التبعية، فعادة ماتكرس ذلك من خلال القوانين المنظمة لعمل مؤسسات المجتمع المدني والتي تنفي في الغالب على المجتمع المدني إستقلاليته.

---

1- طارق عشور، تطور العلاقة بين الحكومة والبرلمان في النظام السياسي الجزائري 1997-2007، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2008-2009، ص122.



## المطلب الثاني : طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والسلطة في تونس.

إن النخب السياسية التي حكمت تونس منذ الإستقلال، تميزت بخلفيتها الفكرية الليبرالية والديمقراطية، كونها درست وعاشت لفترات متفاوتة في فرنسا وعاينت من موقعها التجربة الديمقراطية الفرنسية، بل أن البعض منها مارس نشاطا سياسيا في بعض الأحزاب والمنظمات الفرنسية قبل أن ينتقل إلى العمل في إطار الحركة الوطنية التونسية سواء في فرنسا أو عند العودة إلى البلاد، وبالتالي كان من المنطقي أن تعمل هذه النخبة من أجل تكريس النظام الديمقراطي الذي إختارته بعد التخلي عن النظام الملكي وإعتماد النظام الجمهوري (1).

لكن الواقع يشير إلى عكس ذلك، فالنظام البورقويي نظام غير ديمقراطي بإمتياز بالرغم من وجود دستور، ومؤسسات النظام الديمقراطي" إذ نص الدستور التونسي في عدة فصول منه وأقر مجموعة من الحريات الفردية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية وأحال الأمر إلى القانون ليرتب تلك الحريات وينظمها (2).

ولعل مايدلل على هذا الحكم المسبق هو تلك السلوكيات (السلبية) التي كان يبديها النظام تجاه مختلف تكوينات المجتمع المدني، والتي رسمت نمط العلاقة بين الطرفين، والتي تبدو بقراءة موضوعية للواقع السياسي التونسي أنها علاقة هيمنة وسيطرة وإحتواء-وهو ما

---

1- عبد اللطيف حناشي، نخبة الإستقلال المغاربية والمسألة الديمقراطية: الحبيب بورقويي نموذجاً، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 29 شتاء 2011، ص 37.

2- نفس المرجع، ونفس الصفحة.

سنوضحه لاحقاً- وهذا برأينا يتنافى والديمقراطية القائمة على مبادئ التعددية والمشاركة والمنافسة.....إلخ. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فالرئيس بورقيبة ذاته كان يرفض إقامة النظام الديمقراطي، لأنه كان يرى أن الشعب التونسي لم ينضج بعد لممارسة الديمقراطية، وأنه غير جدير بالحرية، فهو لازال متأخراً جاهلاً لجوهر الديمقراطية، لذا فقد كان يخوف شعبه من إقامة مثل هذا النظام في مجتمع يتميز بتلك السمات السالفة الذكر، كما كان يدعو في بعض الأحيان إلى تجاوز العقد والمركبات وغيض النظر عن المطلب الديمقراطي لصالح نظام ديكتاتوري، وذلك كمقدمة برأيه لبناء النظام الديمقراطي الموعود" إذ قد تصير الدكتاتورية ضرورية أحيانا وبالأخص حين تكون الغاية منها تهيئة أسباب الديمقراطية الحقة...." (1).

فالرئيس بورقيبة منذ توليه الحكم في تونس عمل على ممارسة الهيمنة على المجتمع السياسي، ذلك أن مرحلة بناء الدولة الحديثة إقتضت تكميم أفواه المجتمع عامة والمجتمع السياسي خاصة، على حد تعبير محمد كرو(2). وبالتالي قطع دابر أي تنظيم ما من شأنه أن يعارض سياسات وتوجهات الرئيس بورقيبة، والقبول بالمعارضة التي تستجيب فقط لقراراته وأوامره، وعلى هذا المنوال بدأت علاقة الرئيس بورقيبة بأقوى تنظيم نقابي في

---

1- نفس المرجع، ص ص 42-43.

2- سالم لبيض، قراءة في علاقة الدولة القطرية العربية بالمجتمع السياسي: مثال تونس، (1957-1987)، (في ابتسام الكتبي وآخرون، الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، فبراير 2004، ص 255، (سلسلة كتب المستقبل العربي(30)).

تونس وهو الإتحاد العام التونسي للشغل، فقد قام الرئيس بورقيبة منذ البداية بإستقطاب قادة الإتحاد بإعتباره التنظيم الوحيد الذي له القدرة على منافسة الحزب الحاكم، كما سعى إلى توظيف العلاقة التاريخية التي ربطت الحزب الدستوري والإتحاد العام التونسي للشغل في فترة الإستعمار لإكتساب المزيد من الشرعية(1).

وفي هذا الإطار تم إخضاع النشاط النقابي للحزب الحاكم، بحيث أصبح أمينه العام يحتل موقعا في الديوان السياسي للحزب، وهو الأمر الذي أكده الرئيس بورقيبة ذاته".....مادامت الحكومة دستورية فمن فائدة النقابة ونجاعة أعمالها أن يكون على رأسها دستوريون منسجمون مع النظام والدولة..." أما إذا لم ينسجم هؤلاء مع الحكومة فتقوم قيادة الحزب بعزلهم من الإتحاد والحزب وكان ذلك حال أحمد بن صالح، وأحمد التليلي، والحيب عاشور، وهم من القيادة التاريخية للإتحاد العام التونسي للشغل(2).

وفي منتصف السبعينات، ونتيجة سياسة الإنفتاح الإقتصادي التي إتبعها حكومة الهادي نويرة، والتي كانت لها إنعكاسات سلبية على الطبقة الشغيلة، شهدت تونس سلسلة من الإضرابات تطالب بتحسين الأجور وظروف العمل وإحترام قوانين الشغل.... الخ، أشهرها إضراب يوم الخميس 26 يناير 1978 أين إنتشر الجيش في كافة أنحاء البلاد وأطلق النار

---

1- ليلي سيدهم، اشكالية التحول الديمقراطي في تونس، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008-2009، ص90.  
2- عبد اللطيف حناشي، مرجع سابق، ص ص 41-42.

على المضربين والمتظاهرين ودعي ذلك اليوم "الخميس الأسود"، و إعتقلت وزارة الداخلية كافة أعضاء المكتب التنفيذي وأعضاء الهيئة الإدارية والأمناء العامون للإتحادات الجهوية والقطاعية وكل القيادات الوسطى والعديد من القيادات المحلية والهيكل القاعدية وتمت محاكمتهم تحت مسمى "الإخلال بالأمن العام"، وبلغت الأحكام عشر سنوات سجنا مع النفاذ والأشغال الشاقة والطرده من العمل للآلاف من النقابيين، كما نظمت الحكومة مؤتمرا إستثنائيا سوريا نصبت من خلاله قيادة موالية لها لكنها لم تتمكن من السيطرة على الوضع ولم تحض بإعتراف محلي أو دولي، بل أصبح النقابيون ينظمون تحركات وإضرابات مفاجئة يتم التحضير لها في السرية وواصل البعض إصدار الصحيفة المركزية الناطقة بإسم "النقابة الشرعية" في السرية (صحيفة الشعب ) (1).

وعليه فقد ظل منطق الهيمنة على التنظيم النقابي هو المعمول به خلال فترة حكم الرئيس بورقيبة، هذا ويبدو أن الأمر قد إستمر حتى مع مجئ الرئيس زين العابدين بن علي إلى السلطة، - وهو الرئيس الذي أبدى إنفتاحا على المعارضة وأقر بالتعددية بمختلف أشكالها وإعترف مبدئيا بإستقلالية النقابة على الحزب الدستوري- ولعل، مايدلل على ذلك هو إعتقال عشرة نقابيين في فترة حكمه سنة 1999 إثر إقبالهم على نقد قيادات الإتحاد العام التونسي للشغل وإتهامهم بالخضوع لسيطرة الحكومة(2).

---

1- الطاهر أبو العز، مرجع سابق، ص6.

2- أحمد منيسي، مرجع سابق، ص185.

هذا ولا يختلف الأمر كثيرا بالنسبة للأحزاب السياسية، فقد سيطر الحزب الدستوري بقيادة الحبيب بورقيبة على الحياة السياسية، وتم تكريس الأحادية الحزبية في مؤتمر بنزرت سنة 1964، وبالتالي تم القضاء على التعددية السياسية، وحتى في الوقت الذي قبلت فيه السلطة بالمعارضة جاء هذا الإعتراف على مضض، وتم الإعتراف ببعض الأحزاب التي قبلت شروط اللعبة، بينما تم رفض باقي الأحزاب السياسية كحركة التجمع القومي العربي التي أسسها الأستاذ البشير الصيد، وحركة الإتجاه الإسلامي التي أسسها راشد الغنوشي (1).

لقد إتسمت علاقة الأحزاب السياسية بالسلطة بالرفض المتبادل، فحركة التجمع القومي العربي التي أسسها بشير الصيد سنة 1981 إعتبرت نفسها معبرة عن شريحة واسعة من المجتمع التونسي، ومستجيبة لشروط اللعبة السياسية كما حددتها السلطة السياسية بعد مؤتمر الحزب سنة 1981 وقد تقدمت بمطلب تأشيرة للعمل القانوني إلا أن السلطة رفضت ذلك وهو ما يعني إقصائها لقطاعات واسعة من الشعب من المشاركة في الحياة السياسية، وأكثر من ذلك قررت السلطة سنة 1984 ملاحقة بشير الصيد الأمين العام لهذه الحركة وتقديمه للمحاكمة على إثر تهم نسبت له، أبرزها النيل من كرامة رئيس الجمهورية وأعضاء الحكومة ونشر الأخبار الزائفة عن قصد والتي من شأنها الإخلال بالأمن العام وتوزيع مناشير بهذا الإتجاه وفي الأخير تم الحكم عليه بالسجن لمدة سنتين (2).

---

1- سالم لبيض، قراءة في علاقة الدولة القطرية العربية بالمجتمع السياسي: مثال تونس، (1957-1987)، مرجع سابق، ص 255-257.

2- نفس المرجع، ص 260.

ويكاد المشهد نفسه يتكرر مع حركة الإتجاه الإسلامي التي أعلن قادتتها عن تأسيس حزب جديد يسمى الإتجاه الإسلامي يوم 6 يونيو 1981 وقد قوبل بالرفض من طرف السلطة التي وجهت لقيادة هذه الحركة الكثير من التهم أهمها الإنتماء إلى جمعية غير مرخص لها والنيل من كرامة رئيس الدولة....الخ، وبالتالي محاكمة وإعتقال كوادرها (1).

وحتى في الوقت الذي وصل فيه الرئيس زين العابدين بن علي إلى السلطة، فقد إستمر على ذلك المنوال، بحيث بقي الحزب الدستوري الذي غير إسمه إلى التجمع الدستوري الديمقراطي هو الحزب الوحيد الممسك بأجهزة الدولة والفارض سيطرته على المجتمع المدني، فأحزاب المعارضة المعترف بها تتحرك في مجال ضيق، لايسمح لها بأن تقوم بدور المعارضة التي تؤثر في الحياة السياسية بصفة جدية، أما المعارضة غير قانونية فقد تم فرض القيود على العديد من رؤسائها كما هو الحال مع السيد "محمد موعدة" رئيس حركة الديمقراطيين الإشتراكيين الذي منع من ممارسة أي نشاط سياسي، ووضعته تحت الإقامة الجبرية منذ عام 1997 بسبب عقده لقاء مع البرلمانين الأوروبيين وعدد من منظمات حقوق الإنسان الدولية أثناء رحلة له الى أوروبا(2). أما الإسلاميين فقد زج بالكثير منهم في السجون. وفيما يخص الجمعيات، فقد عملت الدولة منذ فجر الإستقلال ومن منطلق بناء دولة الإستقلال والحدثة على تحجيم دورها وإستقطابها، بل الجمعيات القليلة العدد التي نشطت في الفترة المتراوحة بين 1956-1988 وعددها 1976 جمعية قد إرتبطت بسياسات الدولة

---

1- نفس المرجع، ونفس الصفحة.

2- أحمد منيسي، مرجع سابق، ص186.

وبهياكل الحزب الحاكم، فبرزت بالتالي جمعيات تعاضد سياسة الدولة وتتخرط في مضارها، أما باقي الجمعيات التي تحاول الإستقلال وموازنة قوة الدولة فإنها ظلت على هامش الصراع الفعلي والميداني للمجتمع (1). ويكاد الوضع نفسه يتكرر مع نظام الرئيس زين العابدين بن علي الذي تمكن من إحتواء العديد من تنظيمات المجتمع المدني حيث نجد أن 9000 جمعية أو منظمة مرخص لها بالعمل تدور معظمها في فلك الحزب الحاكم المندمج كلية في أجهزة الدولة أما باقي الجمعيات أو المنظمات المستقلة خاصة ذات الطابع السياسي كالرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، فإنها ظلت تعاني التهميش والتضييق من طرف السلطة- بل بسببها تم إدخال تعديلات سنة 1992، أدت إلى مزيد من التضييق على النشاط الجمعي-، وفي أحيان أخرى من محاولات العزل من قبل الحزب الحاكم بعد توجيه تهم لها بأنها مسيسة مخترقة من قبل تنظيمات حزبية رديكالية، وقد حدث هذا مع جمعية القضاة التونسيين، والجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان (2).

---

1- فتحة السعيدي، مرجع سابق، ص 30.  
2- التقرير السنوي للمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العالم العربي، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 2009، ص 73-74.

### المطلب الثالث: طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والسلطة في المغرب.

على خلاف باقي الدول المغاربية التي إتخذت من الأحادية كمظهر من مظاهر حكمها إبان السنوات الأولى للإستقلال فإن المجتمع المغربي شهد التعددية وبمختلف أشكالها (النقابية والسياسية والجمعوية ) وبقوة القانون، وهو الأمر الذي بعث على الإعتقاد بداية بأننا أمام نظام ديمقراطي تعددي، لكن سرعان ما يزول هذا الإعتقاد وتوضح الحقيقة اذا ما تجاوزنا الإطار القانوني والدستوري وإعتمدنا على التحليل السلوكي والواقعي للنظام السياسي المغربي، فالتعددية بمختلف أشكالها في المغرب هي مفهوم دستوري أكثر منها حقيقة سياسية واقعة، وإن شئنا قلنا أننا امام تعددية زائفة مصطنعة. لأن التعددية (Pluralisme)، بما هي فلسفة في تصور الشأن العام وسبل إدارته، تقتضي بالأساس ثقافة سياسية مرتكزة على مبدأ الإختلاف وشرعية الإعتراف به، كما تكفل التعددية، وهذه أحد نقطها المفصلية، إمكانية التعاقب على السلطة وممارستها الفعلية، مما يعني إنطواء الحياة السياسية على مجال عمومي (Espace public) حاضين فعلاً لـ"الأغلبية" و"المعارضة"، إلا أن الملاحظ في تجربة التعددية الحزبية المبكرة في المغرب أن ثمة ضعف في إستنبات شرعية الإعتراف بالمعارضة وتيسير سبل تداولها السلطة في الثقافة السياسية المغربية فعلى مدار عشرين عاما على الأقل التي تلت الإستقلال ، لم تصل المعارضة إلى السلطة رغم مشاركتها في مختلف الإستحقاقات وحتى في الوقت الذي وصلت فيه إلى السلطة سنة 1998 في إطار ما سمي بالتناوب التوافقي، تعرضت لمحاولات الإضعاف والتجسيم من قبل السلطة (1). وإنطلاقاً

1- محمد مالكي، مرجع سابق، صص 9-10.



من هذه الحقيقة السياسية فقد عملت السلطة المغربية وبإستمرار على مواجهة مختلف تكوينات المجتمع المدني من نقابات، وأحزاب، ومنظمات وهذا بالإعتماد إما على أسلوب القمع والملاحقة والتطويق، وإما من خلال تأطير المجتمع بواسطة هيئات سياسية ونقابية ومنظمات إما مصطنعة أو ضعيفة التأثير.

فالسلطة المغربية التي تبنت قوانين التعددية السياسية منذ البداية كانت تهدف من وراء ذلك إلى مواجهة أحزاب الحركة الوطنية، لاسيما حزب الإستقلال الذي كان الرحم الأساسي لمجموع الفعاليات المناضلة آنذاك، وفي هذا السياق تم إنشاء حزب الحركة الشعبية وهو حزب يغلب عليه طابع الإنتماء للثقافة الأمازيغية، وفي سنة 1963 تم تأسيس حزب جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية برئاسة "أحمد رضا أكدير" وهو أحد المقربين للملك (1).

ومن أجل شل المطالب السياسية للحركة النقابية، عملت السلطة على تحييد المركزية النقابية الأساسية آنذاك الإتحاد المغربي للشغل الذي رفع شعار لا تسييس الطبقة العاملة وإبتعد تدريجيا عن أحزاب الحركة الوطنية، بل وعمل على محاربتها.

ورغم هذه المحاولات التي بذلتها السلطة في إتجاه الهيمنة على مؤسسات المجتمع المدني إلا أنها وجدت نفسها في ظل صمود تلك المؤسسات- خاصة أحزاب الحركة الوطنية وفي مقدمتهم حزب الإتحاد الوطني للقوات الشعبية الذي إنشق عن حزب الإستقلال- مضطرة للإعلان عن الحالة الإستثنائية سنة 1965، والتي إستمرت الى غاية 1970، وخلال

---

1- يونس مجاهد، المجتمع المدني والتجربة المغربية، ورقة مقدمة الى مؤتمر: المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي، (لبنان: تجمع الباحثات اللبنانيات ومؤسسة فريديرش ايبرت، 18/20 أبريل 2004)، ص 87.

هذه الفترة عرف المجتمع المدني قمعا شرسا إستمر حتى في الوقت الذي رفعت فيه الحالة الإستثنائية، وفي ظل هذا الوضع نظمت إنتخابات بلدية وتشريعية سنتي 1976.1977 على التوالي، وإستمرت السلطة في نهجها السابق أي في محاولة تطويق وقمع وإحتواء حركة المجتمع المدني إذا ما هي حاولت الخروج عن منطِق الإحتواء وهذا بخلق تنظيمات سياسية متعددة ونقابات وجمعيات توكل إليها مهمة تأطير المجتمع ومراقبة حركيته أي خلق وإصطناع تعددية ملفقة تبرر إستمرار خدمة مصالحها وسيطرتها، وعرفت هذه المرحلة بالواجهة (1).

وفي ظل هذا الوضع تمكنت بعض القوى الديمقراطية والسياسية والنقابية وهيئات المجتمع المدني المعنية بحقوق الإنسان والصحافة والمرأة.... الخ من إنتزاع شرعية وجودها وتثبيتها بل وتقويته داخل إطار ما سمي بالهامش الديمقراطي، والذي إستمر منذ منتصف السبعينات إلى بداية ماسمي بالتناوب التوافقي الذي إنطلق في منتصف التسعينات، وبالتالي تمكنت من تنظيم أنشطتها وفعاليتها والترويج لأفكارها وإعمال الدعاية لها بالإعتماد على وسائل الإعلام (الصحافة) التي ساندتها، بل ودافعت عنها وحمتها في أحيان كثيرة، بينما إتخذ العديد من المناضلين السياسيين من اليسار الرديكالي في الجمعيات الحقوقية والنسائية إطارا للترويج لأفكارهم وأرائهم ولخوض نضال سياسي تحت مظلة النضال الحقوقي والنسائي في حين وجد الأصوليون في العمل في المجال الخيري، وجمعيات الدعوة والإرشاد الديني والمساجد

---

1-سلاف سالمى، مرجع سابق، ص68.

مجالاً لممارسة نشاطهم، ولتنظيم أنفسهم والتغلغل داخل مختلف أوساط المجتمع، أما أحزاب الحركة الوطنية فقد فقد ركزوا على النضال في الواجهة الانتخابية (البرلمان والبلديات) (1). عرفت هذه المرحلة بالمنافسة حيث إنتهت السلطة في أواسط الثمانينات إلى الإهتمام المتزايد بمؤسسات المجتمع المدني، ومن ثم عمدت إلى خلق عدة جمعيات ترفع نفس أهداف وشعارات باقي مؤسسات المجتمع المدني الحرة وأمدتها بجميع الإمكانيات المادية، وجعلت على رأسها أعيان السلطة والمال حتى تقوي نفوذها في المجتمع (مثل جمعية أبي رقرق، جمعية الإسماعيلية، جمعية إليغ، جمعية أنكاد، جمعية المحيط)، والملاحظ أن هذه الجمعيات أصبحت أنشطتها تغطي كافة جهات المغرب، بل وأصبحت غطاء للكثير من الأنشطة السياسية الرسمية (2).

وإثر إنطلاق تجربة جديدة في المغرب أطلق عليها التناوب التوافقي، تمكنت أهم أحزاب الكتلة الديمقراطية بالدخول إلى الحكومة ضمن إئتلاف برئاسة الأستاذ عبدالرحمن اليوسفي في ربيع العام 1998 (3). وهي التجربة التي جرى التمهيد لها بإشاعة مناخ سياسي يوفر القدر الضروري من الثقة التي إفتقرت إليها الحياة السياسية الوطنية طويلاً، منذ إعفاء حكومة الراحل الكبير الأستاذ عبدالله إبراهيم من مسؤولياتها في العام 1960 وقد ترجمت الحياة السياسية منذ نهاية عقد الثمانينات وحتى خريف عام 1996 إلى بروز خمسة محطات

---

1- يونس مجاهد، مرجع سابق، ص 87.

2- رشيد جرموني، "المجتمع المدني بين السياق الكوني والتجربة المغربية".

انفasse.org/index.php?option=com\_content، تم تصفح الموقع في: 2011/09/22

3- يونس مجاهد، مرجع سابق، ص 89.

كان لها الأثر الفعال في إعادة المناخ السياسي إلى مجراه الطبيعي، حيث تمثلت تلك المحطات في: الإفراج عن معتقلي اليسار، تخفيف المحذور النيابي وإجازة مناقشات "ملتصم الرقابة" على الحكومة في البرلمان، التجاوب النسبي مع المذكرة الدستورية المرفوعة إلى الملك من زعيمة المعارضة عبدالرحيم بوعبيد وأحمد بوسنة من خلال التعديلات الدستورية، العرض الملكي المتعلق بتشكيل حكومة أقلية من "الكتلة الديمقراطية" في العام 1994 والضمان الملكي لغالبيتها النيابية، ثم التعديلات الدستورية في العام 1996 وتصويت المعارضة – لأول مرة في تاريخها – لمصلحتها. وهي في جملتها وفرت المقدمات التأسيسية لتلك الصفة السياسية التي قضت – في مطافها الأخير – بتشكيل حكومة التناوب الأولى وبهذا أصبحت المعارضة تتقاسم جزء من السلطة، وهو الأمر الذي خلق فراغاً سياسياً خطير ترك أثره البالغ على حركية المشهد السياسي وخريطة المجتمع المدني، وفي ظل هذا الوضع تأسست العديد من المنظمات والأحزاب والجمعيات كمحاولة لسد الفراغ السياسي، غير أن هذه الدينامية الجديدة مازالت محدودة في فعاليتها وقدرتها على التأثير وهذا لأسباب عدة أبرزها الدعم المالي واللوجستي (1).

ومع مطلع التسعينيات تغيرت إستراتيجية الدولة إتجاه المجتمع المدني، بعد أن عجزت عن القضاء عليه كلية أو منافسته بشكل كبير، وبذلك إتجهت إلى إحتوائه وتوظيف مؤسساته في المجتمع (2). وفي هذا الصدد يذكر أن السلطة حاولت أن تخلق من منظمات المجتمع

1- عبد الإله بلقزيز، تجربة التناوب التوافقي في المغرب.... إلى أين؟، المستقبل (رأي وفكر) : العدد 2889، الخميس 28/ شباط 2008، ص 19.

2- رشيد جرموني، مرجع سابق.

المدني قوة منافسة للأحزاب المغربية الكبرى والنقابات، وهو الأمر الذي لقي تجاوبا، بل ومساندة من طرف تيارات في المجتمع معارضة للأحزاب المغربية من منطلقات سياسية وأيديولوجية مختلفة، وتنفيذا لهذه الإستراتيجية الجديدة فقد توجهت الدولة إلى إستغلال الحركات الإجتماعية ضد الأحزاب المشاركة في الحكومة وفي هذا الصدد تم تأطير حركة الشباب العاطل عن العمل، والذي يصل عدده الى 10 آلاف، وبموزاة هذا التوجه حاولت الدولة أيضا تجاوز عمل الجمعيات الحقوقية وتأسيس هيئات لتقوم مقامها تضطلع بمعالجة ملف المختطفين والمختطفين لأسباب سياسية ونقابية. وهكذا بدأ الحديث عن ضرورة إشراك المجتمع المدني في إعداد البرامج الحكومية وتدريب المرافق وتوسيع حضوره ورموزه في الأنشطة الرسمية ووسائل الإعلام (1).

---

1-يونس مجاهد، مرجع سابق، صص 91-92.

## الفصل الثالث:

موقع مؤسسات المجتمع المدني في دول المغرب  
العربي من عملية التنمية السياسية

## الفصل الثالث: موقع مؤسسات المجتمع المدني في دول المغرب العربي من عملية التنمية السياسية.

لقد زاد الإهتمام بالمجتمع المدني في العقدين الماضيين ،وأصبح يعول عليه كأحد أهم الفواعل الرئيسية في تحقيق الطموحات التنموية ،ومن بينها التنمية السياسية خاصة بعد أن تنامي دوره في التغيير الإجتماعي والتحديث خصوصا في المجتمعات الغربية.

فبالنظر إلى ما يحمله المجتمع المدني من قيم ،وإلى أهمية الأدوار التي يضطلع بها والتي من شأنها أن تؤثر في العملية السياسية برمتها ،و التي تحدث التحول المراد الوصول إليه نظرا لما بحوزته من إمكانات وقدرات وخبرات ،فإن إنبعائه ومشاركته في الحياة السياسية أصبحت أكثر من ضرورة ملحة للتغلب على أزمات التنمية السياسية ،وإحلال الديمقراطية خصوصا في المجتمعات النامية التي لازلت لم تتخلص من التخلف ولم تعرف الإنعتاق السياسي بعد.

وعليه فإننا سوف نبحث من خلال هذا الفصل عن موقع مؤسسات المجتمع المدني في دول المغرب العربي من عملية التنمية السياسية وهذا بمناقشة القضايا التالية:

- 1-مساهمات المجتمع المدني المغربي في تحقيق التنمية السياسية.
- 2-معوقات المجتمع المدني المغربي في تحقيق التنمية السياسية.
- 3-آليات وسبل تفعيل دور المجتمع المدني المغربي في تحقيق التنمية السياسية.

**المبحث الأول: مساهمات المجتمع المدني المغربي في تحقيق التنمية السياسية.**

طالما أن التنمية السياسية تهدف في إحدى غاياتها إلى بناء المؤسسات الديمقراطية وتدعيم الممارسات السياسية الديمقراطية، وكذلك إلى توسيع دائرة صنع القرار لتشمل أكبر عدد ممكن من المواطنين فإننا سوف نقف من خلال هذا المبحث على مساهمة المجتمع المدني المغربي في تحقيق التنمية السياسية وهذا بمعالجة دوره وإسهامه في تحقيق الديمقراطية، وكذا المشاركة السياسية.

**المطلب الأول: مساهمة المجتمع المدني المغربي في تحقيق الديمقراطية.**

**أولاً: المجتمع المدني وعلاقته بالديمقراطية.**

إنطلاقاً من أن الديمقراطية المعاصرة لم تعد مجرد آلية إنتخابية دورية أو مجرد إطار للتنافس الحزبي وقانون الأغلبية وإنما أصبحت ترمز في أحد أوسع معانيها التشاركية إلى المشاركة في إتخاذ القرار ومراقبة تنفيذه والمحاسبة على نتائجه، فإنها كهدف متروكة لنضج الفعل الإجتماعي، وعلى الرغم من تعدد آلياتها وأساليب تطبيقها إلا أنها تقوم في جوهرها على أساس التعدد السياسي، وإحترام مبدأ تداول السلطة سلمياً والرقابة السياسية، وتوفير بعض الضمانات لإحترام حقوق المواطنين وحياتهم ومتى قويت وتدعمت قوى المجتمع المدني ومؤسساته فإنها تسهم في تثبيت الديمقراطية، فالمجتمع المدني يعد بمثابة الأرضية التي تركز عليها الصيغة الديمقراطية بقيمتها ومؤسساتها وعلاقاتها(1)

---

1- عبد الجليل مفتاح، دور المجتمع المدني في تنمية التحول الديمقراطي في بلدان المغرب العربي، مجلة المفكر: العدد الخامس، مارس 2010، ص11.



كما يعد المجتمع المدني بمثابة البنية التحتية للديمقراطية التي تساهم في تعزيز الديمقراطية وتوفير الشروط الضرورية لتعميق الممارسة الديمقراطية وتأكيد قيمها الأساسية، وهذا من منطلق ما تقوم به منظماته من دور ووظائف في المجتمع، فهاته الأخيرة بما تضمنه من نقابات وأحزاب... الخ، توفر في حياتها الداخلية فرصة كبيرة لتربية الملايين من المواطنين على قيم الديمقراطية وتدريبهم عملياً لإكتساب الخبرة اللازمة للممارسة الديمقراطية في المجتمع الأكبر (1). بما تتيحه لعضويتها من مجالات واسعة للممارسة والتربية الديمقراطية من خلال:

- المشاركة التطوعية في العمل العام

- ممارسة نشاط جماعي في إطار حقوق وواجبات محددة للعضوية

- التعبير عن الرأي والاستماع إلى الرأي الآخر والمشاركة في إتخاذ القرار

- المشاركة في الإنتخابات لإختيار قيادات المؤسسة أو الجمعية وقبول نتائج الإنتخابات سواء كانت موافقة لرأي العضو من عدمه.

- المشاركة في تحديد أهداف النشاط وأولوياته والرقابة على الأداء وتقييمه (2).

وبهذا تعد أفضل إطار للقيام بدورها كمدارس للتنشئة والتدريب العملي على الديمقراطية (3).

---

1- عبد الغفار شكر، "دور المجتمع المدني في بناء الديمقراطية"، ج3

www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=26354، تم تصفح الموقع في: 2011/09/18.

2- عبد المالك المصعبي، "الحريات والحقوق المدنية والممارسات"،

mansourdialogue.org/Arabic/New\_Lecs\_Nov\_2009/3.doc تم تصفح الموقع في: 2011/10/03.

3- عبد الغفار شكر، مرجع سابق.

إن العلاقة بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي تبدو واضحة ومنطقية، فإذا كان المجتمع المدني يلتزم في وجوده ونشاطه بقيم ومعايير الإحترام والتراضي والتسامح والمشاركة والإدارة السلمية للتنوع والإختلاف فإن هذه المعايير ذاتها تقوم عليها الديمقراطية كصيغة لإدارة الصراع في المجتمع الطبقي بوسائل سلمية وباعتبارها أسلوب حياة يشمل كافة مجالات المجتمع (1).

إن هذا التشابه في الأسس والمعايير التي يقوم عليها كلا من المجتمع المدني والديمقراطية يوحي بأن المفهومين متكاملان وليس متنافسان كما يدعي البعض، إلا أنه لا أحد يحل محل الآخر، لكن الأمر المهم أن الديمقراطية أولاً ففي غيابها يصعب بناء مجتمع مدني، لأن منظمات المجتمع المدني المعاصر ليست قابلة للحياة في ظل أنظمة إستبدادية هذه الأنظمة لا تسمح بتواجدها على الأقل بشكل مستقل ذاتياً لأنها تقوم على المركزية والواحدية ولا تسمح لهيئات أخرى بمنافستها أو معارضتها (2).

وعليه فالمجتمع المدني من غير الممكن أن يتطور أو ينمو أو يحصل على دوره الفعلي إلا في ظل نظام ديمقراطي، كما أن النظام الديمقراطي لا يمكن أن يتأسس إلا بوجود مؤسسات المجتمع المدني وإيلائها الدور الفعلي في التعبير عن المصالح المتميزة والمتنافسة وتمثيلها في أجواء ديمقراطية سليمة (3).

---

1- محمود مؤيد جبير، سعود احمد ربحان، مرجع سابق ، ص 283.

2- عبد الوهاب حميد رشيد، "المجتمع المدني والتحول الديمقراطي"

www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=14251، تم تصفح الموقع في: 2011/09/05.

3- عبد الجليل مفتاح، مرجع سابق ، ص 13.

وإنطلاقاً من هذا كله فإنه يمكن التسليم بوجود علاقة طردية بين المجتمع المدني والديمقراطية مؤداها أنه متى ترسخت أسس الديمقراطية تدعمت مؤسسات المجتمع المدني، ومتى انحسرت الديمقراطية تراجعت مؤسسات المجتمع المدني بمعنى أن دورها يصبح عديم الفاعلية، فمؤسسات المجتمع المدني تشكل الدعائم الأساسية للديمقراطية فلا ممارسة ديمقراطية حقيقية بدون مجتمع مدني فاعل ونشيط بل أن الديمقراطية تتعزز بوجود تنظيمات المجتمع المدني، ففي سياق الدفاع عن مصالح القوى التي تمثلها تصون الديمقراطية وتعمل على ترسيخها. (1)

وبناء على ما سبق، فما مدى مساهمة المجتمع المدني في دول المغرب العربي في تحقيق الديمقراطية؟.

### ثانياً: دور المجتمع المدني المغربي في بناء الديمقراطية.

تاريخياً شهد عقد الثمانينات بزورا جنينية جديدة للبرالية العربية الثانية، وتمثلت البذور في نهضة فكرية قادتها مجموعة من مراكز البحوث المستقلة عن الحكومات ثم دعمتها مجموعة من تنظيمات المجتمع المدني المستقلة أيضاً وخاصة تلك الناشطة في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية (2).

وفي أواسط ثمانينات القرن 20 بدأت بلدان المغرب العربي - بإستثناء ليبيا- تشهد تحولات وإصلاحات في هياكلها السياسية والإقتصادية والمؤسسية حالها حال باقي دول العالم

---

1- أحمد شكر الصيحي، مرجع سابق، ص 221.

2- عبد الجليل مفتاح، مرجع سابق، ص 13.

الثالث خاصة تلك التي كانت تتبنى الأيديولوجية الإشتراكية (السوفيتية سابقا) في إطار ما يعرف بالموجة الثالثة للتحوّل الديمقراطي كما يراها (هنغتون ) (1).

وقد كان هذا التحوّل نتيجة عدة عوامل ،منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي .

فمن حيث العوامل الداخلية ،يمكن الإشارة بداية إلى - أن سيطرة نظم الحكم الإستبدادية والسلطوية بعد الإستقلال ،وبقاؤها وإحتكارها للسلطة سنوات طويلة أدى إلى صراعات وعنف كالإنقلابات العسكرية ،والإغتيالات السياسية ،وكذا إنهيار شرعية هذه الأنظمة التي لم تنجح لا في تحقيق التنمية المرجوة ولا في بناء مؤسسات تحظى بالرضى المجتمعي المغربي ،وتجلت مظاهر عدم الشرعية هذه في حدوث العديد من الإضطرابات التي إتخذ بعضها شكل محاولات الإنقلاب على غرار ما حدث في المملكة المغربية في مطلع السبعينات ،وكذا ظهور وتصاعد قوى سياسية معارضة تمثلت في حركات إسلامية رديكالية ،فعلى سبيل المثال شهدت ليبيا العديد من قوى وجماعات المعارضة ،كالجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا ،والجبهة الديمقراطية الليبية ،وحركة التحرير الوطني لليبيا ،كما شهدت الجزائر بروز الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي كانت لها مواجهات مع السلطة كان لها تأثيرات على مسار التحوّل الديمقراطي والمشهد السياسي عامة بالجزائر،وهذا ما أدى إلى عامل آخر تمثل في عدم الإستقرار السياسي في معظم الدول المغاربية.

---

1- سيد أحمد كبير، مرجع سابق ،ص 83.

-كما صاحب ذلك فشل سياسات الحكومات المغربية من الناحية الإقتصادية نتيجة تطبيق برامج التقويم الهيكلي في المغرب، وتونس، ومحدودية النموذج الدولتي الريعي في الجزائر، وهو الأمر الذي أدى إلى أزمات سياسية وإقتصادية وتدهور للوضعية الإجتماعية للشعوب المغربية تبعثها مطالبة شعوب هذه المنطقة بالتغيير، خاصة وأنها كانت تتطلع إلى تحقيق التنمية .

أما بالنسبة للعامل الخارجي، فقد أدى التحول في النظام الدولي مثل نهاية الحرب الباردة، وتفكك الإتحاد السوفياتي والنزوح الدولي نحو الديمقراطية وحقوق الإنسان إلى الدفع نحو التحول الديمقراطي في إفريقيا ومنها بلدان المغرب العربي (1).

ومن خلال ما تقدم يمكن الوقوف على تلك التحولات عبر التطرق إلى الجوانب الدستورية في كل من دول المغرب العربي، والتي ساهمت في بروز عدة فضاءات من المجتمع المدني. ففي الجزائر نص دستور سنة 1989 على حرية إنشاء الجمعيات وذلك في المادة 39 منه "حرية التعبير، وإنشاء الجمعيات والإجتماع مضمونة للمواطن" وتمسك بها أيضا دستور 1996 في المادة 41 منه التي حافظت على نفس عبارات سابقتها، وقد ضمن الدستور المغربي في الفصل التاسع منه لجميع المواطنين حرية التجول وحرية الإستقرار بجميع أرجاء المملكة؛ حرية الرأي وحرية التعبير بجميع أشكاله وحرية الإجتماع وحرية تأسيس الجمعيات وحرية الإنخراط في أي منظمة نقابية وسياسية حسب إختيارهم ولا يمكن أن

---

1- نفس المرجع، ص ص 83-86.

يوضع حد لممارسة هذه الحريات الا بمقتضى القانون. أما بالنسبة لتونس فقد قضى الفصل الثاني من الدستور التونسي لسنة 1959 "بأن حرية الفكر والتعبير والصحافة والنشر والاجتماع وتأسيس الجمعيات مضمونة وتمارس حسبما يضبطه القانون والحق النقابي مضمون (1).

و في الواقع تزخر دول المغرب العربي بعدد هائل من تنظيمات المجتمع المدني ذات الأهداف المختلفة وعلى مستويات مختلفة وطنية أو محلية ،حيث تضم الجزائر وحدها حسب إحصائيات 2001-2002 حوالي 58000 منظمة مدنية ،تليها المغرب بحوالي 30000 منظمة مدنية ثم تونس ب 7500 منظمة مدنية(2). ولكن هذه المنظمات لم تجد تعبيراتها القانونية والسياسية إلا بعد الإعلان عن التعددية في دول المغرب العربي في الجزائر سنة 1989 وفي تونس سنة 1988 أما المغرب فقد عرفتها منذ الإستقلال لكن تم التأكيد عليها لاحقا.

لكن المشكلة هنا لا تكمن في عدد مؤسسات المجتمع المدني بقدر ما تكمن في مدى فاعلية وإسهام تلك المؤسسات المدنية في نشر الديمقراطية ،ورفع مستوى التطور السياسي والاجتماعي العربي بوجه عام والمغاربي بوجه خاص (3).

إنه وقبل محاولة الإجابة على هذه الإشكالية نود التأكيد على حقيقة مفادها أنه على الرغم من أن هناك تباينات واضحة بين البلدان العربية - ومن بينها دول المغرب العربي -

---

1- عبد الجليل مفتاح ،مرجع سابق ،ص 13.

2- أحمد إبراهيم ملاوي، أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية: العدد الثاني، المجلد 24، 2008، ص 259.

3- فؤاد عبد الله ثناء ،مرجع سابق ،ص 282.

وذلك من حيث درجة التطور السياسي والإقتصادي والثقافي، ودرجة التجانس القومي والإنصهار الإجتماعي وتبلور الطبقات ومدى إنتشار التيارات السياسية والفكرية أيضا إلا أنه و نظرا لوجود قواسم مشتركة بين أغلب البلدان العربية (المغربية)، يمكن الحديث عن مجتمع مدني عربي (مغربي) واحد(1).

إن فاعلية وإسهام مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق الديمقراطية وإرساء قواعدها وقيمها تقتضي مجموعة من الشروط نكتفي هنا بذكر أهمها فقط وهي: أن تتوافر تلك المؤسسات المدنية على درجة من الإستقلالية وعدم التبعية لأي جهة كانت سواء مؤسسات أو جماعات أو أفراد، وكذا الإنسجام الذي يتولد عن توافر ثقافة مدنية(ديمقراطية) تجسدها تلك المؤسسات في حياتها الداخلية، وكذا الإنتشار الواسع لهياكلها على نحو يسمح بإرتفاع عدد المنخرطين فيها ومن ثم ضمان مشاركة أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع.. الخ. بالإضافة إلى الإستقلال المالي والذي يتولد عنه إستقلال في القرارات والأهداف.

لكن في الواقع فإن المجتمع المدني المغربي وكغيره من المجتمعات المدنية العربية - وإن كان بدرجات متباينة نسبيا- يفتقد إلى تلك الشروط -حسب ما أشارت إليه العديد من التقارير والدراسات، وهو الأمر الذي جعل إسهاماته في ديمقراطية الدولة محدودة\*

---

1- نفس المرجع ، ص291.

\*- توصل تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2004 إلى خلاصة بعنوان حريات على الورق وهو يتكلم عن الكثير من الحريات التي تمنحها الدساتير العربية نظريا والتي كثيرا ما تكبلها التشريعات التنظيمية المتشددة ليضيف محرروا التقرير في خلاصتهم ، أن الدساتير العربية تحيل إلى التشريع العادي لتنظيم الحقوق والحريات غير أن التشريع العادي غالبا ما يجنح إلى تقييد الحق ، بل مصادرته احيانا تحت ستار تنظيمه وبهذا يفقد النص الدستوري رغم قصوره احيانا كثيرا =

وهو ما سنوضحه على النحو التالي:

1/فقدان الإستقلالية: فالأصل في منظمات المجتمع المدني أن تتصرف بكل حرية في أداء دورها ووظيفتها الأساسية ولا تكون مجرد تابعة لسياسات الحكومة وسلطتها، لكن جوهر مشكلة المجتمع المدني العربي بصفة عامة والمغاربي بصفة خاصة تتركز في إنتشار سلطة الدولة في كل مجالات الحياة مما يجعل من هذه السلطة أداة مراقبة مستمرة وعائقا أمام إمكانية تحرير الأفراد وإستقلال المؤسسات الإجتماعية، فالدولة المغاربية تكتسح كل مجالات الحياة المجتمعية في إطار مشروع شمولي لدولة المجتمع، الأمر الذي يجعل من هذه التنظيمات لا تملك الحد الأدنى من الإستقلال الذاتي والقدرة على الحركة المستقلة التي تتيح له أن يصدر هو نفسه ومن ذاته عناصر تنظيمه الأوسع والأشمل(1).

لذا فقد عملت تلك الأنظمة المغاربية على إحتواء هذه المنظمات، ففي الوقت الذي أقر فيه المغرب بالتعددية وأكد على الليبرالية كأيديولوجية، جاء هذا التأكيد مرفوقا بمحاولات من قبل السلطة لإكتساح المجتمع السياسي وملء فراغاته، لذا شجعت الدولة منذ السنوات الأولى للإستقلال عدة هيئات وتنظيمات سياسية للظهور حتى لا تنظر بمنأى عن الصراعات والنقاشات التي تدور وتتفاعل داخل المجتمع السياسي(2).

---

=جدواه ليتحول الى مجرد واجهة دستورية تفاخر بها الدولة امام المجتمع الدولي ، أنظر في هذا الصدد، جابي عبد الناصر، مرجع سبق ذكره ص 6-7. وانظر كذلك تقرير التنمية الإنسانية 2002.الأردن،المكتب الأقليمي للدول العربية.ص105.

1-خيرة بن عبد العزيز،مرجع سابق ، ص 70.

2-حسن قرنفل،مرجع سابق ،ص89.



ونفس الإستراتيجية تبنتها بخصوص المجتمع المدني، حيث نجد أنه بالموازاة مع إعتراف أجهزة الدولة بضرورة إنبعاث المجتمع المدني عمدت على ملء مجاله بمجموعة من التنظيمات ذات الإرتباط القوي بها من أجل ان تظل على معرفة وإتصال وثيقين بما يجري داخل المجتمع المدني، وقد تم تبني هذا السلوك بالنسبة للهيئات النقابية بالتشجيع على ظهور نقابات لاتحظى بقوة تمثيلية حقيقية ولكنها تضطلع بدور أساسي في عملية التفاوض الإجتماعي، كما تم تبني هذا السلوك في مواجهة الحركات الإجتماعية كالحركة السياسية وهذا بتهميش الحركات الفاعلة وتسييل الأضواء على حركات لم تكن بارزة في المجتمع، وهذا ما يكاد يعكس بشكل مطابق المسار الذي عرفه المجتمع السياسي منذ بداية الإستقلال عام 1956(1).

أما بالنسبة للجزائر فالوضع لا يختلف كثيرا، فعلى الرغم من أن النصوص التنظيمية فيها، قد فتحت المجال واسعا أمام مؤسسات المجتمع المدني لكي تساهم في تحقيق الديمقراطية إلا أن هذا التوجه لم يجد تطبيقه بعد، فالواقع يبين أن النظام قد نجح إلى حد بعيد في التأثير على سلوك ومواقف العديد من مؤسسات المجتمع المدني لمساندته ودعمه متى كان في حاجة إليها، وهي من تمنحه السلطة والنفوذ مستخدما قاعدة الثواب والعقاب، وهو الأمر الذي يدع مؤسسات المجتمع المدني أمام خيارين: إما تركية وتأييد فتبعية وولاء، ومن ثم الحصول على إمتيازات خاصة وإما معارضة وما ينجر عنها من مضايقات، لهذا نجد أن مساهمة

المجتمع المدني تتصف بالشكلية أو الموسمية وعدم الفاعلية أحيانا كونها أقرب إلى التبعية منها الى المشاركة (1).

فقد أصبحت مؤسسات المجتمع المدني إحدى أدوات السلطة، تستعمله لبسط نفوذها في المجتمع بل وأصبحت في كثير من الأحوال تستعملها كبديل للأحزاب السياسية في تمرير مشاريعها، وتقدم لها في سبيل ذلك الدعم دون غيرها\* وفي مقابل ذلك تعاقب الجمعيات والمنظمات التي ترفض الإنخراط في هذه المشاريع التي لاعلاقة لها باختصاصاتها ، ويكون العقاب بأشكال عدة منها التضييق المالي، الإهمال ،إثارة الأزمات الداخلية وقد يصل الأمر إلى حد الملاحقات بشتى أنواعها ،وقد أدت هذه الوضعية إلى بروز مايسمى بالمصطلح السياسي الجزائري بالمجتمع المدني المستفيد(2).

أما في تونس ففي الوقت الذي لا تكف السلطة عن الحديث عن الديمقراطية وحقوق الإنسان والمجتمع المدني تشتد القبضة الأمنية على المجتمع أكثر فأكثر وعلى نشاط حقوق الإنسان، ويضيق المنتظم السياسي إلى الحد الذي تتعدم فيه الشروط الدنيا للعمل السياسي، وهذا ما يوسع الهوة السحيقة التي باتت تفصل بين الخطاب السياسي الرسمي وبين واقع الممارسة على أرض الواقع (3).

---

1-نادية بونوة ،مرجع سابق ، ص142.

\*هناك بعض المنظمات يحرص النظام على التحكم فيها أكثر من حرصه على التحكم في الأحزاب الى درجة ان بعضها اصبح يعد مؤسسة استراتيجية ضمن قواعد اللعبة السياسية لدى صاحب القرار في الجزائر مثل الإتحاد العام للعمال الجزائريين.انظر عبدالرزاق مقري مرجع سابق ، ص36.

2- نفس المرجع ،ونفس الصفحة.

3-توفيق المديني،المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل،(دمشق:اتحاد الكتاب العرب،2006)، ص182.

كما أن مختلف مؤسسات المجتمع المدني من منظمات مهنية وإجتماعية، ومن جمعيات حقوقية وإنسانية، تعاني من السياسة المتبعة إزاءها، والتي تراوحت بين الإلغاء والنفي جملة، وبين التدجين وتفجير الصراعات الداخلية، بما حجبها عن ممارسة دورها التآطيري الجاد وهي تخضع لحصار سياسي وضغط أمني مستمرين لحملها على الخضوع، ومنعهما من ممارسة دورهما الحقوقي في إبراز الانتهاكات الواسعة المسجلة في مجالي الحريات وحقوق الإنسان، ورغم هذه التضييقات، فإن مختلف الجمعيات والهيئات المدنية التونسية كالجمعية الدولية للدفاع عن المساجين السياسيين، والمجلس الوطني للحريات، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، ونقابة الصحفيين التونسيين، وعمادة المحامين صمدت أمام آلة القمع، وهي تخوض هذه الأيام نضالات غير مسبوقة من أجل والدفاع عن القطاع وفرض إستقلالية السلطة القضائية، وكذلك ما يشهده قطاع الأساتذة الجامعيين من تحركات للمطالبة بالحقوق والحريات الأكاديمية التي هي أساس كل تطور وإبداع (1).

2/ طابع التركيب: تتميز مؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية عامة والمغربية خاصة ببساطة التركيب في بنيتها وقلة منخرطيها، وهذا ربما يعود إلى تمركزها في المدن الرئيسية والعواصم وهو ما يحرم باقي المواطنين من المشاركة في مثل هذه التنظيمات وبالتالي فإن التحدي الأكبر يكمن في ضرورة إنتشارها لضمان مشاركة أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع (2).

---

1- نفس المرجع ، ونفس الصفحة.

2- خيرة بن عبد العزيز ،مرجع سابق ،ص71.

3/ غياب ثقافة ديمقراطية: من الناحية النظرية التنظيمية لكل منظمة إجتماعية نظام داخلي، يحدد الأهداف والأنشطة وكيفيات عقد الاجتماعات، والعهد الانتخابية لمسؤوليها، وفقا لمبدأ التداول على الإدارة(1). غير أن الواقع العملي في دول المغرب العربي يبين غياب مثل هذه الممارسات الديمقراطية في أغلب منظمات المجتمع المدني المغربي، وتنعكس هذه الظاهرة في البطء في تداول الإدارة وإنخفاض التمثيل الشبابي والنسائي في مجالس إدارتها وتركزها في يد شخص واحد غالبا ما يكون الزعيم التاريخي أو مؤسس الجمعية، مما يؤدي إلى أن تجرى مسألة التجديد (التي غالبا ما تتم عند وفاة الرئيس) في جو من الصراعات الذي كثيرا ما يولد انفصالا(2). فمثلا نجد أن بعض القيادات تزعمت بعض المنظمات منذ نشأتها وأصبحت لديهم قناعة بأن لهم الفضل في وجودها وبالتالي لا مجال عن التنازل عن قيادتها حتى ولو اضطروا إلى تفكيكها وهو ما يدع أغلب منظمات المجتمع المدني في موقف ضعف أمام النظام الحاكم ويعرقل قدرتها على التجدد والإبداع وتصبح المبادرة غائبة مع تحول المنظمة إلى ملكية خاصة، وظيفتها الأساسية تحقيق مصالح المسيطر بصرف النظر عن تحقيق الأهداف التي أسست لها، كما أنها تتحول إلى عامل معيق للثقافة الديمقراطية، فترسيخ الديمقراطية في المجتمع يتطلب مؤسسات مجتمع مدني تعمل وفق المبادئ التي تحكم المجتمع المدني نفسه(3).

---

1- نادية بونوة، مرجع سابق، ص147.

2- تقرير التنمية الإنسانية 2002، مرجع سابق، ص105.

3- نادية بونوة، مرجع سابق، ص147-148.

وفي واقع الأمر فإن مثل هذه الممارسات اللاديمقراطية هي السمة البارزة لدى أغلب الأحزاب السياسية في دول المغرب العربي - كأحد مكونات المجتمع المدني - ، وليس أدل على ذلك من تلك الإنشاقات التي تحدث في صفوفها من حين لآخر (1).

**4/ العائق الحزبي:** إن العديد من منظمات المجتمع المدني في دول المغرب العربي عادة ما تتبع أحزابا أو حركات أو تكون وجهات للعائلات والعشائر أو لرجال الأعمال أو أصحاب النفوذ ومن ثم تفقد مساحة واسعة من إستقلالية القرار الإداري أو المالي وتبقى أسيرة في رسالتها لرؤية الحزب أو العائلة أو العشيرة أو رجال الأعمال (2).

وفي هذا الإطار نذكر بعض النماذج عن إرتباط العديد من تنظيمات المجتمع المدني في دول المغرب العربي بالأحزاب.

ففي الجزائر مثلا نلاحظ حاليا ان من بين الأعضاء التسعة الأعضاء المشكلين للأمانة الوطنية للإتحاد العام للعمال الجزائريين ،خمسة منهم هم أعضاء في المجلس الوطني لحزب التجمع الوطني الديمقراطي أوفي مكتبه الوطني، كما أن جل تنظيمات الطلبة (الإتحاد الوطني

---

1- أنظر في هذا الصدد بالنسبة للحالة المغربية، محمد ،ريان ،لونين ابو يعلى ،عمر المجذوبي، اشكالية الزعامة في المغرب، بحث لنيل الأجازة في العلوم السياسية، جامعة عبد المالک السعدي، كلية العلوم القانونية والإقتصادية والإجتماعية، طنجة، 2007-2008. وبالنسبة للحالة الجزائرية انظر بوحنية قوي، أزمة الحراك الداخلي في الأحزاب الجزائرية: قراءة نقدية، المجلة العربية للعلوم السياسية: العدد 30 ربيع 2011. وايضا عبد الناصر جابي، الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب الجزائرية بين ارث الماضي وتحديات المستقبل ،المجلة العربية للعلوم السياسية: العدد 30 ربيع 2011. اما بالنسبة للحالة التونسية فأنظر ليلي سيدهم، اشكالية التحول الديمقراطي في تونس، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008-2009، ص 87.

2/ احمد ابراهيم ملاوي ،مرجع سابق ،ص 267.

،الإتحاد العام،الرابطة الوطنية...)(تابعة للأحزاب(جبهة التحرير ،حمس،النهضة)..الخ،بيد أن القانون المنظم لها 1990ينص صراحة على ضرورة تمييز الجمعيات عن الأحزاب وإستقلالها عن السلطات العمومية،وهو ما جعل بعض الأوساط السياسية تتكلم علانية عن ضرورة إحترام روح ونص القوانين المنظمة لها بل عن ضرورة تعديل هذا القانون أصلا (1).

أما في المغرب فنلاحظ إرتباط الإتحاد العام للشغالين بحزب الإستقلال وإرتباط الكونفيدريالية الديمقراطية للشغل بحزب الإتحاد الإشتراكي (2).

أما في تونس فنلاحظ تبعية وإرتباط الإتحاد العام التونسي للشغل بالحزب الدستوري الحر وهو الحزب الحاكم ،ولعل أبرز مظهر للتبعية يتجلى في مشاركة الإتحاد في الإنتخابات التشريعية منذ عام 1959 ضمن قوائم الحزب الحاكم وتشاركه في ذلك الوضع منظمتا الأعراف اللتان كانتا معه في الجبهة نفسها حول الحزب وهما الإتحاد القومي للصناعة والتجارة والإتحاد القومي للفلاحين(3).

5/التبعية المالية للدولة: تعد الموارد التي تمتلكها مؤسسات المجتمع المدني من أهم متطلبات قيامه بأدواره المختلفة وإدارة علاقاته بالهيئات الرسمية للدولة بما يضمن إستقلاله في التعاطي معها، فبقدر ما تعتمد مؤسسات المجتمع المدني على إعانات الدولة بقدر ما يؤثر

---

1- إسماعيل قبيرة وآخرون،مستقبل الديمقراطية في الجزائر،مرجع سابق ، ص140.

2-أمنية هكو،مرجع سابق ،ص70.

3-نفس المرجع ، ص73.

ذلك سلبا على إستقلال أنشطتها.

لكن الملاحظ في بلداننا المغاربية أن مؤسسات المجتمع المدني لاتملك من الموارد الكافية لإدارة أنشطتها وتحقيق أهدافها، وذلك نظرا لضعف الميزانية المخصصة من طرف الدولة لمؤسسات المجتمع المدني، وكذا ضعف القطاع الخاص المنتج في دول المغرب العربي والذي يمكن أن يساهم في تمويل العمل الجمعي (1). هذا فضلا عن الرقابة المالية الصارمة التي تفرضها الدولة على التمويل الأجنبي، لذا فغالبا ما تستجد مؤسسات المجتمع المدني المغربي بمساعدات الدولة لتمويل أنشطتها ولضمان إستمراريتها، وهي المساعدات التي عادة ماتكون متبوعة بالتعبير عن الولاء للدولة، وبهذا تجد نفسها رهينة للدولة وتعطيها صلاحية التحكم في مشاريعها ونشاطاتها وتوجيهها (2).

وبناء على ماسبق، فإنه لايمكن أن نتصور في ظل تلك المحددات مساهمة فعالة للمجتمع المدني المغربي في تحقيق الديمقراطية، لاسيما وأن مؤسسات المجتمع المدني التي هي مؤسسات تنشئة من المفترض أن تساهم في بناء صرح الديمقراطية، نجدها هي ذاتها تعاني من غياب ثقافة ديمقراطية في حياتها الداخلية، لكن وبالرغم من كل ذلك فلا يمكن نكران بعض الأدوار التي قام بها المجتمع المدني في دول المغرب العربي في سبيل دعم التحول الديمقراطي، ومن ذلك ما قامت به جمعيات حقوق النساء في المغرب، التي تحولت إلى لوبي

---

1- صالح زياني، تفعيل العمل الجمعي لمكافحة الفساد وإرساء الديمقراطية المشاركة في الجزائر، مجلة المفكر: العدد الرابع، أفريل 2009، ص ص 59-60.

2- زواوية بلعيد، "الوجود الوهمي للمجتمع المدني في الجزائر"

تم تصفح الموقع في: 2011/12/07، [www.alarabonline.org/algeriatoday/display.asp?fname](http://www.alarabonline.org/algeriatoday/display.asp?fname)

ضاغط في الإتجاهين المحافظ والحداثي لدرجة أن مكنت البرلمان المغربي من المصادقة على مدونة جديدة للأسرة تكرر المساواة بين الرجل والمرأة، وتدخل تعديلات تعديلات جديدة على قانون الأحوال الشخصية في إنسجام تام مع الدين الإسلامي الحنيف وفق رؤية إجتهدية متميزة في المغرب، بالإضافة إلى إسهام منظمات المجتمع المدني المغربي في الضغط على الدولة بشأن إصلاح وملاءمة القوانين المغربية مع المعايير الدولية، حيث إشتغلت حوالي 570 جمعية مع الدولة لإصلاح قانون الجمعيات(1). وكذا تأثير المجتمع المدني الجزائري في التعديلات الدستورية، حيث ظهر كقوة إقتراح مهمة لهدف الوصول إلى صيغة شبه متكاملة لوثيقة الدستور الدائمة، وحل القضايا الخلافية بالوسائل السلمية والسياسية، وعبر النقاشات والحوار كما حدث مثلا مع الوثيقة التي أصدرتها رئاسة الجمهورية المتعلقة بالحوار الوطني في ماي 1996 لتهيئة الأجواء لندوة الوفاق الوطني التي إنعقدت في 14-15 سبتمبر 1996 بالجزائر، والتي تضمنت مشروع التعديل للدستور، وعرض على الفعاليات السياسية والمجتمع المدني للإثراء والمناقشة، قبل أن يعرض على الإستفتاء الشعبي في 28 نوفمبر 1996(2). أما في تونس فقد كانت أبرز مساهمة للمجتمع المدني التونسي في تحقيق الديمقراطية، هي المشاركة وكقوة إقتراحية في الميثاق الوطني

---

1- محمد أوجار، المجتمع المدني وعلاقته بالدولة، ورقة قدمت الى: أعمال الندوة الإقليمية حول المجتمع المدني ودوره في الإصلاح، ط1، (الإسكندرية: المنظمة العربية لحقوق الإنسان، 2004)، صص 285-286.  
2- جمال حداد، عبد الكريم هشام، "المجتمع المدني ودوره في التعديلات الدستورية في الجزائر" [droit-algerie.ahlamontada.com/t27-topic](http://droit-algerie.ahlamontada.com/t27-topic)، تم تصفح الموقع في: 2011/09/25.



الوطني الذي دعى إليه الرئيس بن علي سنة 1988 ضمن إعادة تنظيم الحياة السياسية(1).

**المطلب الثاني: مساهمة المجتمع المدني المغربي في تحقيق المشاركة السياسية.**

**أولاً: دور المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية.**

إن المشاركة بصفة عامة، تعني تلك العملية التي تشمل جميع صور إشتراك أو إسهامات المواطنين، في توجيه عمل أجهزة الحكومة أو أجهزة الحكم المحلي، أو لمباشرة القيام بالمهام التي يتطلبها المجتمع، سواء كان طابعها استشارياً أو تقريرياً أو تنفيذياً أو رقابياً، وسواء كانت المساهمة مباشرة أو غير مباشرة. وهي قد تعني لدى البعض، الجهود التطوعية المنظمة التي تتصل بعمليات إختيار القيادات السياسية وصنع السياسات ووضع الخطط، وتنفيذ البرامج والمشروعات، سواء على المستوى الخدمي أو على المستوى الإنتاجي، وكذلك على المستوى المحلي أو المستوى القومي (2).

ويمكن تقسيم المشاركة الجماهيرية إلى ثلاثة أنواع رئيسية: المشاركة الإجتماعية والمشاركة الإقتصادية والمشاركة السياسية، وإن كانت هناك صعوبة في الفصل بين هذه الأنواع في الواقع العملي، لإرتباط هذه الأنواع مع بعضها إرتباطاً قوياً، وتداخلها تداخلاً قوياً وتأثير كل نوع في النوعين الآخرين وتأثره بهما تأثراً كبيراً.

1- انظر الميثاق الوطني 07 نوفمبر 1987.

www.e-justice.tn/fileadmin/images/.../Pacte\_national\_ar.pdf، تم تصفح الموقع في: 2011/11/12.

وانظر كذلك سالم لبيض، الدولة واحزاب المعارضة القانونية..... اية علاقة؟: حالة تونس، مرجع سابق، ص18.

2- السيد عليوة، منى محمود، المشاركة السياسية، موسوعة الشباب السياسية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية

acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/.../YOUN9.HTM، تم تصفح الموقع في: 2011/09/24.

-المشاركة الإجتماعية: وتعرف على أنها تلك الأنشطة التي تهدف إلى التغلب على بعض المشكلات العملية اليومية، وتسهم في تحقيق قدر من التضامن والتكافل بين أعضاء المجتمع وذلك في مجالين أساسيين:

الأول: هو الجهود التطوعية كبناء المساجد أو المدارس أو بالمساهمة بالمال والأرض في إنشائها.

والثاني: هو حل المشكلات اليومية والخلافات التي قد تنشأ بين الأفراد أو الجماعات في المجتمع. فالمشاركة الإجتماعية ظاهرة إجتماعية تحدث نتيجة تفاعل الفرد وتعامله مع أفراد مجتمعه وجماعته ومنظماته ومؤسساته، وتختلف درجة إستجابة المواطن لتلك المشاعر وفقاً لعدة عوامل بعضها نفسي كسماته وقدراته النفسية والعقلية وبعضها إجتماعي كظروف التنشئة الإجتماعية، كما تخضع المشاركة للظروف والعوامل الإقتصادية والسياسية والتربوية لشخصية الفرد ومجتمعه(1).

-المشاركة الإقتصادية: هي مشاركة الجماهير في مشاريع التنمية الإقتصادية وذلك بالمساهمة في وضع قراراتها وتمويلها وتنفيذها، كما قد تعنى الأنشطة التي تقوم بها الجماهير لدعم الإقتصاد القومي مثل دفع الضرائب والرسوم وغيرها، كما قد تعنى أن يقوم الفرد بضبط إنفاقه بحيث يكون إستهلاكه في حدود دخله وبما يسمح له بوجود فائض على الدوام يدعم الإقتصاد الوطني مع توفر درجة من الوعي تجعله يقاطع التجار الذين يغالون في رفع

---

1-ناصر الشيخ علي، مرجع سابق، ص32.

الأسعار أو يجربون سلعاً معينة عن المستهلكين.(1).

-المشاركة السياسية: تعنى تلك الأنشطة الإرادية التي يقوم بها المواطنون بهدف التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية إختيار الحكام أو التأثير في القرارات أو السياسات التي يتخذونها. كما قد تعنى المشاركة السياسية العملية التي يلعب الفرد من خلالها دوراً في الحياة السياسية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة لأن يسهم في مناقشة الأهداف العامة لذلك المجتمع وتحديد أفضل الوسائل لإنجازها، وقد تتم هذه المشاركة من خلال أنشطة سياسية مباشرة أو غير مباشرة (2). بينما يرى البعض أن أنشطة المشاركة يمكن تصنيفها في مجموعتين:

1-أنشطة تقليدية أو عادية : وتشمل التصويت ومتابعة الأمور السياسية والدخول مع الغير في مناقشات سياسية، وحضور الندوات والمؤتمرات العامة، والمشاركة في الحملة الانتخابية بالمال والدعاية، والانضمام إلى جماعات المصلحة، والانخراط في عضوية الأحزاب والاتصال بالمسؤولين، والترشيح للمناصب العامة وتقلد المناصب السياسية.

ويعتبر التصويت أكثر أنماط المشاركة السياسية شيوعاً حيث تعرفه الأنظمة الديمقراطية وغير الديمقراطية على السواء مع خلاف في دلالاته ودرجة تأثيره، فهو في الأولى آلية للمفاضلة بين المرشحين وإختيار شاغلي المناصب السياسية بدرجة كبيرة من الحرية، ولكنه

---

1-عامر صبح، دور المشاركة السياسية في ترقية الحكم الصالح، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2007-2008، ص19

2- ناصر الشيخ علي، مرجع سابق، ص32.

ليس كذلك فى الأنظمة التسلطية إذ تعد الإنتخابات هناك أداة لمن هم فى مواقع السلطة يستخدمونها للدعاية وكسب التأييد والشرعية أكثر منها أداة للاختيار السياسى الواعى والتأثير فى شئون الحكم والسياسة من قبل الجماهير، ولهذا قد يعتبر الإمتناع عن التصويت لونا من الاحتجاج الصامت.

2-أنشطة غير تقليدية : بعضها قانونى مثل الشكوى، وبعضها قانونى فى بعض البلاد وغير قانونى فى بلاد أخرى كالتظاهر والإضراب وغيره من السلوكيات السلبية لتعاون مع الأجهزة الحكومية المركزية والمحلية.(1).

ومهما يكن فمسألة المشاركة السياسية لا ينبغي أن ينظر إليها من إمكانية إرساء الممارسة الديمقراطية فى هذا المجتمع أو ذاك ، وإنما ينبغي النظر إليها من حيث ضرورة إرساء أسسها وإفراز آلياتها ، والعمل بها على إعتبار أنها الإطار الضرورى لتمكين أفراد المجتمع من ممارسة حقوق المواطنة من جهة، وتمكين الحاكمين من الشرعية التى تبرر سلطتهم وحكمهم من جهة أخرى ،فضلا عن تنظيم العلاقات داخل المجتمع تنظيما عقلانيا يوجه الصراع والمنافسة إلى فائدة تقدم المجتمع ككل (2).

ولذا فهي تمكن الأفراد من المساهمة فى الحياة السياسية إما كناخبين أو كجماعات أو كجماعات أو كأحزاب، أو عناصر نشطة سياسيا، وتعد منظمات المجتمع المدني إحدى المؤسسات

---

1- السيد عليوة، منى محمود، مرجع سابق.

2- خيرة بن عبد العزيز ، مرجع سابق ، ص136.

الرئيسية التي يمكنها أن تعمل على تحقيق حقوق الأفراد وواجباتهم وتنظيمها من خلال تأطير مشاركتهم السياسية (1).

وفي هذا الإطار يأتي دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق المشاركة من خلال تعميق شعور المواطن بالمسؤولية تجاه القضايا والأهداف العامة، ومن خلال تعبئة الجماهير وتوعيتهم بحقوقهم السياسية من إلتخاب ومناقشة للأحداث العامة، والإهتمام بالتطورات التي تجري على الساحة السياسية، فضلاً عن القضاء أو التقليل من مظاهر الإغتراب السياسي\* وذلك من خلال التقليل من حالة التناقض القائم بين ذات الفرد وبين مؤسسات النظام السياسي، وخلق شعور الثقة في المواطن بأنه قادر على التأثير في القرارات الحكومية (2).

وعلى هذا الأساس يتنامى شعور لدى الأفراد بأنهم من خلال المجتمع المدني ومؤسساته لديهم قنوات مفتوحة لعرض آرائهم ووجهات نظرهم بحرية، حتى لو كانت تعارض الحكومة وسياساتها، للتعبير عن مصالحهم ومطالبهم بأسلوب منظم، وبطريقة سليمة ودون حاجة إلى إستعمال العنف طالما أن البديل السلمي متوفر ومتاح، والحقيقة أن هذه الوظيفة تؤدي إلى

---

1- نفس المرجع، ونفس الصفحة.

\*يعرفه أولسن Olson بأنه "الفصل أو الغربة بين ذات المرء وبعض الجوانب البارزة في البيئة الإجتماعية" ويعرفه لونغ long على أنه "حالة من الشعور بعدم الرضا وخيبة الأمل والإنفصال عن القادة السياسيين والسياسات الحكومية والنظام السياسي" ويرى أن مشاعر الإغتراب تضم على الأقل خمسة مكونات وهي: الشعور بالعجز، الإستياء، عدم الثقة، الغربة، اليأس، أنظر في هذا الصدد خالد ابن ادريس، "تأثير الإغتراب السياسي على المشاركة السياسية"

vb.arabsgate.com/showthread.php?t=49572 تم تصفح الموقع في: 2011/10/15

2- بومدين طاشمة، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب: قضايا واشكاليات، مرجع سابق، ص95.

تقوية شعور الأفراد بالإنتماء والمواطنة وبأنهم قادرون على المبادرة بالعمل الإيجابي التطوعي دون قيود(1).

## ثانيا: دور المجتمع المدني المغربي في تحقيق المشاركة السياسية.

لقد سمحت ظاهرة التحول الديمقراطي التي عرفتها بلدان المنطقة العربية عموما والمغربية خصوصا في منتصف الثمانينات من القرن 20 بإحداث إصلاحات سياسية متباينة فتحت المجال واسعا أمام التعددية السياسية ، وبهذا دخلت البلدان المغربية في مرحلة لم يعد فيها النظام الحاكم يقرر لوحده، بل فتح المجال للآخر لكي يشاركه في عملية التنمية الشاملة (2). وفي هذا الإطار سمح بتأسيس العديد من منظمات المجتمع المدني، وقد أوكل إليها مهمة تأطير المواطنين وتنظيم مساهمتهم في الحياة السياسية للبلاد ، كما ورد ذلك مثلا في قانون الأحزاب لكل من الجزائر وتونس والمغرب وإن كان بصيغ مختلفة (3). وبالرغم من كل ذلك ظل دور منظمات المجتمع المدني المغربي في تحقيق المشاركة السياسية محدودا نظرا لعاملين اساسيين :

### 1/ طبيعة علاقة الدولة بالمجتمع المدني:

وهي العلاقة التي ظلت تتراوح بين التهميش، وتغييب لفعاليات، وبين إشراك أخرى. ففي تونس مثلا تم تغييب فعاليات المجتمع المدني المستقلة في أحيان كثيرة عن صنع السياسة

1- أحمد سعيد تاج الدين (محرر)، "الشباب والمشاركة السياسية"، ترجمة نشوى عبد الحميد، ص32.

youthdo.org/ar/images/stories/youth/16.pdf، تم تصفح الموقع في: 2011/12/06.

2- حسين قادري، المشاركة السياسية كألية للديمقراطية في العالم العربي، مجلة المفكر: العدد الرابع، 2009، ص99.

3- راجع قوانين الأحزاب في المغرب العربي في عهد التعددية.

العامة، بينما تم إشراك الإتحاد العام التونسي للشغل، بشكل آلي وبديهي، وبوصفه طرفا في المفاوضات(1). ولايختلف الأمر كثيرا بالنسبة للجزائر حيث يعد الإتحاد العام للعمال الجزائريين حليفا إستراتيجيا وطرفا رئيسا في المفاوضات، بينما يتم إستبعاد وتهميش باقي النقابات المستقلة كما هو الشأن مع النقابة الوطنية لموظفي الإدارة العمومية مثلا...الخ(2).

وقد أفضى هذا المنطق إلى أن تنازلت منظمات المجتمع المدني عن أدوارها وأهدافها وأصبحت تابعة للدولة، كما يبدو الأمر جليا مع الأحزاب السياسية الجزائرية مثلا التي أصبحت لاتحرك ساكنا، فهي لاتدافع عن البرامج التي تأسست من أجلها، ولا تتدخل في صنع السياسة العامة، ولا حتى في إبداء رأيها حول القرارات التي تخدم مصالحها، ولا تطرح المشاكل والقضايا التي تعاني منها(3). وإنما إكتفت بمساندة وتأييد برنامج الرئيس بوتفليقة وبالخصوص عبر التحالف الرئاسي الذي عرفته الحياة الحزبية في الجزائر وتترقب المواعيد الانتخابية بهدف تأدية أدوار معينة أو الحصول على الريع الإنتخابي .

وكذا الأحزاب المغربية التي أصبحت على حد تعبير عبد الباقي الهرماسي عبارة عن قنوات لتمرير الإرادة الملكية(4).

---

1- فتحة السعيد، مرجع سابق، ص28.

2- عبد الناصر جابي، "تقييم وطني لمشاركة المواطنين والمجتمع المدني في إصلاح القطاع العامي الجزائر"، مرجع سابق، ص ص17-18.

3- إيتسام قرقاح، دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة 1989-2009، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010-2011، ص77.

4- محمد ريان، لونين ابو يعلى، عمر المجذوبي، مرجع سابق، ص55.

وفي السياق ذاته ترتبط الكثير من منظمات المجتمع المدني التونسية بالحزب الحاكم مثل "الإتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية" وإتحاد المرأة التونسية " وتعتبر هذه من أبرز المنظمات الرسمية في تونس، حيث يعتمد عليها النظام في إدارة الشأن العام، وتحقيق الإلتفاف السياسي حوله وحول إختياراته، ويمكن أن نضيف إليها " الإتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي "، و " الإتحاد الوطني للمكفوفين " و " المنظمة التونسية للتربية والأسرة " الإتصاليات " وجميعها جمعيات تديرها هيئات تابعة للحزب الحاكم أو قريبة من الأوساط الرسمية.(1).

وإرتباطا بهذا الطرح يعزو الأستاذ ساركبوندي Sahr j.kpundeh عدم فاعلية المجتمع المدني بإفريقيا إلى الطبيعة الزبونية للأنظمة والتي يتم بموجبها مقايضة الولاء بالريع، مما ينجم عنه ليس تحييد المنظمات فحسب، بل وإستمالتها، وأحيانا إختراقها، بحيث أضحى تمارس أدوارا مرسومة لها سلفا، وذلك مقابل الحصول على التمويل الذي يمكنها من الإستمرارية، وهو ما أدى إلى سعي الناشطين إلى الربح على حساب الرسالة التي قامت لأجلها تنظيماتهم (2).

وعليه فإن منظمات المجتمع المدني المغاربي أصبحت تمارس أدوارا أقرب للتعبئة لصالح النظام منها إلى المشاركة السياسية.

---

1- نكد ،شهيدي ، تقييم واقع المجتمع المدني في العالم العربي ودوره في منتدى المستقبل، 2009، ص120.

humanrights-lb.com/upload/Final\_Booklet\_\_\_Dem.Ref.\_Ar.doc، تم تصفح الموقع في: 2011/08/07.  
2-Sahr j.kpundeh ,the big picture:building a sustainable Reform Movment against Corruption in Africa, in Michael johnston,Civil Society and Corruption:Mobilization for Reform,US:University press of America,2005,p79



## 2/الهيمنة الإعلامية للدولة :

إذا كانت مسألة القضاء على أزمة العزوف على المشاركة السياسية في بلداننا المغربية تقتضي التغيير في الثقافة السياسية لأفراد تلك البلدان ،والإنتقال بهم من ثقافتهم السياسية المحدودة كما وصفها "الموند"،وفيربا" الى ثقافة سياسية مشاركة ،فإن أنجع أداة لتحقيق ذلك التغيير، هي وسائل الإعلام خاصة الثقيلة منها (التلفزة والإذاعة) ،وذلك نظرا لما لها من قدرة على تشكيل المدركات السياسية للأفراد ،من خلال تزويدهم بالمعلومات عن الشؤون والقضايا السياسية ،ولما لها من قدرة أيضا على دفع المواطنين نحو المزيد من المشاركة في الواقع السياسي ،وإقناعهم بالتخلي عن السلبية التي أصبحت سمة مميزة لغالبية أفراد المجتمع ،مما يطلق عليهم بالأغلبية الصامتة التي لا تؤثر في الأحداث السياسية في المجتمع ولا تتفاعل مع هذه الأحداث ،وبالتالي فهي مجموعة ليس لها دور في إيجاد الحراك السياسي التي تتطلبها عملية التغيير السياسي في أي مجتمع يرغب في تحقيق تنمية سياسية حقيقية (1).

لكن الملاحظ في مجتمعاتنا المغربية ،هو جنوح الدولة للهيمنة على وسائل الإعلام لاسيما الثقيلة منها، فالدولة في تلك البلدان تحرص كل الحرص على إحكام سيطرتها على وسائل الإعلام الجماهيري،كالإذاعة والتلفزيون، وإحتكارها بحيث لا تعبر إلا عن رأي الدولة وتعمل أيضا على الحد من حرية الصحافة (2).وبالتالي فهي لاتسمح للعديد من

1- أحمد سعيد تاج الدين،مرجع سابق ،ص ص32-33.

2- عبد المالك المصعبي،مرجع سابق ،ص45.

مؤسسات المجتمع المدني من إمتلاكها أو إتخاذها كمنابر للترويج لأفكارها وثقافتها.

وطالما أن أهم مصدر للمعرفة السياسية يقع تحت سيطرة الدولة فإن هذا من شأنه أن

يعمل على إعادة إنتاج نفس القيم السائدة في النظام السلطوي ويكرس الواقع السلطوي (1).

وعلى العموم ، فإنه ثمة مجموعة من العوامل تؤثر على طبيعة عمل منظمات المجتمع

المدني في دول المغرب العربي، ومستوى تطورها، ودرجة تأثيرها في المجتمع، ومن ثم

محاور أنشطتها ،وتأثيرها السياسي ومستوى الضغط الذي تمارسه على الحكومة، وقدرتها

على إيصال صوتها إلى مراكز القرار، والمشاركة في رسم سياسة عامة للدولة يمكن

ذكرها كالآتي:

أ- العامل الديمغرافي (السكان) وتوزيعهم؛ الذي يؤثر على مستوى الأنشطة التي تمارسها

المنظمات غير الحكومية، وكثافتها، ومواقع تأثيرها جغرافيا، فكلما تواجدت هذه المنظمات

ضمن تجمعات سكانية كثيفة نسبيا ،كلما أمكن لها التأثير وبوضوح في مستوى الأنشطة

أكثر مما يمكن لها أن تؤديه لو أنها نشطت مثلا ضمن مجتمع محلي قليل العدد أو ضمن

موقع جغرافي بعيد عن مواقع التأثير وصنع القرار.

ب- عامل التكوين الإجتماعي للسكان؛ وينعكس هذا العامل على مستوى الإلتواء في منظمات

المجتمع المدني وبالتالي خارطة تلك المنظمات، وأنواعها التي تكون أكثر تأثيرا وحضورا

ففي المجتمعات المحلية المنغلقة حيث يسود مفهوم العائلة البطريركية الأبوية وبقايا

المفاهيم العشائرية والقبلية، يكون مستوى الإنتماء لمنظمات المجتمع المدني أقل حضوراً، أو أشد صعوبة وانتشاراً وبالتالي أقل تأثيراً وحضوراً منه في المجتمع المدني المنفتح نسبياً أو الأقل إنتماً بالمفاهيم التقليدية العشائرية والقبلية.

ج- مستوى التطور في البناء الديمقراطي للمؤسسات السياسية والدستورية؛ وهو الذي يتيح لمنظمات المجتمع المدني، أن تمارس دورها الإجماعي بشكل حضاري وفق تقاليد ديمقراطية ومن ثم تأثيرها على المسار السياسي وقراراته ويتمثل هذا المستوى بوجود قانون عام يضبط مسيرة الحياة الإجماعية المدنية، ويحدد منظومة من الحقوق والواجبات العامة التي تلتزم بها جميع مكونات المجتمع المدني ومؤسساته المدنية الرسمية، وبشكل يضمن المشاركة الحقيقية لجميع الأطراف في جميع المراحل ويلغي مبدأ فرض السلطة السياسية للقرار ثم مطالبة منظمات المجتمع المدني بتنفيذه دون أن يكون لهذا المجتمع أو منظماته أي دور في إتخاذ مثل هذا القرار.

د- درجة إنفتاح النظام السياسي؛ ويعنى به إنفتاح الدولة والحكومة على مصادر المعلومات المؤسسة لعملية صنع القرار، والتي تكون قاعدتها الرئيسة منظمات المجتمع المدني، وبذلك ستساهم هذه المنظمات في دورة القرار السياسي، ذلك أنه كلما زاد دور هذه المنظمات في مناقشة وصياغة القرار السياسي كلما زادت إمكانية إيصاله إلى قاعدة شعبية أوسع وأكثر تنوعاً وتعددية وتحويله من قرار سياسي رسمي إلى إرادة مجتمعية مدنية واسعة الأمر الذي يزيد من احتمال تنفيذ القرار من ناحية ويزيد من توثيق العلاقة بين المجتمع المدني

## والسلطة من ناحية أخرى(1)

ه- العامل الإجتماعي والإقتصادي المرتبط بدور الدولة؛ فعندما تتسحب الدولة أو تقلل من حضورها في مجالات وقطاعات معينة، مثل التعليم، الصحة أو الإعلام، سيشرح ذلك منظمات المجتمع المدني لأن تنشأ لسد وملء الفراغ الناشئ عن ذلك في تلك القطاعات، سواء بتقديم الخدمات فيها بأسعار رمزية أو مجانية أو تشكيل التنظيمات الناشطة في تلك القطاعات.

و- عامل العلاقات أو الروابط الدولية المتيسرة؛ نتيجة إزدياد الإهتمام الدولي والدعم العالمي لأنشطة المنظمات غير الحكومية، خاصة في الدول حديثة العهد بهذه الأنشطة، وتبرز في العالم منظمات متخصصة لدعم منظمات المجتمع المدني يطلق عليها (منظمات دعم المنظمات) عبر مختلف الوسائل والسبل، ومنها إستخدام شبكة المعلومات الدولية (الأنترنيت) أن منظمات المجتمع المدني تستفيد عادة من هذه الطرق والمصادر في تمويل أنشطتها(2).

---

1- ناصر الشيخ علي. مرجع سابق ص82.

2- هيثم طالب الحسيني، دور وآليات المجتمع المدني في مسار البناء الديمقراطي السليم للدولة العراقية، مجلة النبأ: العدد 84

تم تصفح الموقع <http://www.annabaa.org/nbahome/nba84/017.htm>، تشرين الثاني 2006 في 2011/08/12.

**المبحث الثاني: معوقات المجتمع المدني المغربي في تحقيق التنمية السياسية.**

ويقصد بالمعوقات هنا تلك المثبطات ذات الطبيعة القانونية والسياسية والثقافية والإقتصادية التي لا يمكن للمجتمع المدني المغربي في ظلها الإضطلاع بالمهام المنوطة به بل وتحول دون توليد مجتمعات مدنية جديدة. وفيما يلي عرض لمختلف تلك المعوقات:

### **المطلب الأول: المعوقات القانونية.**

من المنفق عليه أن المجتمع المدني لن تتحقق فاعليته في ممارسة أدواره إلا في ظل إطار قانوني ملائم يعد بمثابة الضمانة اللازمة لذلك، إلا أن الملاحظ في مجتمعاتنا المغربية هو غياب ذلك الإطار القانوني الملائم، فمعظم الباحثين والمحللين وفي كثير من الأحيان السياسيين، يتفقون على أن البنية القانونية في تلك المجتمعات لا توفر شروطا قانونية كافية لحماية الأفراد والجماعات المختلفة، وقد يبادر بعضهم إلى تبرير ذلك بالشروط السياسية والأمنية التي تخيم على المنطقة العربية(1).

وإذا كانت معظم التشريعات تمنح الأفراد والجماعات حقوقا متساوية أو مايشبه ذلك فإن من الواجب أن نعرف أن التطبيق الفعلي للقوانين والأنظمة التشريعية وموجبات هذا التطبيق تعطل مفعول هذه الدساتير، فالسلطة ذاتها لا تحترم هذه الدساتير من خلال ممارستها، وتجاوزها لها، كما أن المجتمعات المدنية كثيرا ما تناضل من أجل ذلك، فلقد ظلت هذه الدساتير حبرا على ورق، فحرية الأفراد أو حقهم في التعبير غائب أو شبه غائب،

---

1- فهيمة شرف الدين، الواقع العربي وعوائق تكوين المجتمع المدني، الحوار المتمدن: العدد 1082، 08-01-2005.

تم تصفح الموقع في 07/09/2011، [www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=30028](http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=30028)

وفي كثير من الأحيان مسألة فيها نظر، يعود للحاكم وحده(1).

أما التعددية التي تنص عليها الدساتير كتشكيل الأحزاب والجمعيات، فهي لا تصمد أمام هجوم الأحزاب الحاكمة، التي تحظى مؤسساتها ومنظماتها المدنية والسياسية بكل الدعم المتوجب على الدولة نحو مؤسسات المجتمع المختلفة، أما العلاقة بالقوانين، فهي ليست بأحسن حال، فقوانين الطوارئ والقوانين المؤقتة المعدة لزمّن الحرب، تستمر في زمن السلم وتدوم هذه القوانين بدوام السلطات، وربما بعدها حيث تمتد إلى سلطة أخرى بالرغم، من تغيير النظام السياسي نفسه وممثلي هذا النظام (2). وبصيغة أخرى فعندما نعالج مسألة المجتمع المدني إنطلاقاً من الفكر القانوني وموقعه في إطار المجتمع في كليته، فإنه سرعان ما يتم إكتشاف تلك العوائق التي تعرقل بروز المجتمع المدني، والمتمثلة في عدة مؤشرات منها: أن الدولة في مجتمعاتنا المغاربية لديها شبكة واسعة من القوانين، تجعلها مسؤولة عن نشاط الفرد في مجالات العمل والمشاركة السياسية والترفيه، ومؤسسات الرعاية الإجتماعية، والإتحادات المهنية والجمعيات بجميع أنواعها، وتكاد الدولة لا تترك للفرد مجالاً من مجالات نشاطاته، إلا تدخلت فيه تحت شعارات مختلفة أولاً، وثانياً أن النظام العربي الرسمي ومن بينه النظام السياسي للدول المغاربية لم يصل بعد إلى مفهوم الدولة القانونية المعاصرة، وإلى الفلسفة الديمقراطية كأسلوب لسلطة الحكم في قيادة الدولة والمجتمع، وثالثاً: يشكل ضعف

---

1- نفس المرجع.

2- نفس المرجع.

المؤسسات القضائية أحسن تعبير عن وضعية المجتمع المدني في الأقطار العربية ومنها الدول المغربية(1).

وفي الواقع العربي عموما والمغربي خصوصا نلاحظ أن الدساتير قد أفرغت من محتواها، فثمة فرق شاسع بين النصوص الدستورية والواقع العملي، ذلك أن العديد من الحريات والحقوق التي تضمنتها الدساتير العربية (ومن بينها المغربية) تم إهدارها بموجب قوانين صادرة عن الدولة، وبناء على هذا لم يعد المواطن يأبه بما تقره الدساتير أو القوانين، فبالنسبة إلى حق انشاء الجمعيات مثلا يلاحظ ان تأسيس الجمعيات في الدول المغربية يخضع لشروط قاسية وتحريات، حتى وإن كانت الجمعية المراد إنشاؤها جمعية أدبية أو خيرية، كما أن أغلب القوانين المغربية المتعلقة بالجمعيات، تفرض رقابة على تأسيسها ثم رقابة على نشاطها، وتجزئ الدولة التدخل في شؤونها من خلال ممارسة حق الحل أو الدمج عن طريق سلطاتها الإدارية المختصة (وزارة الشؤون الإجتماعية، وزارة الداخلية) دون أن يكون للقضاء يد في ذلك (2).

ففي الحقيقة إن مراجعة النصوص القانونية التي تحكم العمل الجمعي في الدول العربية عموما والمغربية خصوصا، تفضي إلى تثبيت ملاحظة هامة، وهي أننا مازلنا أمام ظاهرة

---

1- عبد الله ساعف، المجتمع المدني في الفكر الحقوقي العربي، ورقة قدمت الى: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، (بيروت: المركز، 1992)، ص242.

2- أماني قنديل، المجتمع المدني في العالم العربي: دراسة للجمعيات الأهلية العربية، (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1999)، ص ص 32-33.

تحدث عنها أدم فرغسون خلال القرن 19، ألا وهي عسكرة الدولة للمجتمع، فالنصوص القانونية التي تحكم العمل الجمعي في دول المغرب العربي تؤكد توجه الدولة لممارسة ضبطا معتبرا على الأفراد والمجموعات سواء من الناحية القانونية أو الأمنية، وهو ما يمثل حاجزا أمام إمكانية تحرر الأفراد وإستقلالية مؤسسات المجتمع المدني المختلفة، ونكون هنا بصدد الحالة التي وصفها الباحثة ثناء عبد الله عند تقييمها لعلاقة الهيمنة التي تكبل عمل جمعيات المجتمع المدني في سياق الأنظمة التسلطية في العالم العربي والإسلامي، إذ ترى أن موقف الدولة إزاء مؤسسات المجتمع المدني يتسم إما بالتردد أو عدم الثقة، فالدولة تسن قانونا للجمعيات والتنظيمات المدنية ربما إعترافا منها بقيمة إحياء هذه المؤسسات، ولكنها في الوقت نفسه تضع من القيود القانونية والإدارية ما يجعل لها اليد الطولى في مراقبة هذه الجمعيات أو المؤسسات، أو حلها أو تحديد مجال حريتها، وعليه تبقى في حالة وجودها مجرد منحة من المؤسسة العليا أي الدولة، وهو الأمر الذي يعني أنه من حق المانح منح وسحب عطاياه وقتما شاء (1).

---

1-صالح زياني، مرجع سابق، ص 61.



## المطلب الثاني: المعوقات السياسية:

تشكل الديمقراطية القاعدة الأساسية لأية ممارسة سياسية سليمة، لأنه في ظلها يمكن أن يتمتع المواطن بحقوقه العامة وحرياته الأساسية، وبالتالي يستطيع ممارسة نشاطه بشكل حر ومستقل مع غيره من أفراد المجتمع، بحيث يستطيع الأفراد عندئذ تشكيل مؤسساتهم المدنية الخاصة بهم في شكل أندية وجمعيات ونقابات ومؤسسات ثقافية وعلمية وغيرها (1).

فهي في جوهرها تقوم على أساس التعدد الفكري والسياسي، وحرية إقامة التنظيمات والمؤسسات السياسية وغير السياسية، وإحترام مبدأ تداول السلطة، والرقابة السياسية وتوفير بعض الضمانات لإحترام حقوق المواطنين وحرياتهم (2).

لذلك فالنظام السياسي الديمقراطي هو النظام الأمثل الذي من شأنه ان يسمح بتكوين مؤسسات المجتمع المدني وتفعيل دورها، وهذا على خلاف الأنظمة التسلطية الشمولية التي يفتقد فيها الى الحرية، وبالتالي لا مجال للحديث عن تأسيس تنظيمات المجتمع المدني .

إلا أن الملاحظ في الدول العربية عموماً ومن بينها الدول المغربية أن الدولة إكتسحت كل مجالات الحياة المجتمعية، في إطار مشروع شمولي لدولة المجتمع، وقد شكل إنتشار سلطتها في كل مجالات الحياة المجتمعية، وممارسة أجهزتها للرقابة القصوى على الأفراد حاجزاً أمام إمكانية تحررهم، وإستقلال المؤسسات الإجتماعية، بالإضافة إلى التعسف في

---

1- مبدر الويس، تعقيب على ورقة برهان غليون، بناء المجتمع المدني العربي: دور العوامل الداخلية والخارجية، ورقة قدمت الى: المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. ط1. (بيروت: المركز، 1992)، ص773.

2- عبد الجليل مفتاح، مرجع سابق، ص11.

إستعمال السلطة وإحتكار الإمتيازات المرتبطة بها، وتصلب الجهاز البيروقراطي وفشله في أداء مهامه كوسيلة للإتصال وأداة لتنفيذ البرامج والمخططات، وقد أدى ذلك كله إلى توسيع الفجوة بين الحكام والمحكومين، وفقدت مؤسسات الدولة مصداقيتها لدي شرائح عريضة من المجتمع (1) .

### المطلب الثالث: المعوقات الثقافية:

مما لا شك فيه أن مؤسسات المجتمع المدني، وكغيرها من المؤسسات لاتعمل في فراغ، وإنما في إطار مجتمع له ثقافته الخاصة ،والتي تؤثر إما سلبا أو ايجابا على أداء وأهداف تلك المؤسسات، كما يمكن لهذه المؤسسات أن تؤثر في نمط الثقافة المجتمعية وإعادة تشكيلها . وفي واقعنا الثقافي المغربي، فعلى الرغم من التباينات النسبية فيما بين الدول المغاربية، إلا أنه يمكن القول بوجود قدر من التشابهات البنيوية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية فيما بينها الأمر الذي يؤدي إلى خلق مشتركات ثقافية عامة ،مارست هاته الأخيرة تأثيرها السلبى على دور مؤسسات المجتمع المدني المغربي في تحقيق التنمية السياسية (2). ولعل أهمها مايلي:

-الإرتكاز على القوة وعلى رفض الطرف الأخر، وإعادة إنتاج النظام التسلطي وتعزيزه، ومنع

### ظهور وبروز الحكم الديمقراطي (3).

---

1- العياشي عنصر، "سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر"، ص ص 31-32  
faculty.qu.edu.qa/lanser/.../Sociology%20of%20%20Crisis.pdf، تم تصفح الموقع في: 2011/11/28.

2- صالح سليمان عبد العظيم، "الثقافة العربية واثرها على دور مؤسسات المجتمع المدني"  
medadcenter.com/Readings/ItemDetails.aspx?ID=57، تم تصفح الموقع في: 2011/10/18.  
3-sadiki larbi, the search for arab democracy, London: C. Hurst and co publishers, 2004, p 174.

ومن جانب آخر الإرتكاز على التسلط وتبني الوصاية الأبوية على المجتمع ككل .

ويجد هذا مرجعيته فيما يسميه الباحث هشام شرابي بالأبوية المستحدثة ،وهي ترتكز على علاقات السلطة والخضوع والتبعية، ونظام الولاء في بنية العلاقات الإجتماعية، فالعلاقات الإجتماعية الداخلية في العائلة العربية ،ومن بينها العائلة المغاربية، تقوم على التسلط وعلى تهيئة الفرد للخضوع وطاعة الطفل منذ فترة الصغر، وعلى عدم السماح له بالنقاش، مما يجعل الفرد يضيع في أسرته ويتعود على الإتكال على من هو أكبر منه سنا كالأخ الأكبر ورب العائلة والرئيس.

فهذا التسلط والخضوع يجعل الفرد متعودا على سلوك معنوي بطريقة آلية، بعيدا عن إستخدام العقل، وعن الإرادة في تغيير الوضع الإجتماعي القائم، مما يسمح لرب العائلة من أن يفرض السيطرة أكثر(1).

أما التبعية فهي تشكل نظام قيم وتشكل إجتماعي، وتلعب العائلة دورا كبيرا في تعويد الطفل وتغذيته بقيم التبعية ومواقفها (2).

أما عن الولاء، فإن الفرد يتجه إلى التعبير عن ولاءه ليس للوطن والأمة والسلطة المركزية، بل للعائلة والقبيلة، مما يضعف من الشعور الوطني والإنتماء إلى مجتمع معين (3). وتقوي الثقافات السياسية الفرعية مما يشكل خطر على وحدة البلاد .

---

1- شرابي هشام، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، ترجمة محمود شريح،(لبنان:مركز دراسات الوحدة العربية،1992)،ص60.

2- نفس المرجع ،ص62 .

3- نفس المرجع ،ص64.

كما يرى هشام شرابي أن العجز والإتكالية والخضوع، تعود لدور التنشئة الإجتماعية العائلية، وهي عناصر تلقى التعبير والتجسيد في الفرد العربي في علاقته مع من هو في مرتبة أعلى (1).

وعندما ينتقل هذا السلوك الفردي القائم في المجال الإجتماعي العائلي إلى المجال السياسي من حيث الممارسات ، وتسير السلطة والعلاقات السياسية بين مختلف القوى السياسية والسلطة من ناحية، وبين هذه والأفراد من ناحية أخرى، فإنه يترتب عنه أن يصبح الفرد يقبل بمكانته في النظام السياسي القائم، ويرضى به ويفوض صنع القرارات وتسيير الشؤون العامة للحكام، عوض أن يشارك هو بفاعلية ويقبل بتفوق هؤلاء وبالسلطة القائمة حتى وإن كانت تسلطية (2).

#### المطلب الرابع: المعوقات الإقتصادية:

وهي تلك المعوقات التي تتبع من طبيعة الإقتصاد في الوطن العربي عموماً والمغاربي خصوصاً، وهو الإقتصاد الذي يهيمن فيه قطاعان لا يقومان على المأسسة ولا يدفعان إلى تكوين مؤسسات قادرة على تحقيق التنمية الإقتصادية أولاً/الزراعة: ويمثل هذا القطاع أغلبية سكانية، ويكرس هيمنة الطابع البدوي والفردي لمجتمع متناقض في فكره وتقاليده وقيمه ومؤسساته ومؤسسات المجتمع المدني (3).

---

1- نفس المرجع ، ونفس الصفحة.

2- شرابي هشام، مقدمات لدراسة المجتمع العربي، ط3، (بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، 1980)، ص40.

3- /محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان، كتاب في جريدة: العدد 95، 5 تموز (يوليو)، 2006، ص11.

ثانيا/القطاع الربيعي:ويقصد بهاعتماد الدولة على مصدر مما تنتجه الأرض من ثروات كالنفط مثلا؛ ولهذا فإن إقتصاد تلك الدولة يكون عادة رخوا، ويعتمد على المبادلات وينتج مجتمعا إستهلاكيا يسيطر فيه قطاع الإستيراد ولا يهتم بالصناعات التحويلية، وربما نجد في إقتصاديات البلدان العربية عموما والمغربية خصوصا نمونجا لهذا النمط من الإقتصاد، وهذا النوع من الإقتصاد يقع تحت تصرف الدولة، وتتمتع فيه الدولة بعائدات كبيرة - سواء من البيع أو من الجباية - عادة ما تستعمل مباشرة دون أن تمر بالقنوات السليمة والمنطقية، فهذه الأموال تصرف في البناء والتشييد وتوزيع أجور الموظفين والعمال وإستيراد كل ما تحتاجه الدولة (1). كما تستخدمها لتعزيز سلطتها، وتقوية أجهزتها وهو الأمر الذي يجعل لها اليد الطولى والعليا في كل مجال تتوقف عليه حياة الأفراد والمؤسسات، ولا تتوقف هي على أية قوة إقتصادية مستقلة عنها، وإذا أضفنا إلى ذلك هروب الأموال الوطنية إلى الخارج خوفا من - سيطرة رجال الدولة وسلطتهم - وإقتصار ماتبقى منها في الداخل على المشروعات الصغيرة التي تدر الربح السريع فإننا ندرك كيف أن هذا الوضع الإقتصادي لايفرز من خلال آلياته الذاتية ما يكفي من البنى والمؤسسات التي تسهم في مدنية المجتمع وتجعل الديمقراطية السياسية إختيارا يفرض نفسه ليس فقط من خلال رغبات الناس ونضالاتهم، ولكن أيضا بقوة وضغط الواقع المؤسساتي المتنامي ( 2).

---

1- علي بوحامد، "مخاطر الإرتهان للإقتصاد الربيعي: حالة الجزائر"

profbouhamed.maktoobblog.com، تم تصفح الموقع في: 2011/10/12.

2- محمد عابد الجابري .مرجع سابق، ص11.

وفي سياق مشابه، يرى العديد من الباحثين أن الدولة الريعية أحد معوقات الديمقراطية- التي هي حاضنة المجتمع المدني- فهي عادة ما تستغل الثروة لتثبيت النموذج السياسي الخاص بالمجموعة الحاكمة، وتستعيز عن القمع المباشر والعنيف شراء الولاء (1). أو كما يقول "جوجر أوين" شراء الشرعية من خلال الإنفاق العام، وبحسب منظورا الدولة الريعية فإن نشاطات الدولة الريعية تركز ثقافة الخضوع لدى المواطنين، فهؤلاء لا يرون أهمية للفوارق في توزيع الثروة، ولا تمثل هذه الفوارق حافزا كافيا لمحاولة تغيير النظم السياسية، ويكمن الحل بالنسبة للفرد الذي يشعر بالغبن لمشكلاته أساسا في المناورة لحيازة منافع أكبر بواسطة النظام السياسي القائم، وليس في التعاون مع آخرين يعيشون حالته نفسها لأجل التغيير (2). وبالتالي تقل فرص المشاركة السياسية وتوطد جذور الإستبداد السياسي.

---

1- تقرير نجد 2004، "الإستبداد وآليات إعادة إنتاجه ج 2"

www.najed.org/NAJED/report/report.htm، تم تصفح الموقع في: 2011/10/12.

2- محمد عبيد غباش، "سلطة أكثر من مطلقة... مجتمع أقل من عاجز (الدولة الخليجية)"

www.aljazeera.net/.../1068328C-306D-4059-A0B8-BF6B1540910C.htm، تم تصفح الموقع في:

2011/11/13.

المبحث الثالث: آليات وسبل تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني المغربي في

### تحقيق التنمية السياسية.

لتدعيم المجتمع المدني ودفعه للقيام بأداء وظائفه المنوطة به بنجاحة وفعالية ينبغي تضافر مجموعة من الوسائل/العوامل لتحقيق ذلك، يمكن حصرها في ثلاثة آليات رئيسية هي كالاتي:

#### المطلب لأول: الآليات القانونية والسياسية.

ويقصد بالآليات القانونية والسياسية مجموعة المبادئ والقواعد القانونية والسياسية التي بدونها لا يوجد المجتمع المدني، والتي تسمح بتفعيل المجتمع المدني فهي الضمانة اللازمة لحركته ونشاطه والتي يمكن تلخيصها كالاتي:

- وجود دستور مستفتى عليه شعبيا، يقر التعددية الحزبية، وحرية تكوين الهيئات والمنظمات السياسية، والنقابية، والإجتماعية، والثقافية، ويحمي الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان.
- أن يضمن نظام الحكم الدستوري الفصل بين السلطات.
- ضرورة وجود وإحترام القواعد القانونية التي تنظم وتحكم تكوين مؤسسات المجتمع المدني (طبقا للقواعد الدستورية).

- حماية الشرعية الدستورية والحريات الديمقراطية وهذا من خلال إحترام النظام القضائي وإستقلاله.

- أن يحول الدستور-القانون- دون إنتهاك الحريات أو حل السلطة التشريعية، وتحريم تجريد الدستور أو إعلانات الطوارئ والقوانين الإستثنائية أو التهديد بها (1).

-توافر صيغة سياسية توفر لمختلف قوى المجتمع حرية التعبير عن مصالحها وأرائها بطريقة سلمية ومنظمة، وفي هذا الإطار تعتبر الديمقراطية كأنسب صيغة سياسية لتطور المجتمع المدني(2) .

### المطلب الثاني: الآليات الثقافية.

إن نشاط وفعالية دور المجتمع المدني لايتوقف على مجرد وجود هياكل تنظيمية تستقل رسميا عن السلطات العامة فقط ، وإنما لابد من أن تسبقها ثقافة تشدد على ضرورة تقييد السلطات العامة بحدود معينة أثناء تعاملها مع المواطنين فرادى كانوا أم جماعات، وإحترامها حق هؤلاء المواطنين في التنظيم والإجتماع والتفكير والتعبير، وأن لا يقتصر الأمر على مجرد المعرفة بمثل هذه الحقوق وإنما تقترن المعرفة بالتمسك بقيم أخلاقية وبأنماط من السلوك منسقة معها ، وبإختصار على ثقافة مدنية(3).

- 
- 1- انظر مناقشة علي لطف الثور لورقة: باقر النجار، المجتمع المدني في الخليج والجزيرة العربية، ورقة قدمت الى: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية :بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، (بيروت:المركز، 1992)، صص 610-611 .
  - 2-حسنين توفيق ابراهيم ،مرجع سابق، ص698.
  - 3- مصطفى كامل السيد، مؤسسات المجتمع المدني على المستوى القومي ،ورقة قدمت الى : المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية :بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، (بيروت:المركز، 1992)، صص658.



وبتعبير آخر، فمؤسسات المجتمع المدني لن تضطلع بدورها وفاعل ما لم تشتمل على إطار ثقافي يساعد على ترسيخ قيم الممارسة الديمقراطية ومبادئها.

إذا فوجود المجتمع المدني هو أولاً وقبل كل شيء ثقافة، أي أبنية نفسية وردود فعل نكاد لانفكر فيها إذ أن إنتاج المجتمع المدني يرتبط بنظام القيم، كقيم الإستقلالية الفردية والحرية الشخصية من جهة، ونمط العلاقات الإنسانية من جهة ثانية(1). ومن الواضح هنا أن نشر هذه القيم وغيرها من القيم الأخرى كقيم الولاء والمشاركة والانتماء والتي تشكل مجتمعة ثقافة المجتمع، يشكل أهم أساس في تطوير المجتمع المدني في الوطن العربي عامة ودول المغرب العربي خاصة، وبعث النهضة والفعالية في نشاطاته، وهنا تبرز أهمية الدور الذي تضطلع به مؤسسات التربية والإعلام وغيرها من المؤسسات الثقافية في المجتمع (2).

وطالما أن الثقافة تكتسي أهمية بالغة بالنسبة للمجتمع المدني باعتبارها الركيزة الأساسية لتطور ونمو المجتمع المدني، فإننا سنحاول البحث في العلاقة القائمة بين الثقافة السياسية والمجتمع المدني، وهذا من منطلق الفرضية القائلة بأن محدودية الثقافة السياسية من أبرز العوائق التي تثبط المجتمع المدني وتحد من تطوره.

فكلما كانت الثقافة السياسية محدودة، كلما كان ذلك عائقاً أمام تطور المجتمع المدني، وكلما كانت الثقافة السياسية عالية، كلما كان ذلك محفزاً أمام تطور المجتمع المدني.

---

1- سلاف سالمي، مرجع سابق، ص 43.

2- ثناء فؤاد عبد الله، مرجع سابق، ص 297.

فبداية يقصد بالثقافة السياسية "مجموعة المعارف والآراء والاتجاهات السائدة نحو شؤون السياسة والحكم، الدولة والسلطة، الولاء والانتماء، الشرعية والمشاركة.

وتعنى أيضاً "منظومة المعتقدات والرموز والقيم المحددة للكيفية التي يرى بها مجتمع معين الدور المناسب للحكومة وضوابط هذا الدور، والعلاقة المناسبة بين الحاكم والمحكوم" ومعنى ذلك أن الثقافة السياسية تتمحور حول قيم واتجاهات وقناعات طويلة الأمد بخصوص الظواهر السياسية، وينقل كل مجتمع مجموعة رموزه وقيمه وأعرافه الأساسية إلى أفراد شعبه، ويشكل الأفراد مجموعة من القناعات بخصوص أدوار النظام السياسي بشتى مؤسساته الرسمية وغير الرسمية، وحقوقهم وواجباتهم نحو ذلك النظام السياسي (1).

وبحسب الدراسة التي قام بها ألموند وفيربا، فإنه تم رصد ثلاثة أنواع من الثقافات السياسية في المجتمع يمكن على أساسها تحديد علاقة النظام السياسي بمختلف القوى الإجتماعية والتي يمكن ذكرها كالآتي:

ثقافة سياسية ضيقة (parochial)، وتابعة (subject)، ومشاركة (participant).

فبالنسبة للأولى تسود برأيهم في المجتمع الذي لا يمتلك أفراداً أدنى حد من المعرفة أو القدرة أو الرغبة في إصدار أحكام تجاه أربعة موضوعات رئيسية في النظام السياسي بصفة عامة والنشاط السياسي للمواطنين (مثل الترشح، والانتخاب) والنشاط الحكومي مثل تقديم المساعدات الإقتصادية، وتنظيم شؤون الأفراد، ورعاية مصالحهم، وأخيراً تصور الأفراد

---

1- السيد عليوة، منى محمود، مرجع سابق.

عن ذواتهم كمشاركين في العملية السياسية، وبالتالي يقتصر دور الأفراد في تلك المجتمعات على تلقي مخرجات النظام السياسي، والإمتثال لها وهم صاغرون، لأنهم لا يعرفون أي بدائل أخرى وإن كانوا يعرفونها فهم عاجزون، أو غير راغبين في التحرك لطرحها، وعلى هذا تكون النخبة الحاكمة هي من تضطلع بالمبادرة في الأساس.

بينما تسود الثقافة السياسية التابعة في المجتمعات التي يعي أفرادها بالنظام السياسي وبمخرجاته وبقواعد اللعبة، غير أن إسهامهم في المدخلات السياسية متواضع، وهذا نابع من إدراكهم بعدم جدواها، وبالنسبة للثقافة السياسية المشاركة فهي ترتبط بمعرفة الجماهير ووعيتها بالنظام السياسي في حركته وقواعده ومؤسساته ومدخلاته ومخرجاته وبأفرادها كمشاركين، ويسود هذا النوع من الثقافة في المجتمعات الديمقراطية التي يكون فيها للرأي العام دور مؤثر من خلال مؤسسات المجتمع المدني (احزاب، جماعات الضغط....الخ)(1).

وفي هذا الإطار يشير ألموند وفيربا إلى أن الواقع لا يعرف صورة نقيية من أي من النماذج السابقة، ولكن الواقع عادة ما يقدم مزيجا مختلطا من هذه النماذج .

وعلى ضوء نمط الثقافة السياسية تتحدد علاقة النظام السياسي بالقوى الإجتماعية ومؤسساتها وتنظيماتها المكرسة في إطار بنية سياسية معينة، ومن غير الممكن إقامة بنية سياسية خارج الإطار الثقافي السائد مجتمعيًا، ومن هذه الزاوية يكون التمييز بين ثقافة المشاركة وثقافة التبعية ومعيار التفرقة بين هذين النمطين من الثقافة السياسية ينهض بدلالة النظرة إلى

---

1-Gabriel A.Almond and Sidney verba,The Civic Culture;Political Attitudes and Democracy in Five Nation(Princeton,NJ: Princeton University Press,1963),PP.47-57,68-71 and94-97.

المواطنين ومن ثم دورهم في إطار البنية السياسية(1).ولهذا تغدو المشاركة السياسية قرينة نمط ثقافة المساهمة، وفي ظلّه وحده يفتح المجال أمام مؤسسات المجتمع المدني لتحقيق هذه المشاركة، ومن ثم التأثير في القرارات السياسية، وليست العقبة الرئيسية التي تواجه تنمية المجتمع المدني سوى شيوع ثقافة الخضوع والتبعية، فهذا النمط من الثقافة السياسية يتوافق مع نظم الحكم الأبوي أو الرعوي، والتي تتميز بالمرتبة المتدنية للمواطنين كونهم تابعين غير قادرين على المشاركة السياسية، وبالتالي التأثير في القرارات السياسية، فالحاكم ينفرد باتخاذ القرارات ويعتمد في حكمه على شرعية مؤسسة، بناءً على معطيات الشخصية الكاريزمية التي إكتسبها من قيادة بلاده للإستقلال السياسي، وليس على مجموعة القواعد الدستورية والسياسية المنظمة لممارسة السلطة وآلياتها والتي تحظى بالإتفاق العام (2).

وعلى هذا يكون من غير الممكن للديمقراطية كبنية وآليات وقواعد أن تنضج وتترسخ على مستوى الممارسة السياسية، إلا في ظل بنية ثقافية تقوم على المساواة وحرية العمل السياسي للقوى والتنظيمات السياسية المختلفة، ولا يمكن لمؤسسات المجتمع المدني كأدوات للعمل السياسي أن تضطلع بدور فاعل في سياق العملية الديمقراطية من دون إطار ثقافي يساعد على ترسيخ قيم الممارسة الديمقراطية ومبادئها (3).

---

1- أحمد شكر الصبيحي، مرجع سابق، ص226.

2- حسين علوان البيج، الديمقراطية واشكالية التعاقب على السلطة، في علي خليفة الكواري واخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص ص 164-165.

3- أحمد شكر الصبيحي، مرجع سابق، ص227.

### المطلب الثالث: الآليات الاقتصادية والاجتماعية.

ويقصد بها توافر درجة معقولة من التطور الإقتصادي والإجتماعي كأساس لا بد منه لتوليد المجتمع المدني، شريطة أن يرتكز النظام الإقتصادي على إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص والمبادرات التي يقوم بها المواطنون فرادى أو في ظل جمعيات تعاونية مستقلة عن الدولة، وفي هذه الحالة يقتصر دور الدولة في المجال الإقتصادي على صياغة القواعد التي تنظم النشاط الخاص والقيام ببعض المشروعات التي يعجز القطاع الخاص عن القيام بها (1).

وتتوقف هذه العمليات على عمق التغييرات التي تحدث في أساليب التنظيم والتسيير خصوصا في هياكل الإدارة العمومية، والمؤسسات المالية، وأجهزة الدولة التي لها صلة بعملية النمو الإقتصادي سواء في مرحلة الإنتاج أو التوزيع، التسويق، فالضرورة الملحة اليوم تتمثل في إنهاء أسلوب التسيير البيروقراطي، وإعطاء المبادرة للمتعاملين الإقتصاديين للقيام بالدور المنوط بهم في إطار سياسة عامة محددة تعتمد بالأساس على مقاييس الكفاءة والفعالية التي تفرضها المنافسة في السوق الدولية، وتستند إلى قواعد ضبط واضحة ودقيقة تحدد مكانة كل واحد ودوره: الدولة، المؤسسات الإقتصادية سواء العمومية، أو الخاصة وكذا منظمات العمال وجمعيات أصحاب العمل..... الخ (2).

---

1- فؤاد عبد الله ثناء، مرجع سابق، ص 296.

2- العياشي عنصر، سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر، مرجع سابق، ص 36.

إن التنمية الإقتصادية تتيح فرصا كبيرة لقيام العديد من مؤسسات المجتمع المدني، والتي لاكتفي فقط في بعض الأحيان بممارسة دور رقابي غير رسمي على أداء الحكومة بل تشجع على قيام مشاركة سياسية، وتعمل جاهدة على إيجاد رأي عام يتمتع بدرجة مناسبة من الوعي والمهارات السياسية اللازمة لقيام نظام حكم ديمقراطي(1). وتدعيما لهذا الطرح فقد رأى بعض الباحثين بأن ثمة علاقة ضرورية بين الديمقراطية والتنمية الإقتصادية وأن هذه العلاقة تكون بإتجاه تأثر التنمية إلى حد بعيد بالإطار السياسي فمن الصعب حسبهم أن يتم تحقيق تنمية إقتصادية قائمة على إقتصاد السوق والقطاع الخاص في ظل غياب ديمقراطية حقيقية ، فالتنمية الإقتصادية لها دور كبير في عملية تحول النظام السياسي بإتجاه الديمقراطية من خلال توفيرها للظروف والمتطلبات الملائمة لهذا التحول ،مثل رفع مستوى الدخل ، ورفع معدلات التعليم ،وتوافر طبقة وسطى كبيرة ،مما يمهد لنمو القيم والتوجهات المؤيدة للديمقراطية (2).

---

1-عمار علي حسن ،"الديمقراطية والتنمية تبادل منافع لإرتباط حتمي"

2-هشام الصمادي،عبد الرؤوف العودات،اثر التنمية الإقتصادية في الديمقراطية:دراسة حالة دول الأسكو(دول غرب

آسيا)،(1990-2004)،مجلة جامعة الشارقة للعلوم الأنسانية والإجتماعية :المجلد 6،العدد3،2009،ص122.

## خاتمة

## خاتمة

يعد المجتمع المدني أحد الفعاليات الأكثر تأثيراً في عملية التنمية بمعناها الشامل، إن لم يكن أهم الفعاليات على الإطلاق، مقولة طالما رددت ضمن الخطابات العالمية واقتنعت بها قطاعات واسعة من المجتمعات العربية ومن بينها مجتمعات المغرب العربي، وفي ضوء هذه المقولة سعت الدراسة إلى محاولة الوقوف على المجتمع المدني في دول المغرب العربي ومدى تأثيره في أحد أهم جوانب التنمية وهي التنمية السياسية، لاسيما وأن هذه الدول قد عرفت نموا هائلا في مؤسسات المجتمع المدني يبعث على الاعتقاد بداية بأن تشكل تلك المؤسسات المدنية رافدا مؤثرا في عملية التنمية السياسية، ومن أجل بلوغ هذا الهدف العلمي إنطلقت الدراسة من تحديد إطار نظري ومفاهيمي للمجتمع المدني والتنمية السياسية ثم محاولة فهم واقع المجتمع المدني بدول المغرب العربي وعلاقته بالسلطة كأحد المحاور الرئيسية في الموضوع محل الدراسة ثم الولوج مباشرة إلى جوهر الموضوع وهو مدى مساهمة المجتمع المدني المغربي في تحقيق التنمية السياسية، ولقد توصلت الدراسة إلى مايلي:

1- إن تجاوز النظام السياسي في بلدان المغرب العربي مع التغيرات السياسية والاجتماعية ولمطالب فئات المجتمع بإجراء إصلاحات سياسية لم يكن في الواقع إنفتاحا على المجتمع المدني بقدر ما كان مجرد تكتيك لترضية وإسكات المطالب الديمقراطية ذلك أن المشكلة الرئيسية ظلت في محافظة النخبة الحاكمة على السلطة والقوة وتضييق الخناق على فعاليات المجتمع المدني.



2- إذا كان الأصل في العلاقة بين المجتمع المدني والسلطة أنها علاقة تكامل وإعتماد متبادل وتوزيع للأدوار وليست علاقة خصومة أو تعارض، فإن طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والسلطة في دول المغرب العربي توحى بخلاف ذلك، فمن خلال تتبع مسار العلاقة بين الطرفين إتضح لنا حقيقة مفادها أن الدولة لاتثق بالمجتمع المدني بل وتتنظر إليه على أنه مصدر تهديد لسلطتها لذا عملت على دولنة المجتمع، فهي وإن سمحت بظهوره إما إيماناً منها بجدوى دوره أو نتيجة ضغوطات داخلية أو خارجية إلا أنها في الوقت ذاته ظلت تضع القيود الإدارية والقانونية، الأمر الذي يجعل لها القدرة على مراقبة هذه المؤسسات المدنية أو حلها أو تحديد مجال حركتها.

3- في إطار إستراتيجية السلطة السياسية في بلدان المغرب العربي للهيمنة على فعاليات المجتمع المدني فإننا نلاحظ إزدواجية التعاطي الرسمي مع تلك الفعاليات إذ نجد أن الدولة المغاربية تغدق المنظمات المدنية الموالية لها، والتي تتبنى أطروحاتها بالمنح والإمتيازات وتشريكها في مناقشة القضايا الوطنية العامة بينما يتم التضييق على تلك المنظمات المدنية التي رفضت الإنصياع لمنطق التجدين والتي ظلت ترفع شعار الإستقلالية. وإقصائها من النقاش العام ذي الصلة بأهدافها.

4- إن عدم فاعلية المجتمع المدني في دول المغرب العربي وظهوره كقوة إقتراحية مؤثرة في السياسة العامة لبلدانه يعود أساساً إلى الطبيعة الزبونية للأنظمة المغاربية والتي يتم بموجبها مقايضة الولاء بالريع، مما نجم عنه ليس تحييد منظمات المجتمع المدني المغاربي فحسب بل وإستمالتها وأحياناً إختراقها بحيث أصبحت تمارس أدواراً مرسومة لها سلفاً وذلك

مقابل الحصول على التمويل الذي يمكنها من الإستمرارية وهو ما أدى إلى سعي النشطين إلى الربح على حساب الرسالة التي قامت لأجلها تنظيماتهم.

5- بالرغم من الإرتفاع الهائل في عدد مؤسسات المجتمع المدني النشطة وفي مختلف مجالات الحياة الإجتماعية والإقتصادية والثقافية.... الخ، فإنها لاتزال نخوية وتعرف إقبالا ضعيفا على الإنخراط في تنظيماتها وهي محدودة الفاعلية، وذلك بسبب عدة عوامل منها مايتعلق بمؤسسات المجتمع المدني ذاتها ومنها ما يتعلق بعلاقتها بالأحزاب والسلطة كما سبق وأن اشرنا في عرض الدراسة- فهي غالبا في حالة تبعية أيديولوجية ومالية تجعلها أقرب إلى أدوات طيعة في يد السلطة والأحزاب منها إلى تنظيمات تحرص على خدمة أعضائها وتدافع عن مصالحهم.

6- محدودية تأثير المجتمع المدني المغربي في عملية التنمية السياسية، وهذا مرده إلى مجموعة من العوامل أبرزها ما يرتبط بالمجتمع المدني ذاته، فهذا الأخير يشوبه العديد من المنغصات التي حالت دون إضطلاعه بدور مؤثر وفعال في عملية التنمية السياسية لعل أبرزها غياب ثقافة ديمقراطية في حياته الداخلية وهو الأمر الذي يتولد عنه الإنشقاقات والصراعات وبهذا تكون مؤسسات المجتمع المدني في موقف ضعف أمام السلطة الحاكمة.

7- إن مسألة تأثير المجتمع المدني المغربي في عملية التنمية السياسية ومداهما ترتبط بالأساس بمدى موامة البيئات القانونية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية للمجتمع المدني، بمعنى هل أن تلك البيئات التي ينشط في ظلها المجتمع المدني المغربي تمثل عاملا محفزا له للقيام بأدواره المنوطة به أم أن الأمر بخلاف ذلك؟. وبالنسبة لبلداننا المغربية نلاحظ أن

تلك البيئات السالفة الذكر قد شكلت عاملا مثبطا لحركية المجتمع المدني وهو ما إنعكس على أدواره التي إتسمت بالمحدودية.

تم بحمد الله

## قائمة المصادر والمراجع

## قائمة المصادر والمراجع

### أ-المصادر والمراجع باللغة العربية

#### ا. المصادر

أولاً: القرآن الكريم.

1-سورة الأعراف، الآية 3.

#### اا. المراجع

أولاً: الوثائق الرسمية:

1/ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،دستور الجزائر لسنة 1989،المادة 40.

2/ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،قانون 89-11،المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي ،الجريدة الرسمية، رقم27بتاريخ 5. جويلية. 1989.

3/ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،امر رقم97-09 المؤرخ في 27 شوال عام1417 الموافق ل06مارس 1997،المتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية ،المادة 18 ص32.

4/ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 01-88 المؤرخ في 16 جانفي1988 الخاص باستقلالية المؤسسات.

5/الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،قانون رقم90-14 المتعلق بكيفيات ممارسة الحق النقابي،الجريدة الرسمية الصادرة في6 يونيو1990.

6/ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 76 المؤرخة في 08/ديسمبر 1996.

7/ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1963-المادة 19.

8/ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 71-79 المتعلق بالجمعيات، المؤرخ في ديسمبر 1971.

9/ الجمهورية التونسية، دستور 1959 (الفصل الثامن).

10/ الجمهورية التونسية، قانون عدد 157 لسنة 1959.

11/ الجمهورية التونسية، القانون الأساسي للجمعيات عدد 25، لسنة 1992، الوارد في الرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 21، الصادر بتاريخ 3-7 افريل 1992.

#### ثانيا: الكتب:

1/ الأمم المتحدة. حقوق الإنسان: مجموعة صكوك دولية. مجلد 1. ج 2. نيويورك، 2002.

2/ البيج، حسين علوان. الديمقراطية واشكالية التعاقب على السلطة. في الكواري، علي خليفة وآخرون. المسألة الديمقراطية في الوطن العربي. ط 1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

3/ الزيات، عبد الحليم. التنمية السياسية: دراسة في الإجماع السياسي، الأبعاد المعرفية

والمناهجية. ج 1. القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2002.

4/ السيد، أيمن عبد الوهاب. المجتمع المدني العربي السمات العامة وإشكالية الفاعلية. في  
مرصد الإصلاح العربي الإشكاليات والمؤشرات. محمود أبو ليلىة  
وآخرون. الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية، 2006.

5/ الشريف، نداء صادق. تجليات العولمة على التنمية السياسية. الأردن: جهينة للنشر  
والتوزيع، د.ت.

6/ الصبيحي، أحمد شكر. مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي. ط1. بيروت: مركز  
دراسات الوحدة العربية، 2000.

7/ القادري، محمد صالح. الدولة والمجتمع المدني بين عالمية المقاربة وخصوصية التجربة  
التونسية. ط1. تونس: جريدة الحرية، 2009.

8/ القصبي، عبد الغفار رشاد. التطور السياسي والتحول الديمقراطي. ط2. القاهرة: كلية  
الإقتصاد والعلوم السياسية، 2006.

9/ المديني، توفيق. المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل. دمشق: اتحاد الكتاب  
العرب، 2006.

10/ النقيب، خلدون حسن. الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية  
مقارنة. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1991.

11/ برفوق، عبد الرحمان، صونيا العيادي، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في  
الجزائر: دراسات الملتقى الوطني الأول حول التحول الديمقراطي في الجزائر. جامعة محمد

خيزر (بسكرة). كلية الحقوق والعلوم السياسية. قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية. شركة دار الهدى للطباعة للنشر والتوزيع. 10-11 ديسمبر 2005.

12/ بشارة، عزمي. المجتمع المدني: دراسة نقدية مع الإشارة للمجتمع المدني العربي.

ط1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.

13/ بطرس بطرس، غالي، محمود خيرى عيسى. المدخل في علم السياسة. ط10.

القاهرة: المكتبة الأنجلومصرية، 1998.

14/ ثناء، فؤاد عبد الله. آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي. ط1. بيروت: مركز

دراسات الوحدة العربية، يناير 1997

15/ حرب، أسامة الغزالي. الأحزاب السياسية في العالم الثالث. الكويت: المجلس الوطني

للتقافة والفنون والأداب، 1978. (سلسلة عالم المعرفة؛ 117).

16/ حنفي، حسن. علم الإستغراب. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1992.

17/ زايد، أحمد. الدولة بين نظريات التحديث والتبعية. القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر

والتوزيع، ب س ن.

18/ زايد، مولود الطيب. علم الاجتماع السياسي. ط2. ليبيا: مشورات جامعة السابع من

أبريل، 2007.

19/ زمام، نور الدين. القوى السياسية والتنمية: دراسة في علم الاجتماع السياسي. الجزائر: ديوان

المطبوعات الجامعية، 2007.



20/ شرابي، هشام. النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي. ترجمة محمود شريح. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.

21/ شرابي، هشام. مقدمات لدراسة المجتمع العربي. ط3. بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، 1980.

22/ شلبي، محمد. المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الإقترابات، الأدوات. القاهرة: ب د ن، 1996.

23/ طاشمة، بومدين. دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب: قضايا وإشكاليات. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011.

24/ عروس، الزوبير. التنظيمات الجموعية في الجزائر: الواقع والآفاق. الجزائر: منشورات anep، سلسلة الدفاتر، مركز البحث في الأنثروبولوجية الإجتماعية والثقافية، رقم 13، ب س ن.

25/ غربي، علي. وإسماعيل قيرة. في سوسيولوجيا التنمية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2001. (سلسلة المعرفة).

26/ غشير، بوجمعة. الإطار التنظيمي للجمعيات في الجزائر. في تنظيم الجمعيات في الدول العربية. لبنان: ب د ن، ب س ن.

27/ فرحاتي، عمر، فريجة أحمد. مؤشرات التحول الديمقراطي في الجزائر: في كراسات الملتقى الوطني الأول حول التحول الديمقراطي في الجزائر. جامعة محمد

خضير (بسكرة). كلية الحقوق والعلوم السياسية. شركة دار الهدى للطباعة والنشر، 11/10 ديسمبر 2005.

28/قرنفل ،حسن.المجتمع المدني والنخبة السياسية:إقصاء أم تكامل .المغرب:إفريقيا الشرق،2000.

29/قنديل ،أمني .المجتمع المدني في العالم العربي :دراسة للجمعيات الأهلية العربية.القاهرة:دار المستقبل العربي،1999.

30/قيرة ،إسماعيل وآخرون.مستقبل الديمقراطية في الجزائر.ط1.لبنان:مركز دراسات الوحدة العربية،يناير2002.

31/لبيض ،سالم ،قراءة في علاقة الدولة القطرية العربية بالمجتمع السياسي: مثال تونس (1957-1987). في الكتبي، إبتسام وآخرون. الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي.ط1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،فبراير2004.

32/مالكي ،محمد .تطور الأحزاب السياسية في البلدان العربية.بيروت:المركز اللبناني للدراسات،2007 .

33/مقري، عبد الرزاق.التحول الديمقراطي في الجزائر:رؤية ميدانية.ب ب ن:ب د ن،ب س ن.

34/منجي ،الزبيدي.التجمع الدستوري الديمقراطي :التحولات التاريخية ورهانات التغيير.ط1.تونس :جريدة الحرية ،2008.

35/ منيسي، أحمد. التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية مؤسسة الأهرام، 2004.

36/ نافع، حسن. مبادئ علم السياسة. ط1. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2002.

37/ وهبان، أحمد. التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية. ط1. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000.

38/ ياسر، صالح. الديمقراطية والمجتمع المدني. بغداد: منشورات طريق الشعب، 2005.  
(سلسلة قضايا فكرية).

### ثالثا / الدوريات:

1/ أبو هيف، عبد الله. الحرية والمجتمع المدني والعولمة. الفكر السياسي: العدد 16، ربيع 2002.

2/ الجابري، محمد عابد، الديمقراطية وحقوق الإنسان، كتاب في جريدة: العدد 95، 5 تموز (يوليو)، 2006.

3/ الربضي مسعود، محمد الزغبى. سياسات التكيف الهيكلي وأثرها على التنمية السياسية في الدول العربية: دراسة حالة مصر-اليمن-الجزائر-المغرب في الفترة (1989-2003). مجلة إتحاد الجامعات العربية للآداب: العدد الثاني، 2008.

4/ الصمادي هشام ، العودات عبد الرؤوف .أثر التنمية الإقتصادية في الديمقراطية:دراسة حالة دول الأسكو(دول غرب اسيا)،(1990-2004)،مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والإجتماعية :المجلد 6،العدد3،2009.

5/ بلقزيز ،عبد الإله .تجربة التناوب التوافقي في المغرب....إلى أين؟. المستقبل(رأي وفكر): العدد2889،الخميس 28/ شباط2008 .

6/ المعز ،الطاهر .الحركة النقابية في تونس بين إرادة الإستقلال ومحاولات الإحتواء. كنعان :السنة السادسة ،العدد1000 ،ديسمبر2006

7/ بوحنية، قوي. أزمة الحراك الداخلي في الأحزاب الجزائرية:قراءة نقدية.المجلة العربية للعلوم السياسية:العدد30، ربيع 2011.

8/بومقور، نعيم.الحركة النقابية في الجزائر وسياستها المطالبية:الأجر نموذجاً.مجلة إضافات:العدد الأول،شتاء 2008.

9/ جابي ،عبد الناصر .الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب الجزائرية بين إرث الماضي وتحديات المستقبل .المجلة العربية للعلوم السياسية:العدد30، ربيع 2011.

10/ جابي ،عبد الناصر.العلاقات بين البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر:الواقع والأفاق،مجلة الفكر البرلماني:2007.

11/حناشي ،عبد اللطيف .نخبة الإستقلال المغاربية والمسألة الديمقراطية:الحبيب بورقيبة نموذجاً.المجلة العربية للعلوم السياسية:العدد29 ،شتاء2011.

12/ زياني ،صالح .تفعيل العمل الجمعي لمكافحة الفساد وإرساء الديمقراطية المشاركة  
في الجزائر.مجلة المفكر:افريل 2009.

13/قادري، حسين.المشاركة السياسية كآلية للديمقراطية في العالم العربي.مجلة المفكر:  
العدد الرابع،2009.

14/ لبيض ،سالم .الدولة واحزاب المعارضة القانونية...أية علاقة؟: حالة تونس.المجلة  
العربية للعلوم السياسية: العدد27،صيف2010.

15/مفتاح ،عبد الجليل.دور المجتمع المدني في تنمية التحول الديمقراطي في بلدان المغرب  
العربي.مجلة المفكر:العدد الخامس،مارس 2010.

16/ملاوي،أحمد إبراهيم.أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية.مجلة جامعة دمشق  
للعلوم الإقتصادية والقانونية:العددالثاني،المجلد24،2008.

17/ مؤيد جبير محمود،سعود أحمد ربحان،المجتمع المدني في الوطن العربي:الواقع  
والتحديات.مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية:العدد الرابع ،ب س ن.

18/ ناجي ،عبد النور.البعد السياسي في تراث الحركة الوطنية .مجلة التراث العربي  
:السنة 27 ، العدد 107 ، تموز 2007.

19/نجم ،الأحمد،المتغيرات الإقتصادية العالمية وسياسة الإصلاح الإداري في سورية.  
مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية:المجلد24،العددالأول،2008.

20/ هكو ،أمينة .الظاهرة النقابية والجمعوية في بلدان المغرب العربي.المستقبل العربي:  
السنة 31 ،العدد 353،2008.

21/وناس ،المنصف.الحياة الجمعياتية في المغرب العربي:التاريخ الآفاق(الجزائر،المغرب  
الأقصى ،تونس).المجلة العربية لحقوق الإنسان:العدد الرابع،سنة1997.

#### رابعا/الندوات ،والمؤتمرات :

1/إبراهيم ،حسنين توفيق .بناء المجتمع المدني:المؤشرات الكمية والكيفية.ورقة قدمت  
إلى:المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية :بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي  
نظمها مركز دراسات الوحدة العربية.ط1. بيروت:المركز،1992.

2/ أسامة ،عبد الرحيم.قضايا الإصلاح السياسي في الصحافة العربية الدولية.بحث مقدم  
للمؤتمر الدولي لبحوث الإعلام والاتصال. الجامعة الأمريكية بالقاهرة .يوليو 2006.

3/الزغل ،عبد القادر.المجتمع المدني والصراع من أجل الهيمنة الأيديولوجية في المغرب  
العربي.ورقة قدمت إلى:المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية:بحوث ومناقشات  
الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية .ط1.بيروت،المركز،1992.

4/ السيد ،مصطفى كامل . مؤسسات المجتمع المدني على المستوى القومي .ورقة قدمت  
إلى : المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية :بحوث ومناقشات  
الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية.ط1 .بيروت:المركز،1992.

5/أوجار ،محمد .المجتمع المدني وعلاقته بالدولة.ورقة قدمت إلى: أعمال الندوة الإقليمية حول المجتمع المدني ودوره في الإصلاح. ط1.الأسكندرية:المنظمة العربية لحقوق الإنسان،2004.

6/برهان ،غليون.نشأة مفهوم المجتمع المدني وتطوره من المفهوم المجرد إلى المنظومة الإجتماعية الدولية.محاضرة أقيمت في ندوة المجتمع المدني والديمقراطية ،جامعة قطر،2001.

7/برهان ،غليون .بناء المجتمع المدني العربي:دور العوامل الداخلية والخارجية. ورقة قدمت إلى:المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية :بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية.ط1.بيروت: المركز،1992 .

8/ساعف ،عبد الله .المجتمع المدني في الفكر الحقوقي العربي .ورقة قدمت إلى: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية :بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية.ط1.بيروت:المركز،1992.

9/عنصر،العياشي.التعددية السياسية في الجزائر:الواقع والآفاق .ورقة مقدمة للندوة التي نظمتها جامعة آل البيت والمعهد الدبلوماسي الأردني حول الإنتقال الديمقراطي في المنطقة العربية، بتاريخ،18/19/ماي1999.

10/عنصر، العياشي.المجتمع المدني المفهوم والواقع:الجزائرأنموذجاً.ورقة مقدمة لمؤتمر المشروع القومي والمجتمع المدني التي نظمتها جامعة دمشق،سورية،كلية الآداب والعلوم الإنسانية،قسم الدراسات الفلسفية والإجتماعية،7-12ماي،2000.

11/لطف،علي الثور.مناقشة لورقة:باقر النجار.المجتمع المدني في الخليج والجزيرة العربية.ورقة قدمت إلى: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية:بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية.ط1 بيروت:المركز،1992.

12/مجاهد،يونس .المجتمع المدني والتجربة المغربية.ورقة مقدمة الى:مؤتمر المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي. لبنان: تجمع الباحثات اللبنانيات ومؤسسة فريديرش إيبرت،18/20ابريل 2004.

13/مكاوي،بهاء الدين .منظمات المجتمع المدني في السودان :خلفية تاريخية.ورقة عمل قدمت إلى: ورشة دور منظمات المجتمع المدني في البناء الديمقراطي . ب د ن: مركزدراسات الشرق الأوسط وإفريقيا، ب س ن .

14/وثيقة الإسكندرية.مؤتمرقضاياالإصلاح العربي الرؤية والتنفيذ.الإسكندرية:مكتبة الإسكندرية،12/14مارس 2004.



## خامسا/الملتقيات العلمية:

1/ عياد، محمد سمير .إشكالية العلاقة بين التنمية السياسية والتحول السياسي .(مداخلة في الملتقى الوطني حول التحولات السياسية و إشكالية التنمية السياسية في الجزائر:واقع وتحديات.جامعة حسيبة بن بوعلي( الشلف)، كلية العلوم القانونية والإدارية، 2008/ 12/16.

2/ مشري، مرسي . المجتمع المدني في الجزائر:دراسة في آليات تفعيله. (مداخلة في الملتقى الوطني حول التحولات السياسية و إشكالية التنمية السياسية في الجزائر:واقع وتحديات.جامعة حسيبة بن بوعلي( الشلف)، كلية العلوم القانونية والإدارية، 2008/ 12/16.

## سادسا/الرسائل، والأطروحات:

1/الشيخ،ناصر علي.دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين. رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية،جامعة النجاح الوطنية بنابلس(فلسطين)،كلية الدراسات العليا،2008.

2/ باري، عبد اللطيف. المجتمع المدني العالمي وتأثيره على المجتمع المدني الجزائري،رسالة ماجستير،جامعة الجزائر،كلية العلوم السياسية والإعلام،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،.سبتمبر 2007.

3/ بصيري ،جمال .واقع تنظيمات المجتمع المدني ومدى مساهمتها في مسار التحول الديمقراطي:دراسة ميدانية للتنظيمات الطلابية.رسالة ماجستير،جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ،(2006-2007).

4/ بن عبد العزيز ،خيرة .دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الرشيد:أنموذج المنطقة العربية. رسالة ماجستير، جامعة الجزائر ،كلية العلوم السياسية والإعلام ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2006-2007.

5/ بوجيت ،مليكة. ظاهرة المجتمع المدني في الجزائر:دراسة في الخلفيات،التفاعلات، الأبعاد،رسالة ماجستير،جامعة الجزائر،معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،1997.

6/ بونوة ،نادية .دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقييم السياسة العامة :دراسة حالة الجزائر. رسالة ماجستير ،جامعة الحاج لخضر باتنة ،كلية الحقوق ،قسم العلوم السياسية،2009-2010.

7/ جندي ،عبد الناصر.إنعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الإتجاهات النظرية الكبرى للعلاقات الدولية.أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر ،كلية العلوم السياسية والإعلام ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،2004-2005.

8/ حنيش، فيروز.إشكالية المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر (1989-2005).رسالة ماجستير،جامعة الجزائر ،معهدالعلوم السياسية والعلاقات الدولية،(2007-2008).

9/ ريان محمد ،لونين أبو يعلى ،عمر المجدوبي، إشكالية الزعامة في المغرب.بحث لنيل الإجازة في العلوم السياسية،جامعة عبد المالك السعدي،كلية العلوم القانونية والإقتصادية والإجتماعية،طنجة، 2007-2008.

10/سالمي، سلاف .دور المجتمع المدني في دول المغرب العربي في عهد التعددية السياسية دراسة حالة الجزائر. رسالة ماجستير، جامعة بسكرة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية،(2009-2010).

11/سيدهم ،ليلي .إشكالية التحول الديمقراطي في تونس.رسالة ماجستير،جامعة الجزائر،كلية العلوم السياسية والإعلام،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2008-2009.

12/صبع،عامر.دور المشاركة السياسية في ترقية الحكم الصالح،رسالة ماجستير،جامعة الجزائر،كلية العلوم السياسية والإعلام،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2007-2008.

13/طاشمة،بومدين. مسألة التنمية السياسية والتجربة الديمقراطية في الجزائر (1988-1992).رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2000-2001.

14/ طاشمة ،بومدين .إستراتيجية التنمية السياسية:دراسة تحليلية لمتغير البيروقراطية في الجزائر. أطروحة دكتوراه، ، جامعة الجزائر ،كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2006-2007.

15/ عباش ،عائشة.إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي:مثال تونس.رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2007-2008.

16/ عشور ،طارق .تطور العلاقة بين الحكومة والبرلمان في النظام السياسي الجزائري 1997-2007.رسالة ماجستير ،جامعة الحاج لخضر باتنة،كلية الحقوق ،قسم العلوم السياسية، 2008-2009.

17/ فايز ،محمود خالد سليمان .أثر حركة المقاومة الإسلامية حماس على التنمية السياسية في فلسطين: الضفة الغربية،قطاع غزة 1987-2004.رسالة ماجستير ،جامعة النجاح الوطنية،نابلس(فلسطين)،2004.

18/ قرقاح،إبتسام .دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة 1989-2009.رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية، 2010-2011.

19/ كبير، سيد أحمد .التحولات السياسية في بلدان المغرب العربي بين المطالب الداخلية والتأثيرات الخارجية (1989-2009).رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2009-2010.

20/مشري ،عبد القادر.النخبة الحاكمة في الجزائر(1989-2002).أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2007-2008.

#### سابعا/التقارير:

1/ التقرير السنوي للمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العالم العربي،مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية،2009.

2/ تقرير التنمية الإنسانية2002،الأردن،المكتب الأقليمي للدول العربية.

#### ثامنا/مقالات الأترنت:

1/ ابن إدريس ،خالد .تأثير الإغتراب السياسي على المشاركة السياسية. تم تصفح الموقع: في 2011/10/15 <http://www.liberalls.org>

2/ هيثم طالب الحسيني،دور وآليات المجتمع المدني في مسار البناء الديمقراطي السليم للدولة العراقية،مجلة النبأ :العدد84 ،تشرين الثاني 2006 .تم تصفح الموقع في2011/08/12.

<http://www.annabaa.org/nbahome/nba84/017.htm>

3/الإتحاد المغربي للشغل.تم تصفح الموقع في:2011/06/25.

.http://www.umat.ma/ar

4 / الإتحاد العام التونسي للشغل.تم تصفح الموقع في:2011/05/12.

http://ar.wikipedia.org/wiki

5- السعيد،فتيحة ،تقيم وطني لمشاركة المواطنين والمجتمع المدني في اصلاح القطاع

العام بتونس، تم تصفح الموقع في2011/06/14.

www.pogar.org/publications/civil/assessments/tunisia-a.pdf

6 / السيد ،عليوة ،منى محمود . المشاركة السياسية .موسوعة الشباب السياسية .القاهرة:

مركز الأهرام للدراسات السياسية والأستراتيجية.تم تصفح الموقع.2011/09/24.

acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/.../YOUN9.HTM

7/المصعبي ،عبد المالك.الحريات والحقوق المدنية والممارسات.تم تصفح الموقع في

.2011/10/03:

mansourdialogue.org/Arabic/New\_Lecs\_Nov\_2009/3.doc

8 / الميثاق الوطني 07 نوفمبر 1987.تم تصفح الموقع في:2011/11/12

www.e-justice.tn/fileadmin/images/...musee/.../Pacte\_national\_ar.pdf

9/بلعيد، زواوية .الوجود الوهمي للمجتمع المدني في الجزائر.تم تصفح الموقع في

.2011/12/07

www.alarabonline.org/algeriatoday/display.asp?fname

10/ بوحامد ،علي . مخاطر الإرتهان للإقتصاد الريعي:حالة الجزائر.تم تصفح الموقع

في:2011/10/12. profbouhamed.maktoobblog.com

11/ تقرير نجد 2004.الإستبدال وآليات إعادة إنتاجه ج 2.تم تصفح الموقع

في:2011/10/12. www.najed.org/NAJED/report/report.htm

12/ تاج الدين ، أحمد سعيد.الشباب والمشاركة السياسية.تم تصفح الموقع في:2011/12/6.

youthdo.org/ar/images/stories/youth/16.pdf

13/ شهيد ،نكد.تقييم واقع المجتمع المدني في العالم العربي ودوره في منتدى

المستقبل.2009،ص120.تم تصفح الموقع في:2011/08/07.

humanrights-lb.com/upload/Final\_Booklet\_\_\_Dem.Ref.\_Ar.doc

14/ جابي ،عبد الناصر.تقييم وطني لمشاركة المواطنين والمجتمع المدني في إصلاح القطاع

العام في الجزائر.تم تصفح الموقع في :2011/08/15.

www.pogar.org/publications/civil/assessments/algeria-a.pdf

15/ جرموني ،رشيد .المجتمع المدني بين السياق الكوني والتجربة المغربية.تم تصفح الموقع

في:2011/09/22.anfasse.org/index.php?option=com\_content

16/ حازم ،يحي.العلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطية في العالم العربي،

الحوار المتمدن:العدد2838بتاريخ23-11-2009.تم تصفح الموقع في:2011/08/5.

. http://www.ahewar.org

17/ حدار ،جمال ،عبد الكريم هشام.المجتمع المدني ودوره في التعديلات الدستورية في الجزائر .مداخلة،جامعة الأغواط.تم تصفح الموقع في:2011/09/25.

[droit-algerie.ahlamontada.com/t27-topic](http://droit-algerie.ahlamontada.com/t27-topic)

18/ حسن ،عمار علي.الديمقراطية والتنمية تبادل منافع لإرتباط حتمي.تم تصفح الموقع في 2011/11/28:

<http://www.ahram.org.eg/Archive/2003/7/11/FILE9.HTM>

19/ حمدي ،عبد الرحمان .المجتمع المدني والتكامل في إفريقيا: رؤية من الشمال الإفريقي.تم تصفح الموقع في:2011/08/11

<http://www.4shared.com/document/lwRIUQXJ>

20/ حميد رشيد، عبد الوهاب .المجتمع المدني والتحول الديمقراطي.تم تصفح الموقع في: 2011/09/05

[www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=14251](http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=14251)

21/ حميدشة ،نبيل.البنائية الوظيفية ودراسة الواقع والمكانة. تم تصفح الموقع في:2011/03/20..

<http://193.194.68.22/sitefssh/index.php?view=article&catid=58:publications&id=161:revue->

22/ زين الدين ،محمد .الأحزاب والنقابات وهيئات المجتمع المدني علاقة تقاطع أم تكامل.الحوار المتمدن:العدد1905،التاريخ 2007/05/04. تم تصفح الموقع في :

[www.ahewar.org/debat/show.art.2011/07/25](http://www.ahewar.org/debat/show.art.2011/07/25)



23/ شرف الدين ،فهيمة .الواقع العربي وعوائق تكوين المجتمع المدني.الحوار

المتمدن:العدد1082،بتاريخ08-01-2005.تم تصفح الموقع في :2011/09/07.

[www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=30028](http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=30028)

24/شكر،عبد الغفار.دور المجتمع المدني في بناء الديمقراطية،ج3.تم تصفح الموقع في

:2011/09/18.

[www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=26354](http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=26354)

25/صالح سليمان ،عبد العظيم.الثقافة العربية وأثرها على دور مؤسسات المجتمع المدني.

تم تصفح الموقع في:2011/10/18.

[medadcenter.com/Readings/ItemDetails.aspx?ID=57](http://medadcenter.com/Readings/ItemDetails.aspx?ID=57)

26/ عنصر ،العياشي .سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر.تم تصفح الموقع

في:2011/11/28.

[faculty.qu.edu.qa/lanser/.../Sociology%20of%20%20Crisis.pdf](http://faculty.qu.edu.qa/lanser/.../Sociology%20of%20%20Crisis.pdf)

27 /غباش ،محمد عبيد.سلطة اكثر من مطلقة.....مجتمع أقل من عاجز(الدولة الخليجية).تم

تصفح الموقع في:2011/11/13.

[www.aljazeera.net/.../1068328C-306D-4059-A0B8-BF6B1540910C.htm](http://www.aljazeera.net/.../1068328C-306D-4059-A0B8-BF6B1540910C.htm)

28/قرزيز محمود،يحياوي مريم"دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية الشاملة في

الجزائر،بين الثبات والتغيير.تم تصفح الموقع في:2011/09/22.

[www.univ-chlef.dz/seminaires/.../com\\_dic\\_2008\\_14.pdf](http://www.univ-chlef.dz/seminaires/.../com_dic_2008_14.pdf)

29/كوش، عمر، الترابط بين المجتمع المدني والدولة ،جريدة عمان، 28/09/2011.تم تصفح

الموقع في :2011/12/12. www.omandaily.om/mode

30/موتو، هند .التقرير الوطني بالمغرب ،الإتحاد العربي للشغالين بالمغرب"تدريب

نقابي حول الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية،ايطاليا27-8 اكتوبر2010.تم تصفح الموقع

في:2011/07/08.

<http://actrav-courses.itcilo.org/en/a5-02573/a5-02573-part-material/national-reports>

31/ناجي ،عبدالنور.محاضرات من كتاب النظام السياسي.تم تصفح الموقع في

2011/03/20:

<http://Nadjiabdenour.maktobblog.com>

## ب/المراجع باللغة الأجنبية

### 1. اللغة الفرنسية

#### Les Livres

1/Addi, Lehouari. Algérie et la Démocratie: Pouvoir et Crise de la Politique Contemporaine. France: ed. La Découverte, 1994

#### Périodiques

1/Ahmed gazali .contribution à l'analyse de phénomène associatif au maroc. paris. annuaire de l'Afrique du nord tome x x vi I I. 1989. édition du C N R S

### اللغة الإنجليزية

#### Books

- 1/ Almond, Gabriel A. and Sidney Verba. The Civic Culture; Political Attitudes and Democracy in Five Nations . Princeton, NJ: Princeton University Press, 1963.
- 2/ Kpundeh, Sahr J. The Big Picture: Building a Sustainable Reform Movement against Corruption in Africa. in Michael Johnston. Civil Society and Corruption: Mobilization for Reform. US: University Press of America, 2005.
- 3/ Sadiki, Larbi. The Search for Arab Democracy. London: C. Hurst and Co Publishers, 2004.

## فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	
1	مقدمة.....
11	الفصل الأول: الإطار النظري للمجتمع المدني والتنمية السياسية.....
12	المبحث الأول: ماهية المجتمع المدني.....
13	المطلب الأول: نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي.....
28	المطلب الثاني: مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي المعاصر.....
33	المطلب الثالث: خصائصه.....
36	المبحث الثاني: ماهية التنمية السياسية.....
36	المطلب الأول: التنمية السياسية وعلاقتها ببعض المصطلحات المشابهة لها.....
43	المطلب الثاني: مراحل تطور مفهوم التنمية السياسية.....
51	المطلب الثالث: تعريف التنمية السياسية.....
63	المطلب الرابع: المداخل النظرية لدراسة التنمية السياسية.....
71	الفصل الثاني: علاقة المجتمع المدني بالسلطة في دول المغرب العربي.....
74	المبحث الأول: واقع مؤسسات المجتمع المدني في دول المغرب العربي.....
75	المطلب الأول: المجتمع المدني في الجزائر.....
89	المطلب الثاني: المجتمع المدني في تونس.....
98	المطلب الثالث: المجتمع المدني في المغرب.....

109	المبحث الثاني: طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والسلطة في دول المغرب العربي.....
111	المطلب الأول: طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والسلطة في الجزائر.....
120	المطلب الثاني: طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والسلطة في تونس.....
127	المطلب الثالث: طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والسلطة في المغرب.....
133	الفصل الثالث: موقع مؤسسات المجتمع المدني في دول المغرب العربي من عملية التنمية السياسية.....
135	المبحث الأول: مساهمات المجتمع المدني المغربي في تحقيق التنمية السياسية.....
135	المطلب الأول: مساهمات المجتمع المدني المغربي في تحقيق الديمقراطية.....
152	المطلب الثاني: مساهمات المجتمع المدني المغربي في تحقيق المشاركة السياسية.....
164	المبحث الثاني: معوقات المجتمع المدني المغربي في تحقيق التنمية السياسية.....
164	المطلب الأول: معوقات قانونية.....
168	المطلب الثاني: معوقات سياسية.....
169	المطلب الثالث: معوقات ثقافية.....
171	المطلب الرابع: معوقات إقتصادية.....

174	المبحث الثالث:آليات وسبل تفعيل دور المجتمع المدني المغربي في تحقيق التنمية السياسية.....
174	المطلب الأول:آليات قانونية وسياسية.....
175	المطلب الثاني:آليات ثقافية.....
180	المطلب الثالث:آليات اقتصادية واجتماعية.....
182	خاتمة.....
187	قائمة المصادر والمراجع.....
211	فهرس المحتويات.....







